

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

اثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات
رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدمه في
المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية

إعداد
هادي زاهر أسعد تفال

إشراف
د. إسلام عبد الجواد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2018م

اثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات
رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدمه في
المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية

إعداد

هادي زاهر أسعد تفال

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2018/12/10م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

..... 1. د. إسلام عبد الجواد / مشرفاً ورئيساً

..... 2. د. عبد الفتاح السرطاوي / ممتحناً خارجياً

..... 3. د. رأفت الجراد / ممتحناً داخلياً

ب

الإهداء

إلى العزيز الغالي النجم الساطع أبي

أمي الغالية أمد الله في عمرها

إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية

إلى رباحي حياتي في الشدة والرخاء أخوتي وأخواتي

وإلى كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا العمل

أهدي جهدي المتواضع إلى كل من ساهم في منحي العلم والمعرفة، وإلى كل طالب

علم وقارئ ينتفع من هذا العمل البسيط

الشكر والتقدير

أشكر الله تعالى وأحمده، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، أشكره أن حقق لي ما أصبو إليه في استكمال درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بأه هيا لي مه سهل التحاقى بجامعة النجاح الوطنية، وهو المربي الفاضل أبي الغالي، فله منى جزيل الشكر والعرفان.

وأقدم بعظيم الشكر والتقدير للدكتور إسلام عبد الجواد على حسه تعاونه، إذ أمدني بما احتجت إليه مه مؤلفات واستفسارات كان لها أكبر الأثر فى إنجاز هذه الدراسة.

ثم أزجى الشكر فائقه، والثناء أجله إلى كل الأساتذة الكرام فى جامعة النجاح الوطنية.

كما أقدم بالشكر إلى جميع الطلبة الأعزاء الذى ساعدوني لإنجاز هذه الرسالة.... جزاهم الله جميعا كل الخير ولهم منى كل الاحترام

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

اثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدمه في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work attitude in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ك	فهرس الملاحق
ل	الملخص
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة
2	تمهيد
4	مشكلة الدراسة
6	أهداف الدراسة
7	أهمية الدراسة
7	هيكل الدراسة
9	الفصل الثاني: الخلفية النظرية
10	القسم الأول: نظم المعلومات المحاسبية
10	تعريف النظام
13	تعريف نظم المعلومات المحاسبية
14	وظائف نظام المعلومات المحاسبية
15	أهداف نظام المعلومات المحاسبية
17	تطور نظام المعلومات المحاسبي
18	مؤشرات نجاح نظم المعلومات المحاسبية
24	القسم الثاني: التهرب الضريبي
24	تعريف الضريبة
25	تعريف العبء الضريبي
26	مفهوم التهرب الضريبي
28	أشكال التهرب الضريبي

الصفحة	الموضوع
31	صور التهرب الضريبي
32	أسباب التهرب الضريبي
33	العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتحاسب الضريبي
36	امكان التفاعل بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية
37	دور نظم المعلومات المحاسبية في مواجهة التهرب الضريبي
37	القسم الثالث: الدراسات السابقة
44	القسم الرابع: أنموذج الدراسة ومتغيراتها
46	فرضيات الدراسة
48	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
49	مقدمة
49	منهجية الدراسة
49	أولاً: المنهج الكيفي
50	أداة الدراسة وتحليل البيانات
51	ثانياً: المسح باستخدام استبانة مغلقة
52	مجتمع الدراسة
52	عينة الدراسة
55	أداة الدراسة وقياس المتغيرات
57	صدق الأداة
66	ثبات أداة الدراسة
68	إجراءات الدراسة
69	أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة
70	الفصل الرابع: النتائج الكيفية
71	مقدمة
71	نتائج المقابلات
85	الفصل الخامس: النتائج الكمية
86	مقدمة
86	التحليل الوصفي
87	نتائج التحليل الوصفي الكمي

الصفحة	الموضوع
98	اختبار فرضيات الدراسة
110	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
111	النتائج
115	التوصيات
117	قائمة المصادر والمراجع
123	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
53	توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية للمستجيب	جدول (1)
54	توزيع عينة الدراسة تبعاً لخصائص المنشأة	جدول (2)
58	قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد متغير الأثر الفردي لتقييم نظام المعلومات	جدول (3)
59	قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد متغير الأثر على المؤسسة لتقييم نظام المعلومات	جدول (4)
60	قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد متغير جودة المعلومات لتقييم نظام المعلومات	جدول (5)
62	قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد متغير جودة النظام لتقييم نظام المعلومات	جدول (6)
63	قيم معاملات صدق تقارب فقرات بعد الرضا عن النظام للبعد	جدول (7)
65	قيم معاملات صدق تقارب فقرات بعد مبررات الالتزام أو عدم الالتزام الضريبي للبعد	جدول (8)
67	نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة	جدول (9)
68	اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample K-S)	جدول (10)
88	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الأثر الفردي	جدول (11)
89	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى لفقرات بعد تأثير نظام المعلومات على مستوى المنشأة	جدول (12)
91	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى لفقرات بعد مستوى جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية	جدول (13)
93	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات بعد جودة النظام من الناحيتين الفنية والتصميمية	جدول (14)
95	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة محددات رضا المستخدمين عن نظام المعلومات المحاسبية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية	جدول (15)

الصفحة	الجدول	الرقم
97	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأراء المبحوثين بما يخص توجه المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية في الشركات المتوسطة والصغيرة الفلسطينية	جدول (16)
100	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	جدول (17)
101	مصفوفة معامل الارتباط بين أبعاد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة	جدول (18)
103	نتائج تحليل التباين الاحادي واختبار ف لنماذج الانحدار	جدول (19)
104	قيم معامل التفسير ومقدار التغير في النموذج بعد اضافة المتغيرات المتداخلة	جدول (20)
104	ملخص النموذج لنتائج تحليل الانحدار المتعدد المراحل لمتغيرات الدراسة	جدول (21)
105	ملخص نتائج الدراسة	جدول (22)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
124	قائمة أسماء المحكمين	ملحق (1)
125	الاستبانة	ملحق (2)

أثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية

إعداد

هادي زاهر أسعد تفال

إشراف

د. إسلام عبد الجواد

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف إلى أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مكاتب الضريبة على كفاءة التحصيل الضريبي في فلسطين إضافة إلى التعرف على أثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، وسعت الدراسة لتحقيق عدة أهداف كان منها: التعرف الى محددات رضا المكلف عن نظام المعلومات المستخدم (الأثر الفردي لنظم المعلومات المحاسبية، الأثر على المؤسسة لنظم المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات، جودة النظام)، والتعرف على أثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه (جودة المعلومات وجودة النظام) عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج مختلط، حيث استخدمت المقابلات لاستكشاف واقع استخدام نظم المعلومات، ثم الاستبانة لمسح آراء العملاء عن محددات الرضا، وبلغ حجم عينة الدراسة في أداة المقابلات (15) موظف وموظفة من موظفي شركات تصنيع البرامج المحاسبية، وموظفي مكاتب تدقيق الحسابات في الضفة الغربية والذي يبلغ عددهم (55) موظف وموظفة، أما عينة الدراسة في أداة الاستبانة فكانت (268) موظف وموظفة ممن يعملون باعمال ذات علاقة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويبلغ عددهم (416022) موظف وموظفة، وبعد التحليل الإحصائي لاستخلاص النتائج الخاصة بأسئلة وفرضيات الدراسة، كانت أهم النتائج وجود تأثير ايجابي (للأثر المؤسسي لنظام المعلومات، وجودة النظام المحوسب، وجودة المعلومات التي يوفرها النظام المحوسب) على مدى رضا المستخدمين عن النظام في

المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعدم تأثير ايجابي للأثر الفردي لنظام المعلومات على مدى رضا المستخدمين عن النظام. بينما ظهر ان توجه المستخدم نحو التهرب الضريبي لا يحدد مدى قوة العلاقة بين (جودة النظام، جودة المعلومات) وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد اوصت الدراسة بحث الشركات المصنعة للبرامج المحاسبية على معالجة الثغرات التي قد تؤدي إلى التهرب الضريبي من خلال توفير التصميم والمتطلبات التقنية لبناء نظام متكامل يعمل على تسهيل مهام التحاسب الضريبي بين الإدارة الضريبية والمكلفين. والعمل على ايجاد التعاون الفعلي ما بين الشركات والدوائر الضريبية لضمان ضبط التحاسب الضريبي والحد من التهرب الضريبي من خلال ربط البرامج المحاسبية كشبكة تربط المكلف والدائرة الضريبية والأطراف ذوي العلاقة.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد

تعد المعلومات المورد الأهم في جميع المنشآت على اختلاف أنواعها؛ لذلك يتزايد الاهتمام بإدارة هذا المورد وبتطوير نظم المعلومات التي تقوم بتوفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات الصحيحة، وأصبح من الضروري أن يتأقلم علم المحاسبة مع تطورات علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والمحاسبة، حيث إن غالبية الشركات وخاصة الكبيرة والمتوسطة منها قامت بالاستغناء عن نظام المحاسبة اليدوي واستبداله بنظام محوسب (الحسبان، 2013)، ونتيجة التطور التكنولوجي السريع لنظم المعلومات المحاسبية وتطبيقاتها، فقد أصبح تشغيل النظم المحاسبية المحوسبة ونظام معالجة المعلومات المحاسبة الالكترونية من خلال الحواسيب الآلية أمر عملياً وممكناً حتى بالنسبة للمنظمات صغيرة الحجم (الحسبان، 2013)، ويمكن تعريف نظم المعلومات بأنها النظام الذي يختص بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية داخل المؤسسة من أجل ترشيد واتخاذ القرارات المناسبة (بو حايك، 2015)، وفي ظل تطور نظم المعلومات المحاسبية تزايد دورها في التحاسب الضريبي، حيث يفترض أن استخدام هذه النظم يساهم في الحد من التهرب الضريبي من خلال تحقيق الأمان والدقة والموثوقية والملاءمة في عرض البيانات والمعلومات المحاسبية لأغراض الضريبة.

إن تحديد أهداف التقارير المالية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية، هو نقطة البداية في تحديد فائدة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجين الرئيسيين، إن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بجودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (حامد، 2015).

تصمم المنشآت المتوسطة والصغيرة أنظمتها المحاسبية من خلال مجموعة من البرامج المحاسبية المحوسبة الجاهزة التي تطلقها الشركات المتخصصة ببرمجة التطبيقات المحاسبية والتي تتوافق مع معظم الأنشطة التي تقوم بها هذه المنشآت، أما المنشآت الكبيرة فتستخدم البرامج المحاسبية المصممة بشكل خاص لعملها حيث تكون فيها مواصفات خاصة وذلك حسب طبيعة عمل واحتياجات مثل هذه الشركات، وفي كلتا الحالتين يمكن من خلال هذه البرامج ضبط الحصيلة الضريبية بالاعتماد على دقة التقارير المالية الناتجة عن النظام المحاسبي (جاد الله، 2011).

تعتبر الضرائب المورد الرئيسي وأقدم المصادر المالية للدولة، وذلك لأنها توفر حصة كبيرة من إيرادات الخزينة، وقد أصبحت الضرائب تساهم في تحقيق كل من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، بعد أن كانت الضريبة ذات بعد مالي فقط (مهنا، 2013)، ومن أهم مقومات نجاح الإدارة الضريبة في زيادة حصيلتها ومكافحة التهرب الضريبي والحد منه وأداء مهامها وجود نظام معلومات محاسبي دقيق يوفر المعلومات اللازمة عن طبيعة أعمال المكلفين في الوقت المناسب، فحينما يشعر المكلف بأن هناك نظام معلومات محاسبي دقيق وفعال يقوم بتقديم المعلومات المحاسبية الدقيقة والتي تعكس واقع أعماله فسيكون ذلك كفيلاً بحمله على الالتزام الضريبي وتقديم إقراره الضريبي صحيحاً (شحاتة، دون تاريخ)، عموماً فإن التعامل مع نظم المعلومات المحاسبية يعتبر ذا موثوقية عالية ولا يوجد ثغرات في معالجة البيانات في هذه البرامج حيث إنها تخبر عدة مرات قبل تسويقها، فتصميم البرنامج يمنح المستخدم الثقة والمصدقية في إعداد القوائم المالية بما فيها الحسابات الضريبية، فالخطأ يكمن فقط من خلال إدخال البيانات الخاطئة.

أما في الواقع العملي في فلسطين فقد وجد الباحث من خلال المقابلات المعمقة مع المكلفين وأصحاب شركات بيع البرامج المحاسبية أن البرامج المحاسبية المستخدمة من قبل المكلفين يوجد بها ثغرات في تصميمها بحيث تمكن المكلف من التهرب الضريبي، مثلاً يمكن حذف أو تعديل بعض القيود المحاسبية، ولا يوجد ضوابط في هذه البرامج تساعد على ضبط

التعاملات التي يقوم بها المكلف من قبل البرامج بحيث يكون للبرامج معايير ومواصفات معينة ملزمه يتم الكشف عنها من قبل الدائرة الضريبية بحيث لا يستطيع المكلف إخفاء أي مبالغ يتم تسجيلها، أيضا وجد أن بعض المكلفين لديهم برنامجان أحدهما يستخدم لتسجيل العمليات الحقيقية، والأخر يسجل فيه عمليات محاسبية لإغراض الضريبة حيث يتم إخفاء التعاملات الحقيقية ومبالغها الصحيحة.

وهنا يبرز سؤال حول العلاقة بين توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي وبين مدى رضاه عن البرامج المحاسبية التي يستخدمها، حيث يتوقع أن يقل رضا المكلف عن البرنامج المحاسبي إذا كان المكلف لديه النية أو التوجه نحو التهرب الضريبي، بينما كان هذا البرنامج مصمم بطريقة مهنية سليمة تمنع أو تحد من هذا التوجه، وربما يكون هذا هو السبب في عدم رغبة الشركات التي تبرمج وتبيع البرامج المحاسبية في تطوير أو تشديد قيود الرقابة الداخلية داخل البرنامج الذي تسوقه، وبالتالي لا نتوقع أن نشهد تطورا في مجال ضبط التعاملات والرقابة الداخلية في البرامج المحاسبية ما لم يكن ذلك مفروضا بقوة القانون من قبل دوائر الضريبة المختلفة، لأن ترك الموضوع لآليات السوق سيجعل الشركات تنتج وتبيع ما يرغب المكلفون بالحصول عليه وهو نظام محاسبي قابل للتعديل والحذف والإضافة في بياناته التي ينتجها، وفي هذه الدراسة سيتم تناول العوامل المؤثرة في رضا العملاء عن نظم المعلومات المحاسبية وكيف يؤثر توجه العميل نحو التهرب الضريبي في درجة الرضا عن النظام المحاسبي.

مشكلة الدراسة

في ظل الاعتماد على النظم المحاسبية المحوسبة والبرامج المعدة للتطبيق المحاسبي والتي تتمتع بقدرات وطاقت عالية في إخراج المعلومات المحاسبية، وبعد اختفاء نظم المحاسبة اليدوية لدى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وهي التي تصنف حسب عدد موظفيها وهي المنشآت التي تضم (300) موظف فأقل، وفي ظل غياب الإجراءات الرقابية الفاعلة في هذه النظم المحاسبية، فقد يساء استخدام تلك الأنظمة من البعض بصور مختلفة منها على سبيل

المثال: التلاعب بالبيانات المحاسبية أو تقديم فواتير مغايرة للحقيقة، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير كاملة بهدف التهرب الضريبي، حيث يؤثر ذلك على الحصيلة الضريبية ويؤدي إلى خسارة خزينة الدولة، مما يفرض على الدوائر الضريبية تطوير معايير وإجراءات وأساليب إعداد وتوثيق وفحص الحسابات، والاعتماد على النظم المحاسبية المحوسبة التي تعمل على ضبط الحصيلة الضريبية من خلال إعداد الحسابات الصحيحة، بشرط أن تتوافق مع معايير محددة تقررها السلطات الضريبية، مع ما يتطلبه ذلك من توفر موظفين ضريبيين على دراية وخبرة عاليتين بالتقنيات الخاصة باستخدام النظم في جميع مراحلها، مما سينعكس في النهاية على كفاءة النظام الضريبي وفي الحد من التهرب الضريبي الذي تعاني منه الدول عامة وفلسطين خاصة.

ومن خلال البحث الميداني باستخدام المقابلات المعمقة تبين قصور الإجراءات التي تحد من التهرب الضريبي في البرامج المحاسبية المستخدمة في السوق الفلسطيني، حيث يمكن التعديل على البيانات من خلال عملية الادخال فقط أو حذف قيد وتسجيل آخر، أما عملية المعالجة للبيانات فلا يمكن التعديل على بند من بنودها لصالح التهرب الضريبي، ولكن ما الذي يمنع شركات برمجة البرامج المحاسبية من زيادة إجراءات الحماية ومنع التغيير أو التلاعب في هذه البرامج، تبين من خلال المقابلات أن العملاء يفضلون البرامج التي توفر لهم درجة من المرونة في التعديل، مما يعني أن رضا المكلف عن البرنامج المحاسبي سيتأثر سلباً بزيادة وتشديد إجراءات الحماية في البرنامج خاصة إذا كان لديه توجه نحو التهرب الضريبي، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ما اثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدمه في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية؟

وينبثق عن هذا السؤال سؤالان فرعيان هما:

1. ما هي محددات رضا المستخدمين عن نظام المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية؟

2. كيف يؤثر توجه المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية؟

أهداف الدراسة

أشارت كل من دراسة (الحسيني، 2007)، (الدعيس، 2008)، (عبد الكريم، 2012) الى وجود أربعة محددات لمدى رضا العميل عن نظام المعلومات المحاسبية الذي يستخدمه، وهذه المحددات هي أثر النظام على قدرات وفعالية المستخدم في العمل ويطلق عليها الأثر الفردي للنظام، والأثر المؤسسي ويقاس تأثير نظام المعلومات على مستوى المنشأة أي على نتائج وإمكانات المنشأة ككل، وجودة المعلومات ويعني جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية من تقارير ومعلومات مطبوعة أو على الشاشة، وأخيرا جودة النظام ويعنى بتقييم المستخدم لأداء النظام من الناحية الفنية والتصميمية وهذا ما أشارت إليه دراسة (مهنا، 2013). وقد تبين من خلال المقابلات ان توجهات المستخدم نحو التهرب الضريبي يمكن أن تعدل في كيفية تأثير جودة النظام وجودة المعلومات عن مدى رضا المستخدم عن النظام، بناء على ذلك، تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. اختبار العلاقة بين الأثر الفردي لنظام المعلومات المحاسبية وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية.
2. اختبار العلاقة بين الأثر المؤسسي لنظام المعلومات المحاسبية وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية.
3. اختبار العلاقة بين جودة النظام وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية.
4. اختبار العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية المستخرجة من النظام وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية.

5. اختبار تأثير توجهات مستخدمي النظام نحو التهرب الضريبي على العلاقة بين جودة النظام وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية.

6. اختبار تأثير توجهات مستخدمي النظام نحو التهرب الضريبي على العلاقة بين جودة المعلومات وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فمن الناحية النظرية تبرز الأهمية في الربط بين توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي وبين رضاه عن نظام المعلومات الذي يستخدمه، وهذه العلاقة لم تدرس من قبل في حدود علم الباحث، كما ان هذه العلاقة ستدرس في بيئة متميزة هي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين والتي وإن كانت اقتصادا صغيرا تحت الاحتلال فهي تتمتع بنظام ضريبي صارم خاصة فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، وفي ظل مثل هذا النظام الضريبي تزداد عادة الرغبة لدى المكلفين بالتهرب إن سنحت لهم الفرصة، اما من الناحية العملية فإن البرامج المحاسبية قد دخلت إلى جميع منشآت الأعمال، لتشمل نظم المعلومات المحاسبية كل المجالات لما تتمتع به من إمكانيات وقدرات، حيث تعمل هذه النظم على تسجيل وتحليل البيانات المحاسبية وإستخراج المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات المحاسبية الرشيدة، وربما تصبح نظم وتكنولوجيا المعلومات من أهم الأسباب التي تمكن الدوائر الضريبية من تحقيق أهدافها وزيادة حصيلة الضريبة لديها من خلال الاعتماد على مخرجات النظم المحاسبية المحوسبة، وبالتالي تحد من التهرب الضريبي فيما لو أُحسن استخدامها.

هيكل الدراسة

تحتوي الدراسة على ستة فصول:

الفصل الأول: مقدمة الدراسة والذي يبين تمهيد الدراسة ومشكلتها وأهدافها وأهميتها وهيكل الدراسة.

الفصل الثاني: الخلفية النظرية: وتضمن أربعة أقسام وهي:

القسم الأول: نظم المعلومات المحاسبية وتناول تعريف نظم المعلومات المحاسبية ووظائفها وأهدافها وأهميتها، إضافة إلى مؤشرات نجاح نظم المعلومات المحاسبية.

القسم الثاني: التهرب الضريبي، وتناول تعريف النظام الضريبي والتهرب الضريبي وتعريف العبء الضريبي، وأشكال التهرب الضريبي، وصور التهرب الضريبي، والعلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتحاسب الضريبي، وإمكان التفاعل بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، ودور نظم المعلومات المحاسبية في مواجهة التهرب الضريبي.

القسم الثالث: الدراسات السابقة، وتناولت الدراسات السابقة التي تحدثت عن نظم المعلومات المحاسبية والتهرب الضريبي والتعقيب عليها..

القسم الرابع: أنموذج الدراسة ومتغيراتها، وفرضياتها.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة، وتضمن شرحا وتفصيلا للمنهج الكيفي الذي طبق باستخدام المقابلات المعمقة والمنهج الكمي الذي طبق باستخدام المسح من خلال استبانة.

الفصل الرابع: النتائج الكيفية، وبينت نتائج أسئلة المقابلات.

الفصل الخامس: النتائج الكمية، وتضمنت نتائج التحليل الوصفي الكمي، والنتائج الإحصائية المتعلقة بفرضيات الدراسة.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الخلفية النظرية

الفصل الثاني

الخلفية النظرية

القسم الأول: نظم المعلومات المحاسبية

أصبحت المعلومات من العناصر الهامة في المنظمات، وهي تسعى إلى تحقيق أهداف المنظمة ورفع كفاءتها وزيادة فعاليتها وتطوير أعمالها، لذلك اتجهت المنظمات إلى تصميم وبناء أنظمة المعلومات المحاسبية من أجل الحصول على العديد من المعلومات الضرورية التي تخدم مصالح وأهداف المنظمات، كي تضمن وصول هذه المعلومات بالكم المطلوب وبالصورة المطلوبة التي تحقق أهداف المنظمات وتلبي احتياجاتها وخاصة في عملية اتخاذ القرارات وضبط سير العمل فيها، حيث تساهم المعلومات الملائمة والموثوقة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة.

ومن منطلق أهمية نظم المعلومات المحاسبية، سيتم التعرف على النظام أولاً، ثم التعرف على أهمية نظم المعلومات المحاسبية ثانياً. وفيما يلي سيتم شرح التعريفات الجامعة للنظام.

تعريف النظام System

النظام يعتبر مجموعة من العناصر والمكونات التي ترتبط مع بعضها البعض، وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف في المنشآت، كما أن النظام يمكن أن يحتوي على مجموعة مترابطة من الأدوات والإجراءات والمستخدمين الذين يعملون على تحقيق أهداف محددة سواء أكان نظاماً محوسباً أم غير محوسب (السيد، 2009).

ويعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتوفير المعلومات المترابطة التي تساعد في اتخاذ القرار الإداري والمحاسبي (المخادمة، 2005). وإنّ نظم المعلومات الحديثة تستخدم جميع أنواع التكنولوجيا اللازمة في تشغيل ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات في شكل الكتروني وهو ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات التي تتكون من الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط، حيث يعمل نظام المعلومات على تشغيل البيانات ومعالجتها للحصول على المعلومات

وتقديمها للمستخدمين، وغالباً ينطوي عليها نظاماً لاتخاذ القرارات اللازمة للمنظمات (بن محمد وآخرون، 2010).

ويعرف نظام المعلومات بأنه: "مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم (المخادمة، 2005).

ويمكن تعريف النظام -بصورة عامة - بأنه: مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة ومترابطة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة. ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد شروط النظام بالآتي:

1. مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي من الممكن أن تكون مادية أو بشرية أو كليهما، وذلك تبعاً لطبيعة النظام.

2. التناسق والترابط بين هذه الأجزاء أو العناصر أو المقومات بصورة متبادلة بحيث تخدم بعضها البعض بصورة أو بأخرى وفق علاقة منطقية.

3. السعي لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة ومعلومة، حيث يمثل هدف النظام الركيزة الأساسية التي يتم على أساسها تحديد الأجزاء وعلاقتها مع بعضها البعض (مهنا، 2015).

ومما سبق يعرف الباحث نظام المعلومات بأنه مجموعة من العناصر (المادية، البشرية، المالية، المعنوية) التي تعتمد على بعضها البعض وتكون مترابطة ومنسجمة من أجل إنتاج معلومات مفيدة من خلال تحويل البيانات التي تعتبر كمدخلات إلى مخرجات على شكل تقارير وتقديمها إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة لهم وبالتالي اتخاذ قرارات صحيحة وصائبة.

ومن المتعارف عليه كذلك أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:

1- المدخلات (Inputs): وهي عبارة عن بيانات وأحداث سيتم معالجتها كي يتم إنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المحاسبية ومثال ذلك بيانات المستندات المحاسبية.

ويرى الباحث أن مدخلات نظام المعلومات المحاسبية تتمثل في مجموعة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من داخل أو خارج المؤسسة وتسمى بالوثائق والمستندات القانونية، وهذه البيانات المحاسبية تنشأ نتيجة للعمليات المحاسبية (العمليات التي تترتب عنها تدفقات اقتصادية) التي تقوم بها المؤسسة من خلال تعاملها مع الغير، أو من خلال العمليات الداخلية التي تتم بين الأقسام التابعة للمؤسسة.

2- المعالجة (Processing): وهي عبارة عن جميع الإجراءات والخطوات والعمليات الحسابية والمنطقية، التي يتم بموجبها تحويل المدخلات إلى مخرجات ذات معنى يستفاد منها.

وإن الهدف الأساسي من وجود النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية هو إنتاج المعلومات الضرورية والمفيدة، التي تساعد المستخدمين الخارجيين والداخليين في اتخاذ القرارات. ونظرا للتباين والاختلاف الشديد بين نوعية وتوقيت وعمومية أو خصوصية المعلومات التي يحتاجها كل من المستخدمين الخارجيين والمستخدمين الداخليين، ولا تعتبر المحاسبة المالية بديلة للمحاسبة الإدارية، بل كل منها مكمل للنظام الآخر، بمعنى أن المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية تستخدم في بعض أغراض المحاسبة الإدارية، كما أن معلومات المحاسبة الإدارية تستخدم لبعض أغراض المحاسبة المالية (مهنا، 2015).

ويرى الباحث أن هذه المعالجة المحاسبية تتم بعد وقوع الأحداث التي تترتب عنها تدفقات اقتصادية والحصول على الوثائق والمستندات القانونية المبررة لها عند الضرورة.

3- المخرجات (Outputs): وهي عبارة عن المعلومات الناتجة عن عملية المعالجة للبيانات، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة تكون على شكل تقارير ورسوم بيانية وجداول ذات معنى يستفاد منها في اتخاذ القرارات (عياصرة، 2013).

مما سبق يرى الباحث أنه يمكن تعريف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كما يلي:
مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في تلك المعلومات المحاسبية المتضمنة في الوثائق،
والقوائم المالية والتقارير المختلفة الناتجة عن عملياته التشغيلية.

تعريف نظم المعلومات المحاسبية

من المعلوم أن المحاسبة محكومة بنظام خاص بها كالمعايير المحاسبية والفروض
والقواعد المحاسبية، وكأي نظام آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها
لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه (المخادمة، 2005).

ويمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع
وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف
الخارجية وإدارة المنشأة، ويعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات
الإدارية، وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما
يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر علي نشاط المنشأة" (أحمد، 2006).

كما وعرف بأنها "مجموعة المكونات المتداخلة والإجراءات النمطية التي تعمل معا
لتجميع المعلومات التي تحتاجها المنظمة وتخزينها وتوزيعها ونشرها واسترجاعها بهدف دعم
العمليات والإدارة والتعاون والتحليل والتصور والرقابة داخل المنظمة" (التتر، 2015).

وفي تعريف آخر "هو مجموعة الأفراد والمعدات والمستندات التي تتفاعل مع بعضها
البعض داخل إطار معين وذلك طبقا لمجموعة من السياسات والإجراءات من اجل معالجة بيانات
معبرة عن أحداث اقتصادية بهدف إعداد معلومات تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من
المستخدمين" (بوحايك، 2015).

ويعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: "يتكون من مجموعة من المستندات التي تعد
المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية، ومجموعة من السجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات
تسجيلا تاريخيا وفقا لترتيب حدوثها ثم تبويبها في مجموعة متجانسة من حيث طبيعتها، وآثارها

المالية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة القواعد التي تحدد أسس إعداد تلك المستندات والسجلات وفقا للمبادئ المحاسبية المقررة" (حامدي، 2011).

كما أن هناك ستة عناصر يتكون منهما نظام المعلومات المحاسبي وهي (الرمحي والذبية، 2014):

1. المصادر البشرية التي تقوم باستخدام هذا النظام وتؤدي عليه وظائف مختلفة.
2. التعليمات والإجراءات اليدوية والأتمتاتية التي تستخدم في تجميع ومعالجة وحفظ المعلومات حول أنشطة المنظمة.
3. البيانات حول المنظمة وأسلوب عملها.
4. البرامج المستخدمة في معالجة بيانات المنظمة.
5. بيئة تكنولوجيا المعلومات الأساسية والتي تشمل أجهزة الكمبيوتر وشبكة الاتصالات التي تجمع وتحفظ وتعالج البيانات والمعلومات.
6. التدقيق الداخلي ومقاييس الأمن والتي تتضمن أمن البيانات في نظام المعلومات المحاسبي.

ويعرّف الباحث نظم المعلومات المحاسبية بأنه ذلك النظام الذي يقوم بجمع البيانات المحاسبية وتصنيفها ومعالجتها داخل نظام معلومات المؤسسة؛ كي تحقق الهدف من توفير هذه المعلومات المحاسبية من أجل ترشيد واتخاذ القرارات المحاسبية المناسبة.

وظائف نظام المعلومات المحاسبية

لنظام المعلومات المحاسبية عدة وظائف يقوم بها والتي من خلالها يسعى إلى تحقيق عدة أهداف. حيث يقوم نظام المعلومات المحاسبي بعدد من الوظائف أهمها(حامدي، 2011):

1. وظيفة تجميع البيانات المحاسبية؛

2. وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية؛
3. وظيفة معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها إلى معلومات تخدم أهداف المؤسسة؛
4. وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية؛
5. وظيفة عرض تلخيصي للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني وبتقارير دورية أو حسب الطلب.

أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يسعى نظام المعلومات المحاسبية في أي مؤسسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. يوفر نظام المعلومات المحاسبية العديد من المدخلات للنظم الرئيسية والفرعية في النظام.
2. يوفر نظام المعلومات المحاسبية المعلومات كمخرجات للنظام في صورة تقارير محاسبية بحيث تكون هذه التقارير ذات أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات للمنظمة.
3. يوفر نظام المعلومات المحاسبية التناسب بين الأهداف التي تريد المنظمة تحقيقها وبين تكلفة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.
4. توفير معلومات عن أوجه نشاط المنظمة ونتائج أعمالها والمركز المالي خلال فترة معينة وتفيد هذه المعلومات أصحاب المصالح وجهات الرقابة المختلفة.
5. توفير المعلومات اللازمة للإدارة للقيام بوظائف التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.
6. المحافظة على المعلومات المدونة بشكل ثابت ومفهوم لدى مختلف العاملين بحقل المحاسبة (بو حايك، 2015).

ويرى الباحث أن نظام المعلومات المحاسبي يوفر المشاركة في المعرفة لأنها تتيح إمكانية مشاركة عدد كبير من الموظفين لتبادل للمعلومات والبيانات في مختلف المستويات في المؤسسة الواحدة.

ويرى (الشريف، 2006) أن أهداف نظم المعلومات المحاسبية هي:

1. إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع سواء مالية أو بيانية أو إحصائية أو تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية.
2. توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الإعداد والنتائج.
3. تقديم التقارير في الوقت المناسب لتساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.
4. تحقيق النظام المحاسبي لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام.
5. تناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منه بينما يحقق تكلفة النظام وأهدافه (النتير، 2015).

وإن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبية هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالزبائن، وتوجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها لمساعدة إنجاز الغرض الرئيس المشار إليه أعلاه:

الهدف الأول: الدعم اليومي للعمليات

أن أي وحدة اقتصادية تقوم يومياً بعدد من الأنشطة والأحداث التي تسمى عمليات، والعمليات المحاسبية يقصد بها هي العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري، وتتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الاقتصادية. وتشمل معالجة العمليات المحاسبية والغير محاسبية من خلال السجلات الرئيسية للمحاسبة بواسطة إجراءات معينة، وإن معالجة العمليات تكون موحدة ضمن الوحدات الاقتصادية لأي عملية معينة.

الهدف الثاني: دعم اتخاذ القرار

الهدف الثاني الهام لنظم المعلومات المحاسبية هو توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية التخطيطية والرقابية، وإن الهدف غالباً ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات.

الهدف الثالث: إنجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة

إن أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن الوحدات الاقتصادية (الجزراوي والجنابي، 2009).

تطور نظام المعلومات المحاسبي

أدت زيادة الحاجة إلى المعلومات في السنوات الأخيرة نتيجة لكبر حجم المشروعات وتشعب أغراضها والتطورات التكنولوجية المذهلة إلى إحداث تغيرات أثرت في طريقة الإدارة، وبالتالي على نظم المعلومات التي يصبح لها تأثير مباشر على مهنة المحاسبة حيث:

أ. كان يغلب على البيانات التي تتولد عن النظام المحاسبي الصفة المالية.

ب. معظم الأحداث المنشأة للبيانات كانت عبارة عن معاملات.

ت. البيانات المحاسبية لم تكن معدة لخدمة أغراض التخطيط أو لقياس الأداء ومقارنته بالأهداف المحددة مقدماً.

ث. وعلى الرغم من وجود أنظمة فرعية للموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية إلا أن هذه الأنظمة كانت تركز على البيانات المالية والاعتماد الكلي على البيانات التاريخية.

ج. كان يعاب على البيانات التي تتولد عن النظام المحاسبي بأنها لا تصلح لخدمة أغراض اتخاذ القرارات الإدارية والتنبيؤ باحتياجات الإدارة ومن زيادة أرباحها أو توسيع نشاطها.

إن مدخل نظم المعلومات ليس جديداً حيث أخذ هذا المدخل يتطور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حتى وصل إلى ما نحن عليه الآن من إدخال التطورات التكنولوجية في إعداد البيانات والمعلومات، ولقد أصبح النظام هو العنصر الجديد في العملية، ولقد كانت المحاسبة تمثل نظام المعلومات الرئيسي الذي يهتم بإعداد البيانات والمعلومات اللازمة لترشيد الإدارة في اتخاذ القرار، أما أغلب النظم الفرعية كالموازنات التخطيطية نظم رسمية تنشأ لإمداد الإدارة بالمعلومات في حالة عدم قدرة النظم المحاسبية على توفير البيانات والمعلومات المتخصصة، وقد أدى هذا التطور في نظم المعلومات إلى أن نظم المعلومات الفرعية أصبحت تأخذ الصفة الرسمية وبذلك أصبح لدى الوحدة الاقتصادية عدة نظم فرعية كل منها يخدم غرضاً معيناً ويمكن بصفة عامة تبويب نظم المعلومات حسب الوظيفة على سبيل المثال:

1. نظم التقارير المحاسبية.
2. نظم محاسبة المسؤولية.
3. نظم محاسبة الربحية.
4. نظم معلومات التسويق (الداية، 2009).

مؤشرات نجاح نظم المعلومات المحاسبية

وهناك عدة مقاييس أو مؤشرات لنجاح نظم المعلومات المحاسبية وهي:

أولاً: جودة المعلومات

وحتى تتوفر جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد عملية اتخاذ القرارات يجب أن تتوفر عدة مقاييس كالملاءمة، والاعتمادية، والقابلية للفهم، والاكتمال، والدقة، والقابلية للمقارنة، والتقديم بالوقت المناسب، مما ينعكس على طبيعة المخرجات في ذلك النظام لخدمة أهداف المنظمة.

تتمتع المعلومات المحاسبية الصادرة عن النظم المحوسبة بعدة خصائص نوعية، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار. ومن هذه الخصائص هي التوقيت الملائم والقدرة على التنبؤ والتغذية الراجعة والصدق في التعبير والحيادية والتثبت من المعلومة والمقارنة.

فالمعلومات الناتجة عن عمليات التشغيل يجب أن تتوفر فيها الخصائص الهامة التالية:

1. التوقيت: بحيث تصل المعلومات إلى المستخدم في الوقت المطلوب والمناسب وعند الحاجة إليها، حتى يمكن الاستفادة منها.

وتتميز تلك المعلومات المتاحة لصانع القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرار بتوقيتها المناسب، فمن الممكن أن يجعل عدم وجود الوقت المناسب من المعلومات أمراً غير ذو صلة أو أهمية (الرمحي، 2015).

2. كاملة: يجب أن تكون المعلومات كاملة لجميع متطلبات ورغبات المستخدم، وأن تكون بصورة كاملة دون تفاصيل زائدة أو ناقصة يفقدها معناها.

والكمال هو الدرجة التي تتضمن المعلومات بيانات عن كل شيء أو حدث ذو صلة ضروري لصانع القرار (الرمحي، 2015).

3. ذات صلة بنشاط المنظمة: أي أن تكون المعلومات مفيدة لاتخاذ قرار سليم.

4. إمكانية الحصول عليها: وتعني إمكانية الحصول على المعلومات بسهولة ويسر وبالسرعة المطلوبة.

5. الدقة: وتعني أن تكون المعلومات في الصورة الصحيحة خالية من أي أخطاء وعلى درجة كبيرة من الدقة حتى يمكن الاعتماد في تقدير احتمالات المستقبل ومساعدة الإدارة في تصور واقع الأحوال (إسماعيل، 2011).

فالدقة هي توافق أو اتفاق بين المعلومات والأحداث أو الأشياء الفعلية التي تمثلها المعلومات (الرمحي، 2015).

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية (العلمي، 2015):

1. ندرة وجود أخطاء وتناقضات في التقرير والمخرجات من النظام.
 2. يمكن الاعتماد على البيانات الناتجة من النظام.
 3. يوفر النظام المحوسب معلومات دقيقة.
 6. **الملاءمة:** وتعني أن تكون المعلومات ملائمة ومناسبة لطلب المستفيد، ويمكن التعرف على هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة المستخدم ومتخذ القرار من هذه المعلومات.
 7. **الفترة الزمنية:** وتعني أن تكون المعلومات مناسبة زمنياً للاستخدام خلال دورة تشغيلها والحصول عليها. أي الفترة الزمنية التي يستغرقها عملية إدخال وتشغيل واستخراج النتائج والحصول على المعلومات بحيث لا تكون بدرجة من القدم تجعلها قديمة (السيد، 2009).
 8. **الوضوح:** وتعني الوضوح أن تكون المعلومات مستقلة فيما بينها دون تعارض أو تناقض، وتكون عرضها بالشكل المناسب للمستفيد بحيث يستطيع قراءتها واستعمالها دون غموض.
 9. **المرونة:** وتعني أن تكون المعلومات مناسبة أو مرنة بحيث يمكن استخدامها في تلبية رغبات أكثر من مستفيد (إسماعيل، 2011).
 10. **التأكيد (مؤكدة):** وتعني أن تكون المعلومات مؤكدة المصدر بالإضافة إلى عدم احتوائها على أخطاء مما يجعل مصدر الحصول عليها دائماً محل ثقة للمستفيدين.
 11. **عدم التحيز:** وتعني عدم تغيير محتوى المعلومات مما يؤثر على المستفيد أو تغيير المعلومات حتى تتوافق مع أهداف أو رغبات المستفيدين (السيد، 2009).
- فيعني التحرر من التحيز أن المعلومات تعتبر موضوعية فالتحيز هو ميل المعلومات في كثير من الأحيان إلى جانب واحد أو أكثر من الجانب الآخر للشيء أو الحدث الذي يمثله (الرمحي، 2015).

ويرى الباحث أن توافر هذه الخصائص في التقارير المحاسبية يكون ذا فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة، فهذه المؤشرات تعتبر طرفاً هاماً لتوافر الكفاءة مما يزيد الثقة بمنتجات النظام ويرفع من كفاءة مخرجاته حيث تزيد المعلومات المنتجة من جودة القرارات المبنية عليها.

فالمعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية تساعد إدارة المنظمة على القيام بجميع الوظائف المتعلقة بها كالتهيئة والرقابة واتخاذ القرارات، فهي تعبر عن رغبات وأهداف الإدارة بشكل محدد وكمي، وتعتمد عليها إدارة المنظمات كي تحقق الكفاءة في تنفيذ الخطط، أما الرقابة يتم من خلالها مقارنة المعلومات المتوفرة بالأداء الفعلي لفترة زمنية محددة للتعرف على الانحرافات والمشاكل ومن ثم معالجتها، أما وظيفة اتخاذ القرارات فهي تحدد قدرة إدارة المنظمة على اتخاذ القرارات الرشيدة والتي لا يمكن اتخاذها إلا بتوفر المعلومات المحاسبية الملائمة.

ثانياً: جودة النظام

كي يحقق النظام جودة عالية في تحقيق أهدافه يجب توفر عدة مقاييس تساهم في زيادة كفاءة النظام وفعاليتيه ومنها سهولة التعلم، وسهولة الاستخدام، والتكامل مع الأنظمة الأخرى، والمرونة، وزمن الاستجابة، وإدراك توقعات المستخدم.

ويتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات، كل واحدة تؤدي وظيفة محددة،

يمكن عرضها على النحو التالي (حامدي، 2011):

1. وحدة تجميع البيانات: تقوم هذه الوحدة بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، وتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام، كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمع.

2. **وحدة تشغيل البيانات:** البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبية قد تستخدم في الحال إذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتصبح معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فإنها ترسل إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية.

3. **وحدة تخزين واسترجاع البيانات:** وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلاً أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى صانعي القرار.

4. **وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):** تعتبر هذه الوحدة الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبية حتى تصل إلى صانعي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال آلية أو يدوية (شاشات أو ورق) حسب الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

ثالثاً: رضا المستخدم

وهذه المقاييس التي تعبر عن رضا المستخدم ومدى نجاح النظام في تحقيق الأهداف التي يريها من استخدام النظام، ويحدد رضا المستخدم مدى استجابة المستخدم للاستخدام الفعال لنظام المعلومات، حيث إنّ النظام يفي بحاجته من المعلومات. كمدى تلبية نظام المعلومات لاحتياجات المستخدم، والرضا عن التجهيزات والبرمجيات، وإمكانية النظام على إنجاز العمل المطلوب، وإمكانية النظام على زيادة الإنتاجية.

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية (العلمي، 2015):

1. تتوفر في النظام المحوسب القدرة على تلبية حاجة مستويات الإدارة بما يستجد من تقارير.
2. يوفر النظام المحوسب الحصول على كل ما تحتاجه الشركة من بيانات بسهولة.
3. النظام المحوسب لا يحتاج إلى فترة طويلة من التدريب، لسهولة التعامل معه.

4. النظام المحوسب يعمل على توصيل المعلومات بشكل سهل ومبسط.
5. سهولة الجهد الخاص بالتغيير في وظائف الأداء، أو في البيانات التي تتفق مع المتطلبات.
6. النظام المحوسب يواكب التغيرات التي تحدث.
7. النظام المحوسب يساعد المستخدمين بسهولة.

وهناك محددان رئيسيان لاستخدام نظم المعلومات التي تحقق رضا المستخدم هما:

أ- اختبار مستوى الأهمية.

ب- اختبار التكلفة / العائد.

يغلب على هذين القيدتين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة). إن الأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر. فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير.

رابعاً: استخدام النظام

فحتى ينجح نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق أهدافه يجب توفير المعلومات الضرورية للمستخدم كي يستثمرها في تحقيق أهداف المنظمة، ونجاح النظام يتوقف بشكل كبير على مستوى استخدام المستفيد له، ويمكن قياس مستوى الاستخدام من خلال العديد من المقاييس منها مستوى الاستخدام، وتكرار الاستخدام، والوقت المستنفذ في الاستخدام، وغرض الاستخدام (زويلف، 2014).

ويرى الباحث أن المعلومات المحاسبية المنتجة من قبل نظم المعلومات المحاسبية، يجب أن تتمتع بجودة ودقة عالية كي يستخدمها أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات التي يحتاجونها، حيث إن المعلومات المحاسبية تعتبر من العناصر الهامة التي لها دور بارز في تحديد فعالية وكفاءة المنظمة، لذلك تتبنى تلك المنظمات تصميم وبناء أنظمة معلومات متطورة من أجل توفير الكم الهائل من المعلومات المحاسبية المنتجة والضرورية لاتخاذ القرارات في المنظمات، كي تصل المعلومات الجيدة والدقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

وكما هو معلوم لا يوجد اتفاق بين مختلف المنظمات والهيئات المحاسبية عالمياً بخصوص خصائص نظم المعلومات المحاسبية، حيث تختلف هذه الخصائص حسب طبيعة ودور المنظمة وأهدافها وطبيعة أعمالها.

القسم الثاني: التهرب الضريبي

تعتبر الضريبة أحد أهم الوسائل لتغطية الأعباء العامة للدولة وتمويل الخزينة العمومية، فهي اقتطاع مالي إجباري من الذمة المالية للمكلف لتحقيق أهداف تنموية تسطرها الدولة، لكن غالباً ما يلجأ المكلف إلى تصرفات معينة من أجل التخلص من الضريبة المفروضة عليه عن طريق ما يصطلح عليه التهرب الضريبي.

تعريف الضريبة

تتعدد تعريفات الضريبة ولكن لها خصائص واحدة، ويمكن تعريف الضريبة على أنها: مبلغ نقدي، يدفع إجبارياً من قبل الأفراد إلى حكوماتها، بصورة دورية، بهدف تمويل نفقاتها، وتنفيذ سياساتها الاقتصادية، والاجتماعية، كما هي محددة وفق القوانين، والأسس والقواعد، والمعدلات المقررة لذلك بدون تلقي مقابل مباشر. وهناك تعريف آخر للضريبة على أنها: " اقتطاع مالي إجباري غير عقابي تحدده الدولة ويلزم الأشخاص - الطبيعيون والمعنويون -

بأدائه للدولة بصفة نهائية وبدون مقابل خاص ومباشر، وذلك تمكيناً للدولة من القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" (الوادي، 2007).

وقد أعطت المالية الحديثة للضرائب أسساً ثابتة وتقنية حديثة، فأصبح للضريبة مفهوم أوسع يحمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية، بالإضافة للهدف المالي السابق، وكان نتيجة لذلك، أن أصبح للضريبة مفهوماً معاصراً يقوم على اعتبارها إحدى المصادر الرئيسية للتمويل، ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه النشاط الاقتصادي على نحو معين (خلف، 2008).

وقد اخذ هذا التدخل الضريبي صوراً عديدة، منها ما يقوم على أساس التخفيض العام، أو الزيادة العامة لعبء الضريبة، وذلك إما بقصد زيادة القدرة الشرائية، وتنمية حجم المعاملات، وإما بقصد الحد منها، ومنها ما يقوم على أساس التمييز في المعاملة الضريبة بين أوجه النشاط المختلفة لتشجيع بعضها دون الأخرى، أو مجرد استقطاع جزء من الثروات أو الدخل الكبيرة لتحقيق أهداف اجتماعية، ومنها ما يتم عن طريق إعادة توزيع الدخل، حيث تستقطع الدولة جانباً من الدخل المرتفعة ثم تعيد توزيعها عن طريق الخدمات العامة، التي يستفيد من غالبيتها أصحاب الدخل المحدودة (الوادي، 2007).

ويرى الباحث أن هذه الاتجاهات أدت إلى إبراز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للضريبة، التي ازدادت أهميتها على أهمية جوانبها الفنية والمالية، وأصبحت دراسة الضريبة تشكل ركناً هاماً، من أركان الاقتصاد المالي.

تعريف العبء الضريبي

يقصد بالعبء الضريبي "مبلغ الضريبة والآثار المترتبة على من يدفعه من جراء دفعه له، وهذا يتطلب التعرف على نوعين من المصطلحات ذات العلاقة بالمكلف وبأداء الضريبة (العبء الضريبي) وهما (جمعة، 2005):

أ. الشخص الذي يقع عليه العبء القانوني للضريبة.

ب. الممول الفعلي للضريبة.

والمقصود بالشخص الذي يقع عليه العبء القانوني للضريبة الشخص الذي حدده القانون، ويمكن أن يطلق عليه أيضاً الممول القانوني أو الشخص الذي كلفه القانون بتوريد مبلغ الضريبة إلى خزانة الدولة، وفي حالة قيام الشخص أو الممول القانوني للضريبة في عملية نقل عبئها إلى شخص آخر أو ممول آخر يمكننا أن نطلق على الشخص الآخر بالمولد الفعلي للضريبة أو حامل العبء الفعلي للضريبة. وعادة ما يطلق على العملية التي يتم بموجبها نقل الضريبة من الممول القانوني إلى الممول الفعلي بعملية نقل عبء الضريبة (جمعة، 2005).

مفهوم التهرب الضريبي

تعاني جميع البلدان المتقدمة والنامية من مشكلة التهرب الضريبي وقد تكون في بعضها صغيرة وفي بعضها الآخر كبيرة، ولم يصل المكلّف بالضريبة إلى التجرد من أنانيته بصورة كاملة بحيث ينظر إلى الالتزام بدفع الضريبة على أنه واجب مقدس، لذا فإنه من الطبيعي أن نتوقع من جانب المكلّفين بدفع الضريبة رد الفعل الذي يأخذ صورة الدفاع عن مصالحهم، وذلك إما بتفادي الضريبة كلياً أو على الأقل بالتقليل من نطاق الاقتطاع الضريبي المفروض عليهم، ومن هنا نشأت ظاهرة "التهرب الضريبي" أو الإفلات من الضريبة.

وإن مقدار الإيرادات التي تفقدها خزينة الدولة نتيجة التهرب الضريبي يصعب قياسها بدقة نظراً لعدم وجود إحصائيات عن دخول جميع المواطنين في الدولة وشرائعها، إلا أن العديد من الدراسات قد بينت أن التهرب الضريبي يزداد لدى الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة نظراً لعدم وجود وعي لدى المكلّفين حول أهداف الضريبة المختلفة وتدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في تلك الدول، كما نجد أن التهرب الضريبي يميل إلى الزيادة في أوقات الكساد الاقتصادي مع أوقات الرخاء والازدهار (عليمات، 2013).

وقد أورد الكتاب أكثر من تعريف للتهرب الضريبي فهناك من يعرفه " تلك الظاهرة التي يحاول بواسطتها الشخص المكلّف بدفع الضريبة للتخلص من دفعها كاملاً أو جزءاً

مستخدماً إحدى الوسائل التي تمكنه من عدم الالتزام بدفعها" كما عرفت بأنها "اللجوء إلى الغش والاحتيال للتخلص من الضريبة أو تقليل مبلغها، ويجري ذلك إما بمحاولة الفرد إنكار وجود وعاء الضريبة أو الإفصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء". ومن خلال التعاريف الواردة أعلاه نجد ان المضمون العلمي لهذا المصطلح واحد، تحده أبعاد المفهوم فقد يأخذ بعداً قانونياً أو محاسبياً أو اقتصادياً. فمن الناحية القانونية هو كل عمل أو امتناع عن عمل يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم وحماية السياسة الاقتصادية للدولة، إذ نص على تجريمه في قانون العقوبات أو في القوانين العقابية الخاصة، أما محاسبياً فهو المخالفة الناتجة عن إخفاء المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية أو تحريفها أو تزويرها بهدف تقليل مبلغ الضريبة أو إخفاء مخالفة سابقة، أما البعد الاقتصادي للتهرب الضريبي فهو التجاهل المقصود للتشريع القانوني للتهرب من الالتزامات والمشتقات الضريبية وقد يتحقق التهرب عن طريق تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء الحقائق التي تكشف عن الأرباح الحقيقية للمكلف (باقر، 2008).

ومن خلال التعاريف والأبعاد الثلاثة يمكن تحديد الآثار المترتبة للتهرب الضريبي

1. عدم التزام المكلف بدفع الضريبة رغم وجود القانون.
2. انخفاض حصة الإيرادات الضريبية.
3. تعتبر خرقاً لأحد القواعد الضريبية وهي قاعدة العدالة مما يؤدي إلى عدم المساواة في توزيع الأعباء العامة بين المكلفين بدفع الضرائب لتغطية النفقات العامة للدولة.

ويعرف الباحث التهرب الضريبي بأنه: محاولة الاحتيال على المبالغ التي تفرض عليها الضريبة للمكلفين سواء كان شخصية حقيقية أو اعتبارية تتوافر فيه شروط دفع الضريبة بأساليب عدة حتى لا يدفع ما يترتب عليه من مستحقات لخزينة الدولة دون نقل عبئها إلى شخص آخر.

أما التهرب الضريبي في فلسطين، فقد راهنت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الأعوام الأخيرة بأنها ستكون قادرة على الاستغناء عن المساعدات الأجنبية لتوفير نفقاتها، غير أنها اليوم

تعاني من أزمة مالية خانقة جعلها تلتفت مرة أخرى إلى مواردها المحلية والتي وإن كانت تغذي الخزينة العامة بـ 65-70% من حجم الموازنة، غير أنها تستنزف الخزينة كذلك في ظل تقديرات بأن التهرب الضريبي يكلف الدولة خسائر تصل إلى أكثر من 50% من حجم الأموال التي ترددها عن طريق الضرائب. فالسلطة ما زالت تفتقد لنظام محوسب يوحد العمل بين الدوائر الضريبية ويمكنها من القياس بدقة حجم الأموال التي تخسرها بسبب التهرب الضريبي، وكذلك بسبب عدم سيطرتها على المعابر وعلى نحو 60% من أراضي الضفة (حمدان، 2013).

أشكال التهرب الضريبي

تتلخص أشكال التهرب الضريبي في نوعين: التهرب الضريبي غير المشروع والتهرب الضريبي المشروع الذي لا يعاقب عليه القانون:

التجنب الضريبي (التهرب المشروع): حيث يتجنب المكلف تحمل الضريبة أو الالتزام بها دون مخالفة أحكام التشريعات الضريبية، ويتمثل بتنظيم مصادر دخله باستغلال الثغرات الموجودة في القانون بطريقة غير مخالفة لأحكامه (عليقات، 2013).

التهرب الضريبي غير المشروع: وهو ما يطلق عليه بالغش الضريبي إذ يحاول المكلف إخفاء مصادر الدخل عن أعين الموظفين المختصين أو كتمان جزء منه ويقسم التهرب الضريبي (الغش الضريبي) إلى عدة أقسام (جمعة، 2005):

أ. الإخفاء المادي، ويكون ذلك بإخفاء الشيء الخاضع للضريبة، مثل إخفاء بضاعة آخر المدة أو إخفاء الطبيب لجهاز حديث يكسب من وراءه دخلاً.

ب. تضخيم بعض المصاريف والأعباء القابلة للتنازل من أرباح المهنة، وهذا ما يحصل غالباً عندما يبالغ المكلفون في حساب مبالغ استهلاكات الآلات والمعدات عندما يضمنون حسابات المصاريف العمومية إلى بعض نفقاتهم الشخصية التي لا علاقة للمهنة بها كاشتراكات هاتف المنزل ونفقات سفر الزوجة والأولاد وأجور العمال وسوى ذلك من الأعباء والمصاريف غير

القابلة للتزليل من إيرادات المكلف، ويستطيع المكلف أيضاً عن طريق الدفاتر الحسابية الموجهة للإدارة الضريبية تضخيم المصروفات وتقليل الإيرادات.

ج. إغفال ذكر بعض العمليات والصفقات العامة: ويكثر مثل هذا الإغفال لدى المكلفين ولدى صغار التجار والصناعيين، غير أنه يكون أبلغ ضرراً لدى كبار المكلفين من التجار والمضاربين بالأوراق المالية عندما يغفلون تدوين بعض الصفقات الكبيرة جداً والتي تعود عليهم بالأرباح الوفيرة التي تبقى خارج نطاق الضريبة بسبب التهرب.

د. التكيف الخاطيء: وهذا يهدف إلى تمويه واقعة فعلية وراء وضعية قانونية ظاهرة.

ويمكن تصنيف التهرب الضريبي وفق اعتبارات عدة (عمورة، 2010):

1. الحجم

وهنا يقسم التهرب الضريبي بحسب حجم التهرب من الضريبة إلى:

أ- تهرب ضريبي كلي: ويتمثل في إخفاء النشاط المستحق للضريبة فلا يدفعها مطلقاً.

ب- تهرب ضريبي جزئي: ويتمثل في إسقاط جزء من النشاط الخاضع للضريبة أو بعض إيرادات هذا النشاط.

2. المعيار الإقليمي

بحسب حدود الإقليم التي يتم فيه التهرب ويقسم إلى:

أ- تهرب ضريبي داخلي: داخل حدود الدولة وتتم مكافحته عبر التشريعات الضريبية للبلاد.

ب- تهرب ضريبي دولي: خارج حدود دولة واحدة عن طريق استغلال الارتباط بعلاقات داخلية وخارجية.

3. المعيار القانوني

ومن وجهة نظر قانونية يتم تصنيف التهرب الضريبي إلى:

أ- التجنب الضريبي " التهرب الضريبي غير المخالف للقانون ": ويتم عبر استغلال الثغرات القانونية بهدف عدم مطابقة شروط الضريبة مع المكلف، وبالتالي عدم الالتزام بدفعها.

ب- التهرب الضريبي غير المشروع " المخالف للقوانين ": ويعني تخلص المكلف من الدفع عن طريق مخالفة القوانين وذلك بالاستعانة بكافة الوسائل غير الشرعية للتهرب من فرض الضريبة عليه.

ولتحديد حجم التهرب الضريبي فالحكومة نفسها لا تملك تشخيصا متكاملًا أو إحصائيات رسمية عن حجم التهرب الضريبي رغم أن تقارير صحفية سابقة أشارت إلى أن حجم التهرب يصل سنويا إلى مئات الملايين من الدولارات. فالتقديرات التي تم التصريح بها قد تكون صائبة بنسبة 50% فقط. يذكر أن دراسة اقتصادية كشفت مؤخرا عن وجود تقارير دولية تشير إلى ضياع نصف مليار دولار عن خزينة السلطة الفلسطينية من أموال الضرائب غير المباشرة، نتيجة عدم التزام بعض المستوردين والتجار الفلسطينيين بإظهار الفواتير، واستمرار عمليات تهريب البضائع للمناطق الفلسطينية، أما الضرائب المباشرة ممثلة بضرية الدخل فلم تتجاوز مساهمتها 7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. ويرجع ضعف مساهمة ضريبة الدخل في الإيرادات الضريبية إلى مشكلة التهرب الضريبي وعدم فتح ملفات لعشرات الألوف من المكلفين الصغار من الأطباء والمحامين والمهندسين وما شابه ذلك، حيث إن المؤهلات العلمية والتدريبية العالية للعاملين في الضابطة الجمركية، تزيد من قدرتهم على ضبط نسبة عالية من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تشكيل محكمة للجمارك تحول لها القضايا من النائب العام وتفرض عقوبات بضعف المبالغ المهربة وعقوبات أخرى كالحبس من أجل دفع التجار إلى الالتزام بتقديم المعلومات والفواتير الكاملة، وحصول تقدم في مجال تلقي المعلومة من الجانب الإسرائيلي حيث باتت تصل بشكل يومي وليس شهريا، الأمر الذي يسهل على الوزارة التعامل مع التجار والموردين (حمدان، 2013).

ويرى الباحث أنه إذا استطاعت السلطة تقليل نسبة التهرب فسيكون هذا دعماً للموقف السياسي وتقليلاً من الاعتماد على الدعم الخارجي بنسبة كبيرة لكنها لن تصل إلى حد الاكتفاء الذاتي.

صور التهرب الضريبي

ويمكن عرض بعض صور التهرب الضريبي فيما يلي (عمورة، 2010):

أ- الكتمان الكلي للنشاط الاقتصادي، بحيث لا يصل عنه أية معلومات إلى وزارة المالية وبالتالي لا يتم دفع أية ضرائب على الإطلاق، ويعتبر الكتمان أكثر الوسائل أماناً ويساعد على ذلك وجود القطاع غير المنظم (اقتصاد الظل).

ب- إخفاء أرقام الأعمال في جميع بيانات مكلفي ضرائب الأرباح الحقيقية. وهذا يحدث في النشاطات التي لا تكون الحكومة طرفاً منها أو لا تكون لها علاقة مباشرة بها.

ت- زيادة النفقات وتقليل الإيرادات، حيث تضخم التكاليف على نحو وهمي من خلال زيادة تكاليف السلع والعمل وزيادة نفقات أجور العمال حتى تصبح الأرباح الظاهرة قليلة وبالتالي تقل الضرائب المفروضة عليها.

ث- تخفيض أسعار البيع للسلع والخدمات وكذلك تزوير أوراق وفواتير الاستيراد حيث تظهر عدد المواد المستوردة قليلة من أجل التهرب من دفع الرسوم الجمركية.

ج- تنظيم إجازات استيراد السلع بأسماء مختلفة قد يكون ليس لهم علاقة بالتجارة والاستيراد من أجل التهرب من دفع الضريبة، وبالتالي إخفاء الذمة المالية للمستورد الحقيقي.

ح- عدم سداد ضريبة دخل العاملين في المصانع والشركات (ضريبة الرواتب والأجور) بهدف تقليل التكلفة على أصحاب العمل وعدم تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية وبالتالي يصبح التهرب ضريبياً وتأمينياً بآن واحد.

خ- تأخر المكلفون بدفع الضريبة لعدة سنوات من أجل استخدام مبلغ الضريبة في فترة التأخير كربح وانتظارهم صدور مراسيم أو قرارات عفوا عن الغرامات والفوائد حيث جرت العادة على صدورها كل عدة سنوات.

أسباب التهرب الضريبي

إن أسباب التهرب من الضريبة كثيرة ومتعددة ولا يمكن حصرها وذلك لأنها تختلف باختلاف التشريعات المالية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومستوى الوعي العام وكفاءة الأجهزة وفعالية الإجراءات إلا أنه يمكن إجمال هذه الأسباب على النحو التالي(العطور، 1993):

* **الأسباب التشريعية:** إن الأسباب التشريعية من أهم أسباب التهرب الضريبي ومرجع ذلك إما النقص في التشريع الضريبي، وعدم إحكام صياغته، واحتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفون.

* **الأسباب الاقتصادية:** من الأسباب التي تدفع إلى التهرب الضريبي هو ارتفاع الضرائب مما يؤدي إلى شعور المكلف بأن الضريبة تقتطع كجزء كبير من دخله.

* **الأسباب الإدارية والفنية:** تعتبر الإدارة الضريبية الأداة التنفيذية المطبقة فكلما كانت الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة سهلت التهرب الضريبي.

* **الأسباب الاجتماعية والأخلاقية:** إن نظرة المجتمع في بعض المجتمعات العربية إلى المتهرب نظرة إعجاب وتقدير على اعتبار أن سرقة الخزانة العامة للدولة عن طريق التهرب الضريبي لا تعد سرقة على عكس الحال في المجتمعات الأوروبية التي تسعى للوفاء بالتزاماتها الضريبية احتراماً منها للالتزام الأخلاقي بضرورة المساهمة في تحمل الأعباء المالية.

* **الأسباب السياسية:** إن عدم الاستقرار والاستقلال السياسي للبلاد و سياسة الإنفاق العام في الدولة تلعب دوراً أساسياً في التهرب الضريبي فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة.

وهناك عدة أسباب جعلت التهرب في فلسطين كبيراً، لعل أبرزها عدم سيطرة الجانب الفلسطيني على نحو 60 % من أراضي الضفة التي يتحكم بها الاحتلال، بالإضافة إلى عدم السيطرة على المعابر والنقاط الحدودية، وكذلك خرق إسرائيل للاتفاقيات الموقعة معها بعدم تحويلها عائدات بعض الضرائب وبخاصة أموال الضرائب التي تجبى من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. كما توجد أسباب محلية تتعلق بأداء الدوائر الحكومية التي تقوم على تحصيل الضرائب، وفي غالب الأحيان تكون الدوائر الضريبية، مكنتية بما لديها من معلومات وبيانات ولا تسعى للحصول على معلومات إضافية (حمدان، 2013).

ويرى الباحث أنه لا توجد عدالة ضريبية في المجتمع الفلسطيني، حيث إنه لا يدفع الضريبة سوى نسبة قليلة من المواطنين ما خلق شعوراً لدى المواطنين الملتزمين بأنهم أقل حظاً من غير الملتزمين ضريبياً.

العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتحاسب الضريبي

لقد تزايد اهتمام الحكومات - باختلاف أنظمة الحكم فيها والأفكار السياسية التي تؤمن بها - بالضرائب كأحد وسائل السياسة المالية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية فضلاً عن الأهداف المالية، وقد أدى هذا الاهتمام إلى ضرورة توفير الوسائل المساعدة في الوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة بالشكل الذي يضمن عدم ضياع الموارد من الخزينة العامة وعدم إجحاف المكلفين بدفع الضريبة وظلمهم، وهنا تبرز أهمية التقارير المالية التي تمثل مخرجات المحاسبة، إلا أن إعداد التقارير المالية لا يمثل هدفاً بحد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة المتمثل بتقديم المعلومات المحاسبية المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإجراءات التنظيمية والإدارية الأخرى، وعلى هذا الأساس فإن الأهداف تستمد جذورها أصلاً من احتياجات مستخدمي التقارير المالية للحصول على المعلومات المحاسبية (سلمان، والبدران، 2009).

وبالرغم من ذلك كله فإن المحاسبة لم تقدم للضريبة ما ينبغي أن تقدمه، الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين الفكر المحاسبي والتطبيقات الضريبية، وهي ليست فجوة ضيقة يمكن

أن ينظر إليها من خلال عدم الثقة بين المكلفين والسلطة المالية أو في حالات التهرب الضريبي التي يمارسها بعض المكلفين، وإنما هي أبعد من ذلك، ناتجة بشكل أساسي من وجود خلل معرفي يتعلق بالأهداف الأساسية للمحاسبة التي على ضوءها تم بناء الإطار الفكري لهذا العلم ممثلاً بالمبادئ، والسبب أن بناء الفكر المحاسبي - ابتداء من وضع الأهداف الأساسية من إعداد القوائم المالية التي على ضوءها تصاغ النظريات والفروض والمبادئ المحاسبية عبر السنين المتعددة- ينطلق من عقيدة "خدمة المستثمر" وفي ذلك تعارض مع أهداف السلطة المالية والتي تنحصر بشكل أساسي في "خدمة الصالح العام"، من ثم فإن الهدف يتمثل في تفعيل العلاقة بين المحاسبة والضريبة بالشكل الذي يجعل المحاسبة تقدم خدماتها للضريبة من منظور مصلحة المجتمع والابتعاد عن النظرة الضيقة أو القصيرة التي تعني استخدام المحاسبة للتحايل أو التهرب الضريبي (سلمان، والبدران، 2009).

ولا شك أن لهذه المشاكل أسباباً سوف نقوم بعرضها على النحو التالي:

أولاً: أسباب تتعلق بالمكلف

وتشمل جانبين:

1. العوامل النفسية: تلعب دوراً كبيراً في موضوع عدم التزام المكلف وعدم قناعاته بالضريبة التي يسددها ولماذا يسددها؟ وأين يسددها؟ ومتى يسددها؟ وما هو العائد عليه من منفعة له ولأسرته، لا شك أنها تؤدي جميعها كأسباب إلى حدوث الكثير من المشكلات في التحاسب الضريبي.
2. نظرة المكلف التقليدية للضريبة: فنظرة المكلف التقليدية للضريبة على أنها اقتطاع مالي من دخله أو ثروته دون الحصول على مقابل مباشر، فعادة ما يشعر المكلف بوطأة الضريبة عندما تكون مفروضة على الدخل.

ثانياً: أسباب متعلقة بالتشريع

حيث تعتبر بعض نصوص التشريع من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث مثل هذه المشاكل فيعتبر عامل سعر الضريبة من العوامل التي تؤدي إلى حدوث الكثير من المشاكل نتيجة عدم الالتزام والمتعمد من المكلف وذلك بسبب تعقد وغموض مواد القانون بحيث يمكن تفسير هذه المواد بواسطة الفاحصين الضريبيين بشكل مختلف عن تفسير المكلفين والمحاسبين، كما أن نقص المعلومات التي تساعد المكلف على تحديد قيمة الدخل الخاضع للضريبة وهي المعلومات المتعلقة بالإيرادات الخاضعة للضريبة والمصروفات المعتمدة ضريبياً وكذلك الإعفاءات الضريبية، كما أن الغموض والتعقيد في قوانين الضرائب يؤدي إلى نشوء حالة تؤكد بالنسبة للممول بخصوص دخله الخاضع للضريبة.

ثالثاً: أسباب متعلقة ومرتبطة بالإدارة الضريبية

تلعب الإدارة الضريبية دوراً هاماً في تحقيق أهداف النظام الضريبي حيث يتسم دورها في تحويل التشريع إلى التطبيق المرجو مع الحرص على علاقة مستمرة وجيدة مع المكلفين. وأن المشاكل المتعلقة بالإدارة الضريبية من أهم المشاكل التي تصادف الضرائب، وهي تفوق في أهميتها المشاكل الخاصة بالأوعية الضريبية والتركيب الفني للضرائب. والتنظيم السيئ يؤدي إلى تعقيد وطول الإجراءات، كما يؤدي إلى زيادة المشاكل والشكاوى والتي التهرب الضريبي ونقص الحصيلة (https://taxaccountingaudit.blogspot.com/2015/08/blog-post_24.html).

ويرى الباحث أن عدم سيطرة السلطة على الجزء الكبير من أراضيها في الضفة تسبب بوجود فاقد كبير في التحصيل الضريبي نتيجة عدم تسجيل المشاريع في المناطق التي لا سيطرة للسلطة عليها وعدم قدرة الدائرة على جمع المعلومات الكاملة من البلديات.

حيث أن نسبة التهرب الضريبي ما زالت كبيرة رغم الجهود التي يبذلها جهاز الضابطة الجمركية الذي يتمتع بمهارة كافية للرقابة والمتابعة، متهما الدوائر الحكومية بالتقصير كون كل

دائرة تقوم بتحصيل الضريبة وفق " اجتهادات شخصية" دون وجود تعاون بينها، إضافة إلى عدم تعاون المواطنين بسداد مستحققاتهم والتسجيل لدى الدوائر الضريبية.

فلا تتعاون إسرائيل مع السلطة بخصوص تحويل أموال الضرائب التي تخص العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، مبينا أن إسرائيل لا تحول سوى مبالغ مقطوعة وحسب المزاج وليست القيمة الحقيقية للضرائب دون توفير بيانات توضح طبيعة هذه التحويلات.

فالتهرب الضريبي ظاهرة عالمية غير مرتبطة بفلسطين، مشددا على دور الاحتلال والمستوطنات بزيادة هذه الظاهرة في الأراضي الفلسطينية نتيجة عدم السيطرة على المعابر، بالإضافة إلى التزام السلطة باتفاقات اقتصادية مع إسرائيل أبرزها اتفاقية باريس الاقتصادية التي تلزم السلطة بربط نسبة الضريبة بالدولة العبرية.

إمكان التفاعل بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية

يتزايد الاستخدام الواسع لمعايير المحاسبة وإعداد التقارير، نتيجة للطلب المتزايد من قبل أسواق رأس المال (في ظل العولمة)، ومن المتوقع أن يكون التوافق في ساحة المحاسبة، في حين لا يتوقع أن يكون ذلك التوافق بالدرجة نفسها في حقل الضريبة، طالما إن كل دولة تفرض ضرائبها بما ينفذ سياستها الضريبية، تحقيقاً لسياستها المالية كهدف نهائي تسعى إليه من خلال فرض الضريبة، ومما يؤدي إلى عدم التوافق في استخدام المعايير في حقل الضريبة كما هو عليه الحال في حقل المحاسبة، هو أن أكثر القواعد التي تستخدم في حقل المحاسبة المالية تختلف عن تلك التي تستخدم في المجال الضريبي، ويصبح أثر تلك الاختلافات في النتائج أكثر وضوحاً عندما تتبع دولة معينة قواعد وإجراءات مختلفة خاصة بالضريبة، إذ أن التشريع والإجراءات أو التطبيقات المحاسبية تختلف عن المعايير والقواعد المحاسبية المتبعة في تلك الدولة، وفي معظم دول العالم الثالث فإن السلطات الضريبية لا تستخدم النتائج التي تظهرها القوائم المالية لمعظم الوحدات الاقتصادية قبل أن تجرى عليها التسويات أو المعالجات الضرورية للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة بما في ذلك أسعار التحويل (سلمان، والبدران، 2009).

دور نظم المعلومات المحاسبية في مواجهة التهرب الضريبي

من خلال مراجعة الأدبيات في موضوع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يتوصل إلى أنه مع انتشار استخدام نظم المعلومات الإلكترونية ظهرت العديد من الثغرات والمشاكل التي يمكن أن يكون لها أثر كبير في عملية الغش والتلاعب في البيانات المحاسبية، وبالتالي ازدياد ظاهرة التهرب الضريبي، فمن خلال هذه الثغرات يستطيع المتهرب وبسهولة كبيرة وسرعة عالية من إنتاج معلومات محاسبية وهمية غير صحيحة دون أن يترك أثراً يدينه، ومن ثم يقوم بتقديم تلك المعلومات للدوائر الضريبية وهو مطمئن بأنه لن يكشف أمره.

وقد تبين أن البرامج المحاسبية قد تحتوي على عدد من الثغرات مثل أنه توجد في البرنامج إمكانية تعديل البيانات التي قد سبق إدخالها إلى النظام المحاسبي، كما يمكن إعادة ترقيم المستندات، ويمكن طباعة أكثر من أصل للمستندات، ويمكن إضافة أي صلاحيات يطلبها العميل (سعد، 2014).

القسم الثالث: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة وتم حصرها كالآتي:

دراسة (عبد الكريم، 2012) بعنوان "نظم المعلومات المحاسبية ودورها في قياس وعاء الضريبة على القيمة المضافة"

يتناول هذا البحث نظم المعلومات المحاسبية ودورها في قياس وعاء الضريبة على القيمة المضافة، ويهدف البحث إلى دراسة دور نظم المعلومات المحاسبية في قياس وعاء الضريبة على القيمة المضافة وتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة المهتمين بالضريبة على القيمة المضافة، وتمثلت مشكلة البحث في صعوبة تحديد وعاء الضريبة على القيمة المضافة في المنشآت التي لا تطبق نظم معلومات محاسبية في إعداد سجلاتها وتقاريرها المالية التي يعتمد عليها الفاحص الضريبي في عمليات المراجعة والفحص.

في ضوء مشكلة البحث وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يساعد تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تخفيض تكلفة قياس وعاء الضريبة على القيمة المضافة .

الفرضية الثانية: تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على قياس وعاء الضريبة على القيمة المضافة من ناحية الإجراءات والوسائل . الفرضية الثالثة: تمكن نظم المعلومات المحاسبية والتي تعمل بصورة صحيحة من قياس وعاء الضريبة على القيمة المضافة بصورة دقيقة.

توصل البحث إلى عدة نتائج تؤكد صحة الفرضيات السابقة منها:

1. استخدام نظم المعلومات المحاسبية قلل من الفترة الزمنية المطلوبة لعمليات قياس الوعاء الضريبي للضريبة على القيمة المضافة.

2. لا يمكن اتباع الطرق التقليدية في عمليات قياس وعاء الضريبة على القيمة المضافة للمنشآت التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية، وذلك لغياب مسار المراجعة، وإن استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قياس وعاء الضريبة على القيمة المضافة أدى إلى زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في الديوان بشكل كبير حيث إن فرض الضريبة على المكلفين أدى إلى الحد من التهرب الضريبي.

3. عدم تفعيل قانون الضريبة على القيمة المضافة لسنة 1999م فيما يختص ببند الجزاءات ساعد على تفشي التهرب الضريبي وزيادة معدله سنوياً.

كما ختم البحث بتوصيات مرتبطة بالنتائج السابقة أهمها:

1. حث المكلفين الذين يستخدمون في منشآتهم نظم المعلومات المحاسبية، بضرورة توفير جميع المستندات المطلوبة لإنجاز عمليات المراجعة والفحص الضريبي.

2. العمل على تدريب وتأهيل الكوادر العاملة بديوان الضرائب حتى يتمكنوا مستقبلاً من الإمكانات المتاحة في عمليات المراجعة والفحص الضريبي.

3. العمل للحد من التهرب الضريبي بتفعيل قانون الضريبة على القيمة المضافة لسنة 1999م فيما يختص ببند الجزاءات والعقوبات.

دراسة (Yukcu. and Gonen,2012) بعنوان " Fraud auditing in electronic accounting practice":

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التحايل المحاسبي باستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية الذي تمارسه إدارة منشآت الأعمال في تركيا، وهدفت أيضا إلى إظهار التحديات الجديدة على مهنة مراجعة الحسابات في ظل التطور الهائل والمتسارع في تكنولوجيا المعلومات، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات كان أهمها:

أنه ينبغي وضع البنية التحتية القانونية المتصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة الإلكترونية. كما يجب على مدققي الحسابات أن يتمتعوا بمستوى معين من المعرفة والخبرة لأداء عمليات المراجعة في بيئة المعلومات الإلكترونية. وسوف يكون من المفيد تدريس مساقات تتعمق بتكنولوجيا المعلومات لطالب كليات المحاسبة مثل تعليم لغات البرمجة ذات الصلة وما إلى ذلك، واعتماد تقنيات التدقيق المحاسبي لهذا البرنامج.

دراسة الدعيس (2008) وجاءت تحت عنوان " دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب في الجمهورية اليمنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب في الجمهورية اليمنية. ومن تحليل البيانات واختبار الفرضيات تبين ما يلي:

1. إن نظام المعلومات المحاسبي المطبق والمستخدم في مصلحة الضرائب في اليمن لا يتصف بالخصائص المتعارف عليها في نظام المعلومات المحاسبية والتي أكدت عليها الدراسات والأبحاث المتعلقة بخصائص نظام المعلومات المحاسبية بما يكفل استخدام تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية والمختلفة وعلى رأسها الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

2. إن نظام المعلومات المحاسبي المطبق والمستخدم في مصلحة الضرائب في اليمن لا يوفر متطلبات الرقابة الإدارية والمحاسبية والضريبية والتي تسهم وتحد من ظاهرة التهرب الضريبي بدرجة كبيرة وإن كانت درجة توفرها لمثل هذه المتطلبات متوسطة.

3. إن حوسبة نظام المعلومات المحاسبي المطبقة والمستخدم في مصلحة الضرائب في اليمن لا تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، إذ تبين من الدراسة أنه لا يوجد نظام متكامل ومحوسب وفق الأسس العلمية والمتعارف عليها وإن كانت مصلحة الضرائب تستخدم الحواسيب والانترنت في أعمالها إلا أن ذلك لا يرقى إلى النظام المحوسب الدقيق. وبالتالي فإن هذه الحوسبة لا تسهم بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي في اليمن.

ومن توصيات الدراسة:

1. عدم النظر نظرة مجتزأة لنظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية والتركيز على أحدهما دون الآخر، والأخذ بعين الاعتبار المفاهيم الحديثة في مجال نظم المعلومات، وهذا يعني تأسيس نظام معلومات محاسبية وإدارية متطور ومحوسب بما يكفل الحد من التهرب الضريبي، علما بأن التكاليف المترتبة على إقامة مثل هذا النظام نقل بكثير عن قيمة التهرب الضريبي في اليمن نتيجة استخدام النظام الحالي.

2. أن يراعي النظام المقترح الخصائص المتعلقة بجودة المعلومات الملائمة والمتمثلة بأمانة المعلومات وإمكانية الثقة بها أو الاعتماد عليها وحيادية المعلومات وقابليتها للمقارنة والتوقيت الملائم وقابلية المعلومات للفهم والأهمية النسبية والإفصاح الأمثل.

3. أن يراعي النظام المقترح استخدام النظام ومساهمته الفاعلة والكفؤة في الرقابة الضريبية والمحاسبية والإدارية التي تكفل الحد من التهرب الضريبي مثل القضايا والاعتراضات وما يتعلق بها.

دراسة (الحسني، 2007) بعنوان " مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل في الشركات المساهمة في قطاع غزة"

تناولت الدراسة مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل في الشركات المساهمة في قطاع غزة، وقد هدفت لمعرفة ما إذا كانت الشركة المساهمة تحتفظ بأنظمة محاسبية، والتعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه الأنظمة، كما هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت دائرة ضريبة الدخل تقوم بفحص أساليب الرقابة للبرامج المحاسبية وتأثير ذلك على عملية التقدير، وتأثير تنظيم مهنة المحاسبة على عملية التقدير. وما هي طريقة التقدير الأكثر استخداماً من قبل دائرة الضريبة على الشركات المساهمة، وقد اعتمد الباحث لدراسة هذه الظاهرة على الاستبانة والتي وزعت على مجتمع الدراسة وهو مفتشو الضريبة والبالغ عددهم (٦٣) مفتشاً، تم استرداد (٦٠) استبانته.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

- أ. أن الشركات المساهمة لديها مقومات النظام المحاسبي الجيد.
- ب. أن الشركات تستخدم وسائل الإفصاح بشكل جيد.
- ت. هناك المشكلة في المعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه الأنظمة أنها لا تتمتع بالمصداقية. الشركات تقوم بإعداد حساباتها بنفس الطريقة من عام لآخر.
- ث. الشركات المتمثلة لا تقوم بإعداد حساباتها بنفس الطريقة، نتيجة عدم تبني معايير محاسبية موحدة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها:

- أ. ضرورة اعتماد معايير محاسبية موحدة.
- ب. ضرورة التعاون والتنسيق بين دائرة ضريبة الدخل والجمعيات المهنية المحاسبية.

ت. ضرورة تطبيق قانون العقوبات على المحاسبين الذين يقومون بالمساعدة على التهرب الضريبي. على دائرة الضريبة التأكد من أن البرامج المحاسبية لديها أساليب رقابة فعالة.

ث. على دائرة الضريبة مطالبة الشركات المساهمة خصوصية بتسجيل البرامج المحاسبية وما يتعلق بها لدى دائرة ضريبة الدخل.

دراسة (قاعود، 2007) بعنوان "تقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة"

وقد هدفت الدراسة التعرف على واقع نظم المعلومات من حيث توافر مواصفات الجودة، وتوفر القدرة على تلبية احتياجات المكلفين، ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية، وذلك لغرض وضع تصور واضح يساعد في عملية تقييم النظم الالكترونية وتقديم التوصيات المناسبة بهذا الخصوص. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي ضرورة تلبية حاجات ورغبات المستخدمين لأنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة، بما لا يتعارض مع القواعد واللوائح المحاسبية والقوانين السائدة، وضرورة الاهتمام بمواكبة التطورات التكنولوجية، والتحول من نظام DOS إلى نظام WINDOWS، والعمل على توفير مواصفات وخصائص الجودة (السرعة، الدقة، المرونة، الخ).

دراسة (جودة، 2004) بعنوان "نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل وأثرها على فاعلية الدائرة في الأردن"

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل وأثرها على زيادة فاعلية دائرة ضريبة الدخل، وقد أظهرت الدراسة أن فاعلية الدائرة تتأثر بمجموعة من المتغيرات المستقلة التي افترضها الباحث، وكان أكثر المتغيرات هو مساهمة الحاسب الآلي والبرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية، ومنها أيضا توفير الكفاءات البشرية والإمكانيات المادية لمديرية المعلومات، وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة ارتباط مديرية المعلومات برأس الهرم الإداري للدائرة لتنفيذ خطط جمع المعلومات المحاسبية، كما أوصت بضرورة تزويد المديرية بالعدد الكافي من أجهزة

الحاسوب والاستمرار في تطوير البرمجيات والبرامج المستخدمة في دائرة الضريبة، كما أوصت الدراسة بضرورة تحقيق أهداف الدورات التدريبية للعاملين بالدائرة وليس مجرد عقد الدورات كهدف بحد ذاته.

التعقيب على الدراسات السابقة

تحدثت الدراسات السابقة عن دور نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على أداء الدوائر الضريبية من حيث النظم المحاسبية التي تعتمد عليها هذه الدوائر في ترقية أعمالها وتطويرها كدراسة (الدعيس، 2008). وقد تناولت الدراسات السابقة دوائر الضريبة المختلفة ومنها ضريبة الدخل كدراسة (Yukcu. and Gonen,2012) ودراسة (جودة، 2004) وضريبة القيمة المضافة (عبد الكريم، 2012)، واعتمدت هذه الدراسات على المنهجين الوصفي والتحليل واستخدمت الاستبانة كأداة في العديد من هذه الدراسات ومنها دراسة (الحسيني، 2007).

واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها ركزت على بيئة قرار الضريبة بشكل عام لكافة المكلفين، كما أن بعض الدراسات ناقشت المعلومات الضريبية والإفصاح في دول أخرى كمصر والأردن والبعض ركز على تقييم أداء ونظم المعلومات المحاسبية الخاصة بدوائر الضريبة، كما أن بعض الدراسات ركزت على جودة المعلومات المحاسبية ومعاييرها بشكل عام ولم تدرس جودة المعلومات المحاسبية لأغراض الضريبة، كما أن بعض الدراسات ركزت على معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية في فلسطين بشكل عام.

وأهم ما يميز الدراسة الحالية أنها تناولت أثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على أداتين للدراسة وهما المقابلات والاستبانة، وعلى حد علم الباحث، تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع الهام، وستكون مرجعاً لكل الباحثين والمهتمين والدوائر الضريبية يستفاد من نتائجها للأبحاث المستقبلية.

القسم الرابع: أنموذج الدراسة ومتغيراتها

حسب دراسة (Gable et al., 2008) فإن هناك أربعة عوامل تحدد مدى رضا مستخدم النظام المحاسبي عن هذا النظام في أي مؤسسة، ويقصد بالمستخدم هنا المحاسب أو المدير المالي الذي يتعامل مباشرة مع النظام، وهذه العوامل هي: الأثر الفردي للنظام والأثر المؤسسي وجودة النظام وجودة المعلومات، وقد وجد الباحث من خلال المقابلات المعمقة أنّ توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي قد تغير من قوة العلاقة بين جودة النظام وجودة المعلومات من جهة وبين رضا المستخدم من الجهة الأخرى، لذلك سنفترض ان هذا المتغير هو متغير معدل (moderating variable) في النموذج المقترح كما في شكل (1)، وفيما يلي تعريف للمتغيرات في النموذج:

1. جودة المعلومات المحاسبية

تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها (حامدي، 2011).

2. جودة النظام

جودة نظام المعلومات هي الخصائص المرغوبة في النظام نفسه، ويشمل هذا المتغير سهولة التعلم، وسهولة الاستخدام، والتكامل مع الأنظمة الأخرى، إدراك توقعات المستخدم، والمرونة، وزمن الاستجابة (القاضي، 2016).

3. الأثر الفردي للنظام

وهي مدى اعتماد المستخدم على نظام المعلومات المحاسبية من خلال استجابة النظام للاستخدام الفعال للمستخدم، حيث أنه يثق بأن النظام يفي بحاجته من المعلومات، وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي

يواجهها وطبيعة النموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار (الرمحي، 2015).

4. الأثر المؤسسي للنظام

مدى قدرة النظام وتأثيره على تقديم المعلومات التي تناسب المؤسسة أي نتائج وامكانيات المنشأة من حيث اعتماد المستخدم على مخرجات هذا النظام لأداء المهمات اللازمة للعمل (الرمحي، 2015).

5. رضا المستخدم

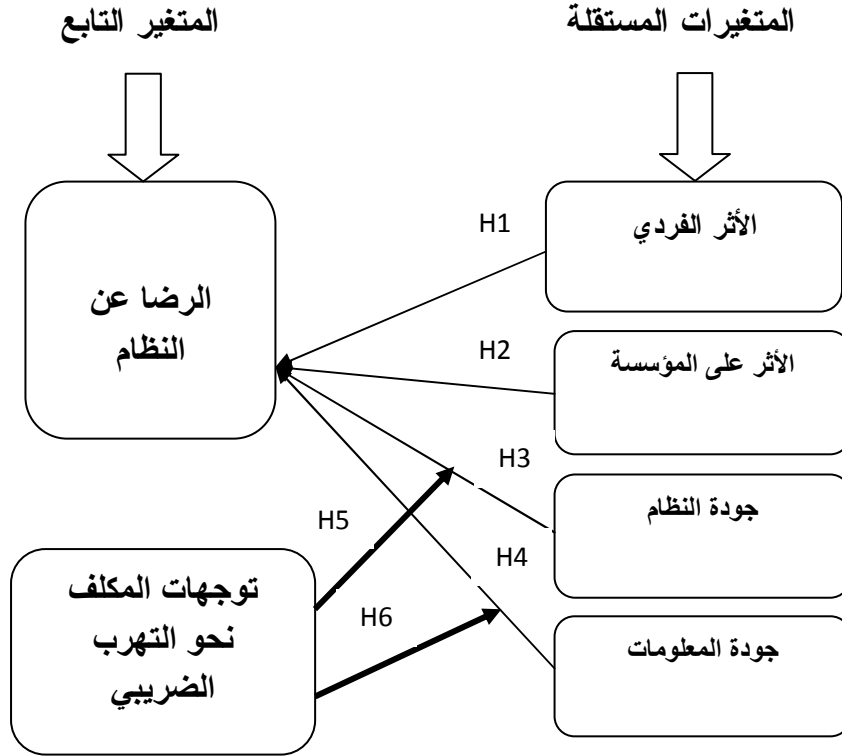
يعتبر هذا المؤشر من أكثر المقاييس استخداماً لتقييم نجاح نظام المعلومات، وللاستخدام الفعال لنظام المعلومات المحاسبية، فضلاً عن كونه الأساس الذي يعتمد عليه المستفيد في استخدام النظام، ويعبر رضا المستخدم عن مدى اعتقاد المستفيد بأن النظام يفي بحاجاته المختلفة من النظام. وقد استخدمت العديد من المؤشرات لقياس رضا المستخدم مثل مدى تلبية نظام المعلومات لحاجات المستخدم، قدرة النظام على إنجاز العمل المطلوب، والرضا عن التجهيزات والبرمجيات، وقدرة النظام على زيادة الإنتاجية (القاضي، 2016).

6. التهرب الضريبي

التهرب من الضريبة هو "الجوء المكلف إلى بعض وسائل الغش أو التحايل لإخفاء حقيقة الدخل الخاضع للضريبة أو إخفاء أمواله التي يمكن التنفيذ عليها لتحصيل ما ترتب في ذمته من ضرائب، ويعني التهرب من الضريبة الإفلات منها بعدم دفعها كلياً أو جزئياً إلى الخزنة العامة، ويتضح أن عدم استخدام نظم المعلومات المحاسبية لا يبرر اللجوء للتهرب الضريبي (جمعة، 2005).

7. المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تصنف المنشأة أو المشروع كمتوسط أو صغير أو متناهي الصغر بحسب المعيار أو المعايير التالية: الملكية: يتمتع بملكية مستقلة ولا يملك قدرة السيطرة على المجال الذي يعمل به، ورأس المال: فالمنشأة الصغيرة هي التي يقدر حجم رأسمالها بأقل من 250 ألف دولار (دون الأرض والمباني). وعدد العمال: المنشأة الصغيرة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل بينما المنشأة المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 199 عامل، أما فيما يخص المنشآت متناهية الصغر فهي المنشأة التي يعمل بها أقل من 10 عمال.



شكل: نموذج الدراسة

فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة سيتم صياغة الفرضيات الدراسية التالية:

1. يوجد تأثير إيجابي للأثر الفردي لنظام المعلومات على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

2. يوجد تأثير إيجابي للأثر المؤسسي لنظام المعلومات على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
3. يوجد تأثير إيجابي لجودة النظام المحوسب على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
4. يوجد تأثير إيجابي لجودة المعلومات التي يوفرها النظام المحوسب على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5. يوجد تأثير سلبي لتوجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على درجة الرضا عن النظام.
6. يحدد توجه المستخدم نحو التهرب الضريبي مدى قوة العلاقة بين جودة النظام وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
7. يحدد توجه المستخدم نحو التهرب الضريبي مدى قوة العلاقة بين جودة المعلومات وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ولأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أدوات جمع البيانات المستخدمة وطرق إعدادها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً الأساليب الإحصائية التي اعتمدت في تحليل أسئلة الدراسة وفرضياتها، وفيما يلي وصفاً للعناصر السابقة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهجين الكيفي والكمي الذي يبتدىء بمنهج كفي ثم كمي، تم تطبيق المنهج الكيفي من خلال المقابلات المعمقة؛ وذلك بهدف استكشاف واقع نظم المحاسبة وعلاقتها بالتهرب الضريبي في فلسطين وذلك لإيجاد الرابط بين المتغيرين وللتأكد من مدى ملاءمة النموذج للتطبيق في فلسطين واستكشاف أي أبعاد خاصة بالبيئة الفلسطينية، وبعد ذلك تم اختبار النموذج باستخدام منهج كمي يقوم على قياس المتغيرات باستخدام البيانات التي تم جمعها من خلال استبانة، ثم اختبار نموذج الدراسة، وفيما يلي تفاصيل منهج الدراسة.

أولاً: المنهج الكيفي

إذ يلائم هذا المنهج الدراسة الاستكشافية من حيث أنه يوفر بيانات مفصلة عن متغيرات الدراسة، كما يقدم تفسيراً واقعياً للعوامل المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث يصف هذا المنهج ما هو كائن ويفسره ويحدد الظروف والعلاقات بين الوقائع، كما يتضمن تفسيراً للبيانات والمعلومات المتحصل عليها بهدف استخلاص النتائج (النعيمة، وآخرون، 2009).

والمنهج الكيفي المستخدم تم من خلاله جمع البيانات عن طريق المقابلات المعمقة المفتوحة، حيث ترك للمستجيب حرية الإجابة بشكل مفتوح، كما اعتمد الباحث أسلوب الحوار

الطبيعي لاستخلاص المعلومات من الطرف الآخر، حيث تم إعداد أسئلة أولية تمثل محاور للمقابلة ثم تم إضافة أي أسئلة تظهر الحاجة لها اثناء الحوار، حيث ركزت الأسئلة على واقع استخدام نظم المعلومات المحوسبة وأثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، ويستند هذا الأسلوب على البعد الذاتي للخبرة الإنسانية التي هي دائمة التغيير وفقاً لمعطيات الزمان والمكان، فالباحث من خلال هذا المنهج لا يستطيع تحييد ذاته فهو جزء من الظاهرة المدروسة يؤثر ويتأثر بها.

وتتكون المعلومات التي تم جمعها من بيانات أولية من خلال المقابلات المعمقة المفتوحة مع موظفين من مكاتب المحاسبة وموظفين من شركات برمجة وبيع البرامج المحاسبية المختلفة إضافة إلى موظفين في الإدارات الضريبية، وقد تكونت عينة الدراسة الفعلية من (15) موظفاً من موظفي مكاتب تدقيق الحسابات من أصل (38) موظف، وموظفي شركات تصنيع البرامج المحاسبية والبالغ عددهم (17) موظف، وموظفي الضريبة والبالغ عددهم (122) موظف وموظفة.

أداة الدراسة وتحليل البيانات

تم إعداد أسئلة ومحاور المقابلات المعمقة لاستكشاف واقع استخدام نظم المعلومات وأثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، واعتمد الباحث في إعداد أداة الدراسة على فهمه لموضوع الدراسة من خلال الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات مثل نظم المعلومات المحاسبية والتهرب الضريبي ومنها دراسة (الحسيني، 2007)، (الدعيس، 2008)، (عبد الكريم، 2012).

وقد تم اتباع الخطوات الآتية لبناء أداة الدراسة:

1. اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والمناهج والأدوات المستخدمة فيها، والنتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها مثل دراسة (الحسيني، 2007)، (الدعيس، 2008)، (عبد الكريم، 2012).

2. قام الباحث باستشارة المختصين في موضوع أثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية: من أساتذة الجامعات ومن الممارسين لموضوع الدراسة في الواقع العملي لتحديد أسئلة ومحتوى المقابلات، ثم تم إعداد الأداة (أسئلة المقابلة) بصورتها الأولية وعرضها على المختصين، من أجل اختبار مدى ملاءمتها لموضوع الدراسة، وتم تعديلها وفقاً لملاحظاتهم.

3. في ضوء العملية السابقة استقرت أسئلة المقابلات بصورتها النهائية، حيث تضمنت (21) سؤالاً رئيسياً للتعرف على مدى أهمية نظم المعلومات المحاسبية، وإذا برزت الحاجة لطرح أي سؤال إضافي للتوضيح أو التفصيل كان يتم طرحه في لحظة المقابلة.

وتم تحليل الإجابات تحليلاً كيفياً من خلال جمع الآراء المتشابهة تحت إطار مشترك والخروج بتوجهات مشتركة بين المقابلات ثم الخروج بالنتائج.

ثانياً: المسح باستخدام استبانة مغلقة

يناسب هذا المنهج عملية اختبار النظرية أو النموذج المقترح، لكونه يتطلب جمع البيانات لقياس المتغيرات المحددة، ومن ثم اختبار العلاقة المفترضة بينها، وإيجاد قوة تلك العلاقة بشكل كمي من خلال ما يسمى بمعاملات الارتباط والانحدار، ومن خلال التعرف على تلك العلاقة يتم فهم الظاهرة التي تناولها البحث، وإن ما يميز هذا المنهج هو أنه يوفر بيانات مفصلة عن متغيرات البحث والعلاقات بينها، وقد استخدم الباحث في الدراسة الحالية هذا المنهج أثناء تحليله للنتائج ودراسة العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة.

تم تحديد نسبة الدلالة أو الأهمية والتي تعبر عن احتمالية رفض الفرضية العدمية بينما هي صحيحة أو ما يطبق عليه الخطأ من النوع الأول بمقدار 5% وهذا المستوى يعتبر في نظر كثير من الباحثين مقبولاً في العلوم الانسانية (ملحم، 2002)، ومعامل الدلالة هذا يعني أنه لو أجريت الدراسة مرات عديدة فإن نسبة قبول الفرضية العدمية وهي صحيحة (قرار صحيح) تساوي 95% ونسبة رفضها بينما هي صحيحة (قرار خاطئ) 5%.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المنشآت المتوسطة والصغيرة في الضفة الغربية، حيث بلغ عدد العاملين في هذه الشركات للعام 2018/2017 حوالي (416077) موظفاً وموظفة، وذلك حسب مصادر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام (2017).

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة الفعلية من (268) شركة متوسطة وصغيرة في الضفة تستخدم نظام محاسبة محوسب، وقد تم اختيارهم بطريقة العينة الحصصية Quota Sample حسب متغير المحافظة، وقد استند الباحث بأن هذه العينة تعتبر كافية إلى ما ورد في (ملحم، 2002)، وفي (عودة وملكاوي، 1992) والذي ذكر فيها بأن عدد أفراد العينة المناسب في الدراسات الارتباطية هو (30) فرداً على الأقل وفي الدراسات الوصفية 20% من مجتمع يصل حجمه إلى بضع مئات. وقد قام الباحث بتوزيع (272) استبانة على المبحوثين، وبعد إتمام عملية جمع البيانات وصلت حصيلة الجمع (271) استبانة استبعد منها (3) استبانات بسبب عدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي لكي تصبح عينة الدراسة التي تم إجراء التحليل الإحصائي عليها (268) استبانة. والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية للمستجيب

المتغير	التصنيف	التكرار	%
المؤهل العلمي	دبلوم فإقل	32	11.9
	بكالوريوس	209	78.0
	دراسات عليا	27	10.1
التخصص	محاسبه	195	72.8
	نظم معلومات محاسبية	26	9.7
	تخصصات إدارية اخرى	22	8.2
	حاسوب	8	3.0
	علوم ماليه ومصرفية	16	6.0
	إدارة اعمال	1	0.4
طبيعة العمل	محاسب	219	81.7
	مدقق داخلي	30	11.2
	مدقق خارجي	10	3.7
	إداري	5	1.9
	تسويق	3	1.1
	أخرى	1	.4
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	124	46.3
	من 5-10 سنوات	121	45.1
	أكثر من 10 سنوات	23	8.6
المجموع		268	%100

جدول (2) توزيع عينة الدراسة تبعاً لخصائص المنشأة

المتغير	التصنيف	التكرار	%
هل لدى المنشأة نظام محوسب للمعلومات المحاسبية	نعم	268	100.0
	لا	00	00
المحافظة التي يقع فيها مقر الرئيس	طولكرم	30	11.2
	طوباس	16	6.0
	سلفيت	17	6.3
	الخليل	26	9.7
	نابلس	30	11.2
	جنين	29	10.8
	قلقيلية	30	11.2
	اريجا	30	11.2
	بيت لحم	30	11.2
	رام الله	30	11.2
	سنة التأسيس	قبل 1981	14
من 1981-1992		81	30.2
من 1993 الى 2000		66	24.6
من 2001-2008		63	23.5
من 2009-2013		38	14.2
بعد 2013		6	2.2
عدد العاملين الدائمين	من 1-5 عمال	45	16.8
	من 6-15 عامل	104	38.8
	من 16-40 عامل	111	41.4
	من 41 فأكثر	8	3.0
عدد الفروع	1	133	49.6
	2	122	45.5
	3	7	2.6
	4	3	1.1
	5	2	.7
	6	1	.4

المتغير	التصنيف	التكرار	%
نوع النظام المستخدم	نظام محلي مخزن على اجهزة الشركة	246	91.8
	نظام سحابي cloud	22	8.2
هل النظام المتوفر مرتبط بانظمة معلومات اخرى لدى الشركة	نظام رواتب الموظفين	81	30.2
	نظام ERP (Enterprise resource planning)	7	2.6
	نظام مخازن	147	54.9
	banks	1	.4
	غير مرتبط باي نظام اخر	32	11.9
اسم النظام المستخدم (السؤال اختياري)	الشامل	101	37.7
	مناره	17	6.3
	بيسان	5	1.9
	ديوان	10	3.7
	اوراكل	5	1.9
	لا توجد استجابة	130	48.5
	المجموع	268	%100

أداة الدراسة وقياس المتغيرات

تم إعداد استبانة لاختبار أثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، واعتمد الباحث في قياس متغيرات الأثر الفردي والأثر المؤسسي وجودة النظام وجودة المعلومات على دراسة (Gable et al. 2008)، أما توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي فقد استخدم مقياس تم تطويره من قبل (Sidani et al. 2014) لقياسها، اخيرا فإن الرضا عن النظام قد تم قياسه اعتمادا على (Nicolaou, 2000) حيث استفاد الباحث من هذه الدراسات وبعض الدراسات السابقة الأخرى ومنها دراسة (الحسيني، 2007)، (الدعيس، 2008)، (عبد الكريم، 2012) وتم الاعتماد على أدواتها في صياغة بعض الفقرات والتعديل والتكييف لفقرات أخرى، وقد تكونت الاستبانة من ستة أقسام كما هو موضح في الآتي.

الأقسام الرئيسية لأداة الدراسة

رقم القسم	عنوان القسم	عدد الفقرات
الأول	الأسئلة الشخصية للمستجيب	4
الثاني	بيانات خاصة بالمنشأة/الشركة	7
الثالث	بيانات حول نظام المعلومات المحاسبية	3
الرابع	تقييم نظام المعلومات (اربعة ابعاد)	37
الخامس	الرضا عن النظام	7
السادس	التوجه نحو التهرب الضريبي	10

وقد تمت صياغة فقرات الاستبانة لتكون الاستجابة للمفحوصين وطريقة التصحيح بحسب مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي الأبعاد، حيث تكون استجابة المبحوث على الفقرات بالموافقة حسب التدرج الآتي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

وقد تم إتباع الخطوات الآتية لبناء أداة الدراسة:

1. اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والمناهج والأدوات المستخدمة فيها، والنتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها كما ذكر سابقاً.
2. قام الباحث باستشارة أكاديميين مختصين في الموضوع وتم إعداد الأداة (الاستبانة) بصورتها الأولية، وعرضها عليهم من أجل إبداء الرأي حول مدى ملاءمتها لموضوع الدراسة، وتم إجراء بعض التعديلات البسيطة وفقاً لملاحظاتهم.
3. تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمختصين في الموضوع، وبلغ عددهم (6) محكمين، والملحق رقم (1) يبين قائمة المحكمين.
4. في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض الفقرات فيما يتعلق بوضوح اللغة والمعنى بشكل أساسي، لتستقر الاستبانة بصورتها النهائية، حيث تضمنت (57) فقرة موزعة على (6) مجالات كما هو مبين في الملحق رقم (2).

5. تم عرض الاستبانة بشكلها النهائي على مدقق لغوي للتأكد من سلامتها لغوياً.

6. استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي، يبدأ باستجابة " موافق بشدة " وينتهي بغير موافق بشدة، عدا بعد الرضا الذي تم تدريجه باستخدام "راضٍ جداً" الى "غير راضٍ نهائياً" وقد تم صياغة جميع فقرات الأداة بطريقة إيجابية.

صدق الأداة

يقصد بصدق الأداة شمولها لكل العناصر التي يجب توفرها لقياس المتغير المنوي قياسه، وكذلك وضوح فقراتها، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، حيث قام الباحث بإجراء اختبارات الصدق التالية:

صدق المحكمين "الصدق الظاهري"

للتحقق من صدق الأداة تم استخدام طريقة الصدق الظاهري بأسلوب صدق المحكمين حيث وزع المقياس في صورته المبدئية على (6) من المحكمين المتخصصين في مجالات المنازعات الضريبية والمحاسبية، ونظم المعلومات المحاسبية، ومناهج البحث العلمي والموضحة أسماؤهم في الملحق رقم (1)، بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعدت له، وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للبعد الذي وضعت فيه، وقد كانت نسبة الاتفاق بين المحكمين على عبارات الاستبانة كبيرة، وهو ما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بصدق مقبول. وقد شملت التعديلات ما يلي: حذف بعض العبارات التي اتصفت بالتكرار. وإعادة صياغة بعض العبارات لتصبح أكثر وضوحاً. وبناءً على ما سبق فقد استقر الرأي على المقياس بعد إجراء التعديل في فقراته بما يتضمن الإضافة والحذف وإعادة الصياغة.

صدق تقارب أسئلة كل متغير (Convergent validity)

يقيس هذا الاختبار مدى تقارب كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المتغير الذي تنتمي إليه، حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين كل فقرة من

الفقرات مع البعد الواردة فيه، لإظهار مدى تقارب أسئلة كل متغير في قياس البعد الذي تنتمي إليه، بمعنى أن كل فقرة تهدف إلى قياس المفهوم نفسه الذي تقيسه الفقرات الأخرى في نفس البعد، وبحيث تعكس معاملات الارتباط صدق التكوين للبعد، وفيما يلي توضيح ذلك:

أولاً: تقييم نظام المعلومات: ويتكون من أبعاد محددة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وهي كما يلي:

1. الأثر الفردي على المستخدم

تم اختبار قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد متغير الأثر الفردي لتقييم نظام المعلومات باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من الفقرات وبعد الأثر الفردي على المستخدم:

جدول (3) قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد متغير الأثر الفردي لتقييم نظام المعلومات

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة .Sig
1	تعلمت الكثير من نظام المعلومات المحاسبية المستخدم حالياً في المنشأة	0.72	**0.00
2	أعتمد على نظام المعلومات المحاسبية في الفهم والقدرة على تذكر المعلومات المتعلقة بعملية.	0.70	**0.00
3	يعزز نظام المعلومات المحاسبية من فعاليته في العمل.	0.80	**0.00
4	يحقق نظام المعلومات المحاسبية زيادة في إنتاجية المستخدمين.	0.44	**0.00

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) * دال عند مستوى الدلالة (0.05)

تشير نتائج الجدول (3) أن قيم معاملات الارتباط لفقرات الأثر الفردي لتقييم نظام المعلومات كان مرتفعاً ومناسباً لقياس فعالية نظم المعلومات المحاسبية والالتزام الضريبي، حيث

أشارت النتائج إلى أن قيم معاملات الارتباط لفقرات بعد الأثر الفردي مع الدرجة الكلية للبعد تراوحت ما بين (0.44-0.80) وبدلالة إحصائية (0.01) و(0.05).

2. الأثر على المؤسسة

تم اختبار قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد متغير الأثر على المؤسسة لتقييم نظام المعلومات باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من الفقرات وبعد الأثر على المؤسسة: جدول (4) قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد متغير الأثر على المؤسسة لتقييم نظام المعلومات

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة .Sig
5	نظام المعلومات المحاسبية يستحق التكلفة التي دفعت مقابله	0.74	**0.00
6	نظام المعلومات المحاسبية يخفض تكاليف العمال والموظفين في المنشأة	0.67	**0.02
7	يخفض النظام تكاليف المنشأة الأخرى (مثل تكاليف الاحتفاظ بالمخزون، والمصاريف الإدارية...الخ).	0.61	**0.03
8	يعمل النظام على تحسين الإنتاجية (productivity)	0.69	**0.02
9	يؤدي النظام إلى زيادة الانتاج (output)	0.62	**0.00
10	يؤدي النظام إلى تحسن قدرة الشركة على إدارة حجم متزايد من أنشطة العمل.	0.65	**0.00
11	يؤدي النظام إلى تبسيط إجراءات العمل في المنشأة.	0.68	**0.00
12	يحسن النظام من امكانية تطبيق الأعمال (التجارة) الالكترونية	0.74	**0.00

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) * دال عند مستوى الدلالة (0.05)

تشير نتائج الجدول (4) أن قيم معاملات الارتباط لفقرات الأثر على المؤسسة لتقييم نظام المعلومات كان مرتفعاً ومناسباً لقياس فعالية نظم المعلومات المحاسبية والالتزام الضريبي، وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط لفقرات بعد الأثر على المؤسسة ما بين (0.61-0.74)

وبدلالة إحصائية (0.01) و (0.05)، وذلك يشير إلى مناسبة هذه الفقرات لقياس الأثر على المؤسسة ويدل على صدق تقارب أسئلة هذه الفقرات.

3. جودة المعلومات

تم اختبار قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد متغير جودة المعلومات باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من الفقرات وبعد جودة المعلومات:

جدول (5) قيم معاملات صدق تقارب لفقرات أبعاد متغير جودة المعلومات لتقييم نظام المعلومات

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة .Sig.
13	المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية مهمة جدا للمنشأة	0.70	**0.00
14	ينتج النظام تقارير تطابق تماما احتياجاتي في ادارة مهام العمل	0.63	*0.02
15	التقارير التي ينتجها النظام تكون متوفرة بشكل دائم (في اي وقت)	0.71	**0.00
16	يوفر النظام المعلومات بشكل جاهز للاستخدام فورا بدون معالجة اضافية	0.73	*0.02
17	المعلومات التي ينتجها النظام سهلة الفهم	0.75	**0.00
18	المعلومات التي ينتجها النظام قابلة للقراءة، واضحة وجيدة التنسيق.	0.77	**0.00
19	برغم دقة النظام غالبا الا ان بعض التقارير التي ينتجها النظام تكون غير دقيقة أحيانا	0.53	*0.03
20	التقارير التي ينتجها النظام تكون مختصرة	0.63	*0.03
21	المعلومات المنتجة من النظام تتوفر عادة في الوقت المناسب عند الحاجة لها.	0.72	**0.00
22	المعلومات التي ينتجها هذا النظام لا تتوفر في اي نظام اخر في السوق	0.83	**0.00

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) * دال عند مستوى الدلالة (0.05)

تشير نتائج الجدول (5) أن قيم معاملات الارتباط لفقرات الأثر على المؤسسة لتقييم نظام المعلومات كان مرتفعا ومناسبا لقياس فعالية نظم المعلومات المحاسبية والالتزام الضريبي، حيث أن قيم معاملات الارتباط لفقرات بعد جودة المعلومات مع الدرجة الكلية للبعد تراوحت ما بين (0.53-0.83) وبدلالة إحصائية (0.01) و(0.05)، مما يشير إلى مناسبة هذه الفقرات لقياس جودة المعلومات.

4. جودة النظام

تم اختبار قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد متغير جودة النظام باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من الفقرات وبعد جودة النظام:

جدول (6) قيم معاملات صدق تقارب لفقرات أبعاد متغير جودة النظام لتقييم نظام المعلومات

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة .Sig
23	بيانات النظام عادة تحتاج مراجعة وتصحيح قبل استخدامها	0.54	*0.03
24	مخرجات النظام من المعلومات المحاسبية كافية.	0.63	*0.03
25	نظام المعلومات يفتقد لبيانات هامة غير متوفرة فيه	0.72	**0.00
26	نظام المعلومات المحاسبي سهل الاستخدام من الناحية الفنية	0.84	**0.00
27	نظام المعلومات المحاسبية سهل التعلم والتدريب عليه من الناحية الفنية	0.77	**0.00
28	غالبا ما يكون من الصعب الوصول للمعلومات الموجودة على النظام.	0.63	**0.00
29	يلبي نظام المعلومات المحاسبية حاجات العمل.	0.69	**0.01
30	يحتوي نظام المعلومات المحاسبية الخصائص والوظائف الضرورية.	0.78	**0.00
31	يؤدي النظام ما يتوقع منه تحقيقه من مهام	0.61	**0.02
32	واجهة المستخدم يمكن تكييفها بسهولة مع متطلباتي الخاصة	0.78	**0.00
33	نظام المعلومات يتم تحديثه بشكل دائم ويعمل كما يجب	0.66	**0.02
34	يستجيب نظام المعلومات للأوامر بسرعة كافية.	0.71	**0.00
35	يتطلب نظام المعلومات حد ادنى من الشاشات والايقونات لانجاز اي مهمة.	0.60	**0.00
36	مختلف التقارير التي ينتجها النظام متكاملة ومتسقة مع بعضها البعض	0.77	**0.00
37	يمكن تعديل، تصحيح، وتطوير النظام بسهولة	0.65	**0.00

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) * دال عند مستوى الدلالة (0.05)

تشير نتائج الجدول (6) أن قيم معاملات الارتباط لفقرات كل بعد من أبعاد المتغير المستقل (تقييم نظام المعلومات) كان مرتفعاً ومناسباً لقياس فعالية نظم المعلومات المحاسبية والالتزام الضريبي، حيث أشارت قيم معاملات الارتباط لفقرات بعد جودة النظام مع الدرجة

الكلية للبعد تراوحت ما بين (0.54-0.84) وبدلالة إحصائية (0.01) و(0.05)، مما يشير إلى مناسبة هذه الفقرات لقياس جودة النظام.

وفي ضوء نتائج قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد المتغيرات المستقلة من الأداة الذي يقيس تقييم نظام المعلومات، لم يتم حذف أي فقرة من تلك الفقرات، حيث أن جميع فقرات نظام المعلومات على جميع الأبعاد تتمتع بدرجات صدق مناسبة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهناك فقرات حظيت بصدق عند مستوى الدلالة (0.01)، وهذا دليل على صدق الفقرات وقدرتها على قياس ما هدفت لقياسه.

ثانياً: الرضا عن النظام

تم اختبار قيم معاملات صدق تقارب أسئلة فقرات أبعاد الرضا عن النظام باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من الفقرات وبعد الرضا عن النظام:

جدول (7) قيم معاملات صدق تقارب فقرات بعد الرضا عن النظام للبعد

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة .Sig
1.	منفعة مخرجات النظام	0.66	*0.03
2.	وضوح النظام	0.64	*0.03
3.	دقة النظام	0.70	**0.00
4.	كفاية المعلومات المنتجة	0.68	*0.02
5.	حدثة المعلومات المنتجة	0.73	**0.00
6.	التوقيت المناسب للمعلومات	0.76	**0.00
7.	تلبية الاحتياجات	0.79	**0.00
8.	سهولة الاستخدام	0.71	**0.00

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) * دال عند مستوى الدلالة (0.05)

تشير نتائج الجدول (7) أن قيم معاملات الارتباط لفقرات بعد المتغير التابع (الرضا عن النظام) كان مرتفعاً ومناسباً لقياس درجة رضا العاملين عن نظام المعلومات، حيث أشارت

النتائج إلى أن قيم معاملات الارتباط لفقرات الرضا عن النظام مع الدرجة الكلية للبعد تراوحت ما بين (0.64-0.79) وبدلالة إحصائية (0.01) و (0.05)، مما يشير إلى مناسبة هذه الفقرات لقياس الرضا عن النظام. وفي ضوء نتائج قيم معاملات صدق تقارب فقرات المتغير التابع الذي يقيس رضا العاملين عن نظام المعلومات، لم يتم حذف أي فقرة. حيث أن جميع فقرات رضا العاملين عن نظام المعلومات تتمتع بدرجات صدق عاملي مناسبة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهناك فقرات حظيت بصدق عاملي عند مستوى الدلالة (0.01)، وهذا دليل على صدق الفقرات وقدرتها على قياس ما هدفت لقياسه.

ثالثاً: التوجه نحو التهرب الضريبي

تم اختبار قيم معاملات صدق تقارب فقرات أبعاد متغير التوجه نحو التهرب الضريبي باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من الفقرات وبعد التوجه نحو التهرب الضريبي:

جدول (8) قيم معاملات صدق تقارب فقرات بعد مبررات الالتزام أو عدم الالتزام الضريبي للبعد

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة Sig.
1.	إن التهرب الضريبي أمر مبرر إذا ما أنفقت الأموال المحصلة على المشاريع التي لا تخدمني شخصياً	0.67	*0.03
2.	التهرب الضريبي أمر مبرر إذا كان النظام الضريبي غير عادل	0.61	*0.03
3.	التهرب من دفع الضرائب هو أمر مبرر إذا علمت أن جزءاً كبيراً من الأموال المحصلة يتم إهداره	0.60	**0.00
4.	التهرب الضريبي أمر مبرر إذا كانت معدلات الضريبة مرتفعة جداً.	0.64	*0.02
5.	التهرب الضريبي أمر مبرر إذا كان الجميع يفعلون ذلك	0.73	**0.00
6.	التهرب الضريبي أمر مبرر إذا كانت السلطات الضريبية تغض الطرف عن بعض المكلفين وتفرض الضريبة على البعض الآخر	0.75	**0.00
7.	إن التهرب الضريبي أمر مبرر حتى وإن تم إنفاق أموال الضريبة على مشاريع قيمة للمجتمع	0.70	**0.00
8.	التهرب الضريبي هو أمر مبرر حتى وإن تم إنفاق أموال الضريبة على مشاريع تخدمني شخصياً.	0.81	**0.00
9.	التهرب الضريبي هو أمر مبرر حتى لو أنفقت الأموال التي تم جمعها في مكانها المناسب.	0.69	*0.02
10.	التهرب الضريبي أمر مبرر حتى لو لم تكن معدلات الضريبة مرتفعة جداً	0.73	**0.00

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) * دال عند مستوى الدلالة (0.05)

تشير نتائج الجدول (8) أن قيم معاملات الارتباط لفقرات بعد المتغير التابع (مبررات الالتزام أو عدم الالتزام الضريبي) كان مرتفعاً ومناسباً لقياس درجة مبررات الالتزام أو عدم الالتزام الضريبي، حيث أشارت النتائج إلى أن قيم معاملات الارتباط لفقرات مبررات الالتزام أو

عدم الالتزام الضريبي مع الدرجة الكلية للبعد تراوحت ما بين (0.64-0.81) وبدلالة إحصائية (0.01) و(0.05)، مما يشير إلى مناسبة هذه الفقرات لقياس مبررات الالتزام أو عدم الالتزام الضريبي. وفي ضوء نتائج قيم معاملات صدق تقارب فقرات المتغير التابع الذي يقيس مبررات الالتزام أو عدم الالتزام الضريبي، لم يتم حذف أي فقرة. حيث إن جميع فقرات مبررات الالتزام أو عدم الالتزام الضريبي تتمتع بدرجات صدق عاملي مناسبة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهناك فقرات حظيت بصدق عاملي عند مستوى الدلالة (0.01)، وهذا دليل على صدق الفقرات وقدرتها على قياس ما هدفت لقياسه.

ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن تعطي قراءات متقاربة عند كل مرة تستخدم فيها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، لأن الأداة المتذبذبة لا يمكن الاعتماد عليها ولا الأخذ بنتائجها، وبالتالي ستكون نتائج الدراسة غير مطمئنة ومضللة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة باستخدام طريقة الاتساق الداخلي (Consistency) على النحو الآتي:

الثبات بطريقة الاتساق الداخلي (Internal Consistency):

وهذا النوع من الثبات يشير إلى الاتساق بين الفقرات في أداة الدراسة وذلك باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) ويعتمد هذا الأسلوب على مدى توافر الاتساق في أداء الأفراد من فقرة إلى أخرى وإلى جميع فقرات الاستبانة، ونتائج الجدول (9) توضح ذلك:

جدول (9) نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة

المجال	البعد	عدد الفقرات	قيمة الفا كرونباخ
تقييم نظام المعلومات	الأثر الفردي	4	0.70
	الأثر على المؤسسة	8	0.85
	جودة المعلومات	10	0.83
	جودة النظام	15	0.91
الرضا عن النظام		8	0.88
الالتزام او عدم الالتزام الضريبي		10	0.94

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة على جميع أبعاد مقياس فعالية نظم المعلومات المحاسبية والالتزام الضريبي وتراوحت ما بين (0.70-0.94) بينما بلغت قيمة معامل ألفا للثبات الكلي (0.91). وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تعد مقبولة من الناحية التطبيقية في البحوث المتعلقة بالعلوم الإدارية والإنسانية إذا كانت $(\text{Alpha} \geq 0.70)$.

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف) (1-Sample K-S)

ويستخدم اختبار كولمجروف - سمرنوف لعينة واحدة لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعي، ويوضح جدول رقم (10) نتائج اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك لتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة لكل حالة (اختبارات معلمية-اختبارات لامعلمية) حيث يتبين أن قيمة مستوى المعنوية لكل من أبعاد الدراسة أكبر من 0.05 ($\text{sig.} > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (10) اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample K-S)

المقياس	البعد	عنوان المجال	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية	النتيجة
تقييم نظام المعلومات	الأول	الأثر الفردي	1.421	0.053	يتبع التوزيع الطبيعي
	الثاني	الأثر على المؤسسة	1.308	0.065	يتبع التوزيع الطبيعي
	الثالث	جودة المعلومات	1.305	0.066	يتبع التوزيع الطبيعي
	الرابع	جودة النظام	0.476	0.451	يتبع التوزيع الطبيعي
الرضا عن النظام					
الالتزام او عدم الالتزام الضريبي					
			0.660	0.776	يتبع التوزيع الطبيعي
			0.503	0.143	يتبع التوزيع الطبيعي

إجراءات الدراسة

بعد إعداد أدوات الدراسة في صورتها النهائية قام الباحث بتوزيع الاستبانة إلى المنشآت المتوسطة والصغيرة، ومكاتب إدارة الحسابات حسب سهولة الوصول إليها وحسب قبولها بالمشاركة في إجابة الاستبانة، مع كتاب رسمي يثبت شخصية الباحث والجهة التي يعمل معها (عمادة الدراسات العليا بجامعة النجاح)، من أجل الحصول على موافقة الجهات المعنية لإجراء الدراسة الميدانية. وقد تم تنفيذ الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. مرحلة جمع البيانات الأولية: بعد أن تم الانتهاء من تصميم الاستبانة ومراجعتها والتأكد من صدقها وثباتها، قام الباحث بتوزيعها على أفراد عينة الدراسة، وذلك من أجل الوصول إلى حجم معلومات كافية للإجابة عن أسئلة الدراسة والوصول إلى الأهداف المحددة.
2. بعد الانتهاء من الفترة الزمنية المنفق عليها اللازمة لتعبئة الاستبانة، تم القيام بعملية جمعها، ومن ثم مراجعتها للتأكد من مدى صلاحيتها للتحليل، واستبعاد ما لم يصلح منها.
3. مرحلة إدخال البيانات: قام الباحث بترميز الإجابات وإدخال البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة إلى جهاز الحاسوب باستخدام الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية (spss)، ومن ثم تصنيف البيانات من أجل تجهيزها لعملية التحليل.

4. مرحلة معالجة البيانات: تم تحليل البيانات للحصول على معلومات عن متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، والقيام بالتحليلات الإحصائية التي تجيب عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات وذلك تحقيقاً لأهداف الدراسة.

5. مرحلة مناقشة النتائج: قام الباحث بمناقشة النتائج التي تم الحصول عليها من خلال تحليل البيانات وذلك من أجل توضيح النتائج التي حصل عليها الباحث.

أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على أسئلتها، قام الباحث بتحليل البيانات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة الدراسة، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات:

1. التكرارات والنسب المئوية لأفراد الدراسة من المستفيدين وفق متغيراتها الديموغرافية.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات أداة الدراسة.
3. تم استخدام اختبار t لمتوسط عينة واحدة (One Sample T test)، لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي (3).
4. معامل ارتباط بيرسون للتأكد من قيم معاملات صدق تقارب فقرات أداة الدراسة.
5. معادلة كرونباخ - ألفا (Cronbach's Alpha)، من اجل قياس الثبات من خلال حساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.
6. اختبار كولومجروف-سمرنوف (One Sample K-S) لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.
7. تحليل الانحدار المتعدد الهرمي (Hierarchical Regression Analysis) لفحص الفرضيات المتعلقة بالدراسة.

الفصل الرابع

النتائج الكيفية

الفصل الرابع

النتائج الكيفية

مقدمة

مع انتشار استخدام نظم المعلومات الإلكترونية ظهرت العديد من الثغرات والمشاكل التي يمكن أن يكون لها أثر كبير في عملية الغش والتلاعب في البيانات المحاسبية وبالتالي ازدياد ظاهرة التهرب الضريبي، فمن خلال هذه الثغرات يستطيع المتهرب إنتاج معلومات محاسبية وهمية غير صحيحة من دون أن يترك أثر يدينه، ومن ثم يقوم بتقديم تلك المعلومات للدوائر الضريبية وهو مطمئن بأن أمره لن يكشف، وقد تبين للباحث بعد إجراء مقابلات أن البرامج المحاسبية قد تحتوي على عدد من الثغرات مثل أنه توجد في البرنامج إمكانية تعديل البيانات التي قد سبق إدخالها إلى النظام المحاسبي، كما يمكن إعادة ترقيم المستندات ويمكن طباعة أكثر من أصل للمستندات ويمكن إضافة أي صلاحيات يطلبها العميل.

نتائج المقابلات

المجموعة الأولى: مقابلات الإدارة الضريبية

1. ما مدى اعتماد الدوائر الضريبية على نظم المعلومات المحاسبية في التحاسب الضريبي؟ وهل يوجد برامج مخصصة تعتمد عليها الدوائر الضريبية في ذلك؟

لا يوجد حتى الآن توجه ملزم للمكلفين بإدخال بياناتهم من خلال أنظمة محاسبية مبرمجة مشتركة بين الطرفين (عدم وجود ربط إلكتروني بين الدائرة والمكلف) إلا في ما يتعلق بالاقطاعات المرتبطة بالرواتب التي يتكدها المكلف، حيث يتم إدخال كشوفات الرواتب المقدمة من أي شركة كانت تجارية أو صناعية أو مكلف فردي إلى النظام الإلكتروني برابط خاص على أيميل وزارة المالية، حيث يتم إدخال رواتب العاملين كافة بمزاياها المختلفة إلى النظام الإلكتروني الخاص بالاضافة إلى الضرائب المقطوعة عليها وبشكل تفصيلي، وهذا مكن مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية المتمثلة في كل من وزارة الشؤون والعمل والمالية بوضع

ضوابط ورقابة فاعلة على نشاط وزارة الشؤون فيما يتعلق بتقديم الإعانات والمساعدات للمحتاجين أو المسجلين لديها وكذلك مكن وزارة العمل من وضع ضوابط ومعايير موضوعية في إصدار التأمينات الصحية للمحتاجين إليها بشكل رسمي ومقبول، وذلك بتشكيل لجنة مشتركة من كل من وزارة الشؤون والعمل والمالية وبالتواصل المستمر عبر الروابط الإلكترونية التي أسست لذلك.

قبل سنة 2013 كان النظام والبرامج المستخدمة في وزارة المالية نظام اشتراك مستأجر من شركة إسرائيلية (شاعم) وهذا كان فقط يركز على البرامج الضريبية فقط دون أن يحقق روابط بين وزارة المالية والوزارات الأخرى، وعليه كان هناك ضعف في تحقيق رقابة، وهذا أدى إلى عدم ضبط ومتابعة المكلفين في كثير من الميادين منها مثلا، مكلفون وجهة استثماراتهم للنشاط العقاري، حيث كان يحصل المستثمر على كافة الترخيصات والتسهيلات رغم عدم التزامه بالضرائب والرسوم الخاصة بوزارة المالية.

لكن في بداية سنة 2013 استبدل هذا النظام بنظام الكتروني فلسطيني سمي " نظام الإيرادات الموحد (RMS) " حيث إن هذا النظام تم بناؤه من خلال شركة فلسطينية (بيسان) وبعطء مدته 10 سنوات تبدأ في 2013/1/1 حيث أتاح هذا النظام فتح الحقول كافة بشكل تدريجي بحيث يستطيع موظف الضريبة أن يحصل على بيانات المكلف سواء كانت تختص بأموال منقولة وغير منقولة من دائرة المواصلات، الداخلية، الاقتصاد الوطني، الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل، المؤسسات العامة الأخرى، بحيث يستطيع هذا النظام أن يجمع البيانات عن المكلف من الجهات كافة في بيئة الدولة، وهذا سيؤدي في المدى البعيد إلى ربط المكلف بتبرئة ذمته من المستحقات كافة التي عليه لهذه الوزارات بالتنسيق المشترك من خلال الروابط الإلكترونية الموجودة والمتوقعة حتى الانتهاء من هذا النظام.

نسبة الملتزمين بدون هذا النظام في أحسن حالاته 30%، لكن متوقع بعد اتمام العقد المبرم مع شركة بيسان في إيجاد الروابط بين مؤسسات السلطة الكترونيا سيرتفع مدى الالتزام بالضريبة فوق 80 %.

2. ما هي مواصفات البرامج المحاسبية التي تساهم في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر الدوائر الضريبية؟

البرامج المحاسبية المستخدمة من قبل المكلفين يوجد بها ثغرات في تصميمها بحيث تساعد على التهرب الضريبي، ومن خلال الخبرة في التعامل مع المكلفين يوجد لدى كل مكلف برنامجان احدهما يستخدم لتسجيل العمليات الحقيقية، والآخر يسجل فيه عمليات محاسبية لإغراض الضريبة، وتتم إخفاء التعاملات الحقيقية ومبالغها الصحيحة وخاصة الإيرادات العالية ولا يوجد ضوابط في هذه البرامج تساعد على ضبط التعاملات التي يقوم بها المكلف من قبل البرامج بحيث يكون للبرامج معايير ومواصفات معينة ملزمة يتم الكشف عنها من قبل الدائرة الضريبية بحيث لا يستطيع المكلف إخفاء أي مبالغ يتم تسجيلها وحيث يتم الاعتماد على برنامج واحد فقط لتسجيل تعاملاته بحيث لا يمكن التعديل عليها.

أ- هل تتوفر في البرامج المحاسبية المحوسبة إمكانية تعديل المستندات والقيود المحاسبية؟

يمكن التعديل على البرامج المحاسبية من خلال تعديل القيود والمستندات المحاسبية من خلال نقلها إلى برنامج إكسل وإجراء التعديلات التي يتطلبها المكلف لإخفاء المعلومات الحقيقية عن الدائرة الضريبة، وبالتالي يساعد على التهرب من دفع المبالغ المستحقة عليه.

ب- هل تتوفر في النظام ميزة أن يتم مسح بعض القيود أو الفواتير من دون ترك أي أثر لها؟

يستطيع المكلف مسح القيود التي لا يريد تقديمها لدوائر الضريبة وإخفاءها كي لا يتم التحاسب الضريبي بشأنها خاصة إذا كانت تحتوي على إيرادات مرتفعة.

ت- هل تسمح البرامج المحاسبية أن يتم ترقيم فواتير المبيعات في النظام يدويا؟

يمكن تعديل كل ما يتعلق بعرض القوائم المالية والبنود الموجودة داخل البرامج من خلال نقلها إلى برامج الأوفيس وتعديل ما يريد المكلف إخفاءه، وبالتالي لا يوجد في هذه البرامج ما

يحفظ المعلومات من التعديل فيجعلها ذات مرونة عالية في المساهمة بالتهرب الضريبي حيث لا يوجد قيود على هذه البرامج تمنع من إجراء التعديلات وهذا يعتبر من التزوير الضريبي.

ث- هل تسمح البرامج المحاسبية بأن يتم عمل أكثر من تسلسل لأرقام المبيعات في النظام حسب ما يراه المحاسب مناسباً؟

يساهم البرنامج المحاسبي في عمل تسلسل معين من خلال منح الصلاحيات التي تسمح بتعديل التسلسل للفواتير والإرساليات لكي يتم إخفاء الإيرادات التي يحققها المكلف كي يتهرب من التحاسب عليها، حيث لا يوجد قيود قاطعة لهذه البرامج تمنع من تغيير التسلسل في الفواتير.

3. هل تعتبر الدوائر الضريبية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ذات دقة عالية تساهم في الحد من التهرب الضريبي؟

البرامج المحاسبية لا تساهم حالياً في الحد من التهرب الضريبي، لأنها يوجد فيها ثغرات تساعد المكلف على عدم ضبط الحسابات المتعلقة بالدوائر الضريبية وبالتالي تساهم بشكل كبير في زيادة التهرب، حيث إن النظام المحوسب أفضل في ضبط الحسابات من النظام اليدوي لكن لا يوجد ضوابط في تصميم هذه البرامج تساعد في الرقابة من قبل الدوائر الضريبية وبالتالي يزداد التهرب الضريبي.

- هل تتوفر في النظام المحاسبي إمكانية التعديل في تصميم وشكل مخرجات النظام المحاسبي (فواتير البيع، والتقارير) بحيث يمكن إظهار أو عدم إظهار بعض المعلومات الأساسية مثل رقم المشتغل واسم المكلف؟

يمكن للمكلف أن يطلب من الشركة المصممة للبرامج أن تقوم بتعديل التصاميم الخاصة بالبرنامج والتقارير بحيث يستفيد من خلال ذلك بإخفاء المعلومات التي يريدها، حيث إن بعض البرامج المحاسبية تقوم بإخفاء التفاصيل في المعلومات المحاسبية التي تساعد في تحديد المبالغ الضريبية وبالتالي تزيد من أمكانية التهرب الضريبي.

- هل يسمح النظام بأن يتم تعديل شكل التقارير التي يخرجها بحيث يمكن الاستغناء عن بعض المعلومات أو تعديل بعض المعلومات؟

يسمح النظام المبرمج في هذه البرامج المحاسبية بأن يتم تعديل المحتوى الوارد في التقارير من خلال تعديل الأرقام والبيانات الواردة حيث يقوم المكلف من خلالها بتصغير المبالغ الواردة وزيادة نسبه المصاريف المعترف بها ضريبيا وبالتالي تساعده على التهرب الضريبي.

- هل تتوفر في البرنامج المحاسبي إمكانية تعديل بيانات فواتير المبيعات قبل الطباعة وبعد الطباعة؟

يستطيع المكلف تغيير وتعديل بيانات الفواتير الخاصة بالمبيعات قبل وبعد الطباعة وخاصة في حال إخفاء المعلومات المتعمدة عن هذه العمليات والمبيعات، وبذلك تتم زيادة نسبه التهرب لكن الملاحظ في الداخل المحتل مثلا: يوجد ضبط خاص بشأن هذه البرامج حيث تكون هذه البرامج مربوطة مع دوائر الضريبة ولا يستطيع المكلف تعديل أي بند من البنود الواردة في الفواتير.

- هل تعتبر المعالجات والعمليات التي يتضمنها البرنامج المحاسبي ذات دقة وموثوق بها من قبل الدوائر الضريبية؟

لا يوجد ثقة في هذه البرامج من قبل الدوائر الضريبية؛ لأنه لا يوجد نظام يربط هذه البرامج مع الدوائر الضريبية وفي غالب الأحيان يتم تقدير الضريبة بالاعتماد على الدراية وفق القانون، حيث إن هذه العمليات التي يتضمنها البرنامج لا يمكن الوثوق بها ما دام لا يوجد معايير تضبط عملها ولا يوجد دليل حسابات يوضح عمليات التحاسب لغايات الضريبة.

- هل يسمح البرنامج المحاسبي أن يتم بناء شجرة الحسابات بطريقة قد تؤدي إلى أن يتم ترحيل الفواتير والقيود إلى حسابات غير صحيحة؟

يقوم العديد من المكلفين ببناء شجرة الحسابات بطريقة معينة يتم من خلالها إهمال بعض البنود التي يقصد منها التهرب الضريبي حيث إن إخفاء هذه البنود لا يظهر العمليات الحقيقية التي تجري في شركته، وبالتالي تضلل الدائرة الضريبية في تقدير المبالغ الضريبية.

- هل تتوفر إمكانية التعديل في آلية معالجة البرنامج للبيانات بحيث لا يتم ترحيل فواتير المبيعات لعميل معين إلى حساب إجمالي الذمم مثلاً؟

يمكن تعديل على آلية المعالجة للبيانات من خلال تعديل آلية عمل البرنامج بحيث يتم تصميم معادلات حسابيه تخفي حقيقة العمليات المحاسبية وبالتالي يستطيع التهرب الضريبية.

- هل تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إعادة ترقيم القيود والحركات؟

العديد من المكلفين يقومون بإعادة ترقيم القيود والحركات بما يخدم أهدافهم في التهرب الضريبي سواء كان يدويا أو عن طريق برامج الأوفس.

4. ما هي صفات التقارير المالية التي من شأنها المساهمة في الحصول على معلومات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية للحد من التهرب الضريبي؟

البرامج المحاسبية تحتوي على تقارير ضرورية لعمل نظام ولكن الثغرات الموجودة في البرامج تجعلها غير متناسبة لإغراض التحاسب الضريبي، حيث في كثير من الأحيان لا يوجد ترابط بين القوائم المالية بسبب سوء استخدام البرامج المحاسبية المعدلة.

وفي غالب الأحيان تكون هذه التقارير مختصره ولا تحتوي على تفاصيل العمليات المالية، على سبيل المثال الشركات تقدم تقارير ماليه يتم الكشف عنها عن طريق برنامج "بسنا" BSNA والذي يتم التأكد من خلاله من تفاصيل العمليات الخاصة بالمبيعات، والمشتريات، والمبيعات لإسرائيل لأغراض المقاصة.

5. هل هناك مواءمة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية التي تساهم في الحد من التهرب الضريبي؟

لا يوجد لدى المكلف وعي ضريبي كافٍ ولا يوجد لديه معلومات حول القانون الضريبي، وبالتالي لا نستطيع أن نقوم بالمواءمة بين نظم المعلومات المحاسبية والقوانين التي تساهم في الحد من التهرب.

أ- هل يوفر البرنامج المحاسبي كل الدفاتر والمستندات والتقارير التي يتطلبها القانون الضريبي؟

يوفر البرنامج المحاسبي السجلات والدفاتر المحاسبية الخاصة بعمليات المكلفين كافة حيث ان هذه البرامج صممت خصيصا للاستغناء عن الدفاتر والسجلات اليدوية حيث تحتوي على العمليات المحاسبية والنماذج والتقارير التي يتطلبها العمل المحاسبي كافة.

ب- هل يوفر البرنامج المحاسبي بيانات تتطابق مع متطلبات الدوائر الضريبية؟

يوفر البرنامج المعلومات الكافية لإغراض التحاسب الضريبي خاصة التقارير المالية التي يتطلبها النظام الضريبي للتحاسب عن أغراض الضريبة، لكن عادة لا يتم الاعتماد على هذه الأرقام في التقدير.

ت- هل يوفر البرنامج المحاسبي معلومات وافية ودقيقة؟

حاليا المكلف يستخدم طرق التزوير والتهرب من خلال التعديل على البرامج وعملياتها ومخرجاتها، وبالتالي لا يمكن اعتماد الدقة الكافية للمعلومات التي يقدمها.

6. ما هي ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شأنها المساهمة في الحصول على سياسات صحيحة خاصة بالمعلومات الضريبية للحد من التهرب الضريبي؟

أن يتم تصميم البرامج المحاسبية بشكل لا يمكن من خلاله العمل على تعديل تصاميمها ومعادلاتها وقوائمها وإخفاء المعلومات التي تحتويها بحيث تصبح ذات موثوقية عالية لإغراض التحاسب الضريبي وأن يتم ربط هذه البرامج مع الدوائر الضريبية.

7. ما هي ضرورات عمل النظام المحاسبي التي من شأنها المساهمة في تدفق المعلومات بما يخدم الحصول على معلومات ضريبية تحد من التهرب الضريبي؟

يجب ربط البرامج المحاسبية لدى المكلفين بالدوائر الضريبية وأن لا يسمح له بالتعديل على محتوى البرنامج وأن يتوفر في البرامج الكشف عن حالات التهرب الضريبي.

نلاحظ من نتائج المقابلات مع دائرة الضريبة أن هناك حالة عدم ثقة كبيرة بالنظم المحاسبية التي تستخدمها الشركات، ولديهم معلومات بأن العديد من الشركات تستخدم نسختين من البرنامج المحاسبي المستخدم لديهم واحدة حقيقية لأغراضهم الشخصية، وأخرى لأغراض التحاسب الضريبي تختلف عن الأولى بحيث تكون أرقامها وإيراداتها منخفضة بشكل كبير مع ازدياد المصروفات المسجلة في حساباتها، وهذا يتطلب إعادة صياغة كاملة لمنظومة برامج المحاسبة المتداولة في السوق لخلق حالة من الثقة بها لدى الدوائر الضريبية من خلال ربط البرامج المستخدمة للتحاسب الضريبي بالدوائر الضريبية أسوة بالدول المجاورة كالأردن منعاً للتهرب الضريبي.

المجموعة الثانية: مقابلات مكاتب التدقيق

السؤال الأول: هل يستخدم مكتبكم نظم المعلومات والبرامج المحوسبة في إعداد الحسابات التي تتعلق بعملائكم؟

يستخدم المكتب برنامجاً محاسبياً يعتبر مناسباً لجميع أعمال الشركات حيث يعتبر هذا البرنامج متكاملًا لأن به ميزاناً يوفر من خلاله كل ما هو مطلوب لإعداد القوائم المالية الخاصة بالأغراض الضريبية.

فالإدخال إلى البرنامج سهل وذو موثوقية عالية ولا يوجد ثغرات تذكر في هذا البرنامج، فالخطأ يكمن فقط من خلال إدخال البيانات الخاطئة، حيث إن البرنامج معد بطريقة تخلو من الثغرات التي قد تكون مدخلاً للتهرب الضريبي، فتصميم البرنامج يمنح المستخدم الثقة والمصدقية في إعداد القوائم المالية الخاصة بالحسابات الضريبية وبالتالي يعمل على ضبط المخرجات من القوائم المالية لأغراض الضريبة. فلا يوجد شيء يساعد على التهرب الضريبي حيث إن الخطأ يكمن في مدخل البيانات فقط. فلا يمكن التعديل على البيانات إلا من خلال مدخل البيانات، أما البرنامج فلا يمكن تعديل بند من بنوده لصالح التهرب الضريبي.

السؤال الثاني: هل يعتمد مكتبكم على برامج محاسبية في إعداد القوائم المالية لأغراض الضريبة؟

يمكن ضبط المعلومات المتعلقة بالمحاسبة الضريبية حيث توفر هذه البرامج معلومات عالية الدقة في حال الالتزام بتعليمات البرامج. حيث يوفر جميع المعلومات اللازمة والقوائم المالية المفصلة والمختصرة لأغراض العرض على الدوائر الضريبية، بالإضافة إلى أن بعض البرامج تقدم التفاصيل والاحتياجات الخاصة بكل عملية محاسبية يتم إدخالها إلى البرنامج.

السؤال الثالث:

أ- هل يسمح البرنامج بتعديل أي جزء من الحسابات التي يتم إعدادها؟

لا يسمح البرنامج بالتعديل في تصميم وظائفه الداخلية فهي تعمل ضمن الدورة المحاسبية الصحيحة.

ب- هل هناك صلاحيات تمنح لمدخل البيانات تسمح بتبديل القيود أو الحركات المحاسبية؟

يتم إعطاء صلاحيات من قبل مسؤول البرنامج بحيث تكون مسؤولية المحاسب فقط إدخال الحركات والبيانات اللازمة التي ترافق كل عملية مالية. بحيث لا يسمح له بالتعديل أو التغيير في القيود والحركات المحاسبية.

السؤال الرابع: هل يتوفر في البرنامج المحاسبي المستخدم الموثوقية والمصدقية في إعداد القوائم المالية؟

يتوفر في البرامج التقليدية خصائص عامه تتميز بالمصدقية والثقة والسرعة في الإدخال والحصول على المخرجات دون تأخير ويحقق الهدف من استخدامها في الوقوف على أوضاع الشركة ونتائجها بصدق. كما تزود هذه البرامج الدائرة الضريبية بالحسابات والقوائم الخاصة لأغراض التحاسب الضريبي

أ- هل تفضل استخدام البرامج التقليدية ام البرامج الحسابية ولماذا؟

يفضل المكتب استخدام البرامج التقليدية التي تعتبر مناسبة للأغراض الضريبية، فمن المعلوم أن البرامج التقليدية يتوفر في تصميمها الداخلي ضوابط تمنع من التزوير في البيانات وبالتالي يمكن الحصول على بيانات ذات مصداقية عالية في حال استخدامها ضمن الحدود وضمن الأغراض التي يجب الالتزام بها.

ب- كيف يمكنكم ضبط المعلومات المتعلقة بالضرائب عند إعداد القوائم المالية لغرض التحاسب الضريبي؟

جميع البرامج المحوسبة بها خاصية الضبط والذي يتم من خلاله إعداد الحسابات وترحيلها وتلخيصها وبالتالي يتم ضبط جميع أعمالها، فهي مناسبة للتحاسب والضبط ومكافحة التهرب الضريبي. وتعتبر البيانات الناتجة عن هذه البرامج ذات مصداقية عالية حيث يفضل استخدام هذه البرامج التي يتوفر فيها الضبط ولكنها غير إلزامية. ولكنها تعتبر مناسبة للأغراض الضريبية وتحد من التهرب الضريبي في حال ربطها مباشرة مع الدوائر الضريبية.

السؤال الخامس: من وجهة نظركم هل تساهم البرامج المحوسبة في الحد من التهرب الضريبي؟

من وجهة نظري أن البرامج الحسابية لها قابلية كبيرة للتعديل أو التغيير في تصميم برامجها وعرضة للسرقة في بعض الأحيان وبالتالي تكون هذه البرامج صعبة في التعامل وخاصة مع الأغراض الضريبية.

السؤال السادس: هل هناك ضوابط ضمن البرامج الحسابية يمكن من خلالها المساعدة في الحد من التهرب الضريبي؟

يتوفر في البرامج الحسابية الضبط ولكن الخلل يكمن في المخرجات التي يمكن التعديل عليها بعد استخدامها من البرامج وتحويلها إلى برامج سهلة الاستخدام وسهلة التعديل على نتائج

هذه القوائم. ويعتمد ذلك على دقة المحاسب والإدارة في إدخال المصاريف والإيرادات الحقيقية وبالتالي يتم التعامل مع البرنامج وما هو مصمم له أو التحريف في القوائم المالية أو الحسابات.

السؤال السابع: هل تعمل البرامج التقليدية على اعداد القوائم المالية الخالية من الأخطاء والتي تساعد في الحد من التهرب الضريبي؟

تعتبر البرامج التقليدية خالية من الأخطاء الجوهرية لأنه يتم اعدادها بطريقة تسمح للمستخدم بإدخال المعلومات الحقيقية لأعماله ولا يتوفر فيها إمكانية التعديل أو التغيير في تصميم برامجها ومناسبة لأغراض التحاسب الضريبي.

السؤال الثامن: هل يسمح النظام بتعدد التقارير الصادرة بعد إعداد الحسابات؟

لا يسمح البرنامج بتعدد التقارير بعد تجهيزها حيث هناك ضوابط داخلية لا تسمح بتعديل أي بند تم استخدامه ولكن تكمن المشكلة إذا تم تحويل البيانات إلى برامج مساعده كالاكسل يمكن التعديل من خلالها على البنود التي تمتد بها الحسابات والقوائم المالية لأغراض التهرب الضريبي.

أ- هل يسمح البرنامج بإعادة ترقيم الفواتير وتعديلها؟

لا يسمح البرنامج بإعادة ترقيم الفواتير وتعديلها حيث إن تعديل أي بند في القوائم يتم من خلال نقلها إلى برامج أخرى.

ب- هل يقوم البرنامج المحاسبي ببناء شجرة الحسابات وفهم دليل الحسابات المعتمد محاسبتها؟

يحتوي البرنامج على شجرة حسابات ودليل حسابات يوزع كل الحسابات التي يتعامل بها العميل (الشركة) وتوفر تقارير ذات مستوى عالٍ من الدقة في حال الإدخال الصحيح لبنود المعلومات الحسابية.

ت- هل يتم تسجيل المصاريف والإيرادات المعترف بها ضريبياً وفق الأصول؟

يعتمد ذلك على دقة المحاسب والإدارة في إدخال المصاريف والإيرادات الحقيقية، وبالتالي يتم التعامل مع البرنامج وفق ما هو مصمم له. ولكن التعديل يحدث عند الإدخال إذا قصد به التهرب أو التحريف في القوائم المالية أو الحسابات.

ث- هل صممت البرامج المحاسبية لأغراض الضبط والمحاسب الضريبي؟

جميع البرامج المحاسبية فيها خاصية الضبط الذي يتم من خلاله إعداد الحسابات الصحيحة وترحيلها وتلخيصها، وبالتالي يتم ضبط جميع أعمالها فهي مناسبة للتحاسب والضبط ومكافحة التهرب الضريبي.

السؤال التاسع: هل يعتمد مكتبكم على مخرجات البرنامج المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية الخالية من الأخطاء والتي تساعد في الحد من التهرب الضريبي؟

يعتمد المكتب على مخرجات البرامج المحاسبية الضريبي ولكن اليوم تقوم الشركات بعمل نسختين من البرامج نسخة لأغراض التحاسب الضريبي ويكون فيها تهرب ضريبي واضح بإخفاء العديد من العمليات المحاسبية، والنسخة الثانية للتعاقدات الحقيقية التي يقوم بها التاجر أو الشركة يتم إخفاؤها للتهرب الضريبي. والتقارير التي يتم الحصول عليها عالية الجودة وذات مصداقية عالية لأنها تحتوي على قيم تصميم التقارير المالية المعدة لأغراض ضريبية.

نلاحظ أن مكاتب المحاسبة وشركات تصنيع البرامج المحاسبية تنظر إلى البرامج المحاسبية بأنها مصممة بشكل يحقق أهداف استخدامها من حيث ضبط التحاسب الضريبي ومنع التحريف أو الاحتيال بتسجيل المعلومات المحاسبية.

وتبين من خلال المقابلات أن المستطلعين أكدوا على أن التلاعب بالمعلومات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يمكن أن يحدث في أي مرحلة من مراحل معالجة البيانات، من مرحلة الإدخال وحتى مرحلة المخرجات، والتلاعب في المدخلات يعد أكثر أشكال الاحتيال

شيوعا، حيث إن التلاعب في البيانات المدخلة سهل التنفيذ، وأيضا هذا النوع من الاحتيال يصعب اكتشافه لأنه يبدو طبيعيا ولا يتم الاكتشاف إلا إذا تم تنفيذ مراجعة معمقة وكثيفة.

أما فيما يتعمق بالتلاعب ببرامج الكمبيوتر نفسها فهذه مهمة معقدة وصعبة لأنها تحتاج إلى مهارات ومعرفة متقدمة في عمل برمجة الكمبيوتر، كما أن هذا النوع من التلاعب يصعب جدا اكتشافه لأن اكتشافه يحتاج أيضا إلى معرفة ومهارة متقدمة في عمل برمجة الكمبيوتر. كما يوجد أشكال أخرى من التلاعب في نظم المعلومات المحوسبة مثل استغلال ما تتميز به تلك النظم من سرعة في تنفيذ التعديلات أو حتى مسح بعض السجلات ومن دون ترك أي أثر.

كما تبين من خلال المقابلات أن مواصفات البرامج المحاسبية التي تساعد على إعداد قوائم مالية تخلو من الأخطاء المالية والتي تعد لأغراض ضريبية تشمل:

1. لا يسمح البرنامج بالتعديل في تصميم وظائفه الداخلية فهي تعمل ضمن الدورة المحاسبية الصحيحة.

2. يتم إعطاء صلاحيات من قبل مسؤول البرنامج بحيث تكون مسؤولية المحاسب فقط إدخال الحركات والبيانات اللازمة التي ترافق كل عملية مالية. بحيث لا يسمح له بالتعديل أو التغيير في القيود والحركات المحاسبية.

3. ان البرامج الحاسبية لها قابلية كبيرة للتعديل أو التغيير في تصميم برامجها وعرضة للسرقة في بعض الأحيان وبالتالي تكون هذه البرامج صعبة في التعامل وخاصة مع الأغراض الضريبية.

4. لا يوجد لدى المكلف وعي ضريبي كافٍ، ولا يوجد لديه معلومات حول القانون الضريبي وبالتالي لا نستطيع أن نقوم بالمواعمة بين نظم المعلومات المحاسبية والقوانين التي تساهم في الحد من التهرب.

كما تبين من نتائج المقابلات أن أفراد العينة يرون أن البرنامج المحاسبي يوفر السجلات والدفاتر المحاسبية الخاصة بعمليات المكلفين كافة حيث إن هذه البرامج صممت خصيصا

للاستغناء عن الدفاتر والسجلات اليدوية حيث تحتوي على العمليات المحاسبية والنماذج التقارير التي يتطلبها العمل المحاسبي كافة. كما يوفر البرنامج المعلومات الكافية لإغراض التحاسب الضريبية خاصة التقارير المالية التي يعتمدها النظام الضريبي للتحاسب عن أغراض الضريبة.

تحتفظ العديد من الشركات ببرنامجين أحدهما حقيقي لمصلحة أصحاب الشركات، والنسخة الأخرى لأغراض الضريبة حيث يسجل بها أرقام غير حقيقية بقصد التهرب الضريبي. ولا يوجد ربط ما بين البرامج المحاسبية المستخدمة مع مكاتب التدقيق ودوائر الضريبة مما يسمح في زيادة نسبة التهرب الضريبي. كما أن البرامج المحاسبية لها قابلية كبيرة للتعديل أو التغيير في تصميم برامجها وعرضة للسرقة في بعض الأحيان وبالتالي تكون هذه البرامج صعبة في التعامل وخاصة مع الأغراض الضريبية، كما يمكن التعديل على المخرجات بعد استخراجها من البرامج وتحويلها إلى برامج سهلة الاستخدام وسهلة التعديل على نتائج هذه القوائم. ويعتمد ذلك على دقة المحاسب والإدارة في إجراءات العمل.

وبالملاحظة المباشرة لبعض البرامج المحاسبية تبين أنه لا يسمح البرنامج بتعدد التقارير بعد تجهيزها حيث هناك ضوابط داخلية لا تسمح بتعديل أي بند تم استخدامه، ولكن تكمن المشكلة إذا تم تحويل البيانات إلى برامج مساعدة كالإكسل يمكن التعديل من خلالها على البنود التي تمتد بها الحاسبات والقوائم المالية لأغراض التهرب الضريبي. كما لا يسمح البرنامج بإعادة ترقيم الفواتير وتعديلها حيث إن تعديل أي بند في القوائم يتم من خلال نقلها إلى برامج أخرى.

الفصل الخامس

النتائج الكمية

الفصل الخامس

النتائج الكمية

مقدمة

تحقيقاً لأهداف الدراسة، ومن أجل الحصول على إجابات لتساؤلاتها، وللتعرف إلى أثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، فقد قام الباحث بإجراء هذه الدراسة، إذ تم استطلاع العاملين في الشركات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى موظفي مكاتب إدارة وتدقيق الحسابات.

ويتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة التي تم توضيحها في الفصل السابق، وكذلك يبين اختبار الفرضيات التي قام الباحث بصياغتها في الفصل الأول، وسيتم استعراض ومناقشة أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لفقرات الاستبانة، ومن أجل ذلك قام الباحث بإجراء المعالجات الإحصائية للبيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة، وفي هذا الفصل سيتم عرض النتائج التي توصل إليها الباحث كما يلي:

التحليل الوصفي

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة، ليصبح المقياس لتقدير فعالية نظم المعلومات المحاسبية والالتزام الضريبي بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لبدائل الإجابة لكل فقرة، حيث تم اعتماد المعادلة الآتية في تحديد ثلاثة مستويات هي: منخفض، ومتوسط، ومرتفع:

$$\text{طول الفئة} = \frac{(\text{الحد الأعلى للبدل} - \text{الحد الأدنى للبدل})}{\text{عدد المستويات} - 1} = \frac{3}{5-1} =$$

$$\frac{3}{4} = 1.33. \text{ وبذلك يكون:}$$

المستوى المنخفض إذا بلغ الوسط الحسابي من 1-2.33.

المستوى المتوسط إذا بلغ الوسط الحسابي من 2.34-3.66.

المستوى المرتفع إذا بلغ الوسط الحسابي من 3.67-5.

وتم أيضاً استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample T Test) لتحليل فقرات الاستبانة واختبار فرضية اختلاف الإجابة عن متوسط المقياس، وتعتبر الفقرة إيجابية إذا كان أفراد العينة يوافقون على محتواها، وكانت قيمة (ت) المحسوبة أعلى من قيمة (ت) الجدولية، والتي تساوي 1.96 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 3)، وتعتبر الفقرة سلبية إذا كانت قيمة (ت) المحسوبة اقل من قيمة (ت) الجدولية، والتي تساوي -1.96 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 3)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كانت القيمة الاحتمالية لها أكبر من (0.05).

نتائج التحليل الوصفي الكمي

نتائج تحليل أبعاد محددات الرضا عن النظام

أولاً: الأثر الفردي

من أجل وصف وقياس الأثر الفردي لنظم المعلومات المحاسبية عينة الدراسة، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t) للمجموعة الواحدة للتحقق من معنوية كل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول رقم (11):

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء الأثر الفردي

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	تعلمت الكثير من نظام المعلومات المحاسبية المستخدم حالياً في المنشأة	4.4701	0.57658	مرتفع
2	أعتمد على نظام المعلومات المحاسبية في الفهم والقدرة على تذكر المعلومات المتعلقة بعملية.	4.33582	0.598926	مرتفع
3	يعزز نظام المعلومات المحاسبية من فعاليته في العمل.	4.4552	0.60727	مرتفع
4	يحقق نظام المعلومات المحاسبية زيادة في إنتاجية المستخدمين.	4.4067	0.63206	مرتفع
	المتوسط الحسابي	4.4170		مرتفع

يتضح من خلال نتائج الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية ل فقرات بعد الأثر الفردي قد تراوحت ما بين (4.33-4.47) على مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى مستويات مرتفعة لمستوى تقييم الأثر الفردي، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (1) ونصها " تعلمت الكثير من نظام المعلومات المحاسبية المستخدم حالياً في المنشأة " بمتوسط حسابي بلغ (4.47) وبدرجة مرتفعة، فيما حصلت الفقرة رقم (2) ونصها " أعتمد على نظام المعلومات المحاسبية في الفهم والقدرة على تذكر المعلومات المتعلقة بعملية " على المرتبة الأخيرة وبدرجة منخفضة بمتوسط حسابي بلغ (4.33582).

يلاحظ من خلال نتائج الجدول (11) أن التشتت منخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الأثر الفردي لنظم المعلومات، وهو ما يعكس مدى التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة ببعء الأثر الفردي، وما يؤكد ذلك أن كافة مستويات الدلالة لجميع الفقرات التي تمثل هذا البعد كانت أقل من (0.05)، وبشكل عام يتبين أن مستوى تقييم الأثر الفردي لنظم المعلومات من وجه نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً، وبمتوسط حسابي عام (4.4170).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن البرامج المحاسبية التي يتم تصميمها سهلة الفهم وواضحة التصميم ويوجد دليل استخدام لكيفية التعامل معها، كما أن هذه البرامج صممت على مستوى الاستخدام السهل كمدخل بيانات ويقوم البرنامج بالمعالجة الحسابية واستخراج التقارير المختلفة. بالإضافة إلى أنها تلبي حاجات المستخدمين بسهولة مخرجاتها ومدخلاتها وعملياتها المصممة بشكل دقيق.

ثانياً: الأثر على المؤسسة

من أجل وصف مستوى تأثير نظام المعلومات على مستوى المنشأة من وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو موضح في الجدول رقم (12):

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى لفقرات بعد تأثير نظام المعلومات على مستوى المنشأة

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	نظام المعلومات المحاسبية يستحق التكلفة التي دفعت مقابله	4.4030	0.64325	مرتفع
2	نظام المعلومات المحاسبية يخفض تكاليف العمال والموظفين في المنشأة	4.3134	0.77332	مرتفع
3	يخفض النظام تكاليف المنشأة الأخرى (مثل تكاليف الاحتفاظ بالمخزون، والمصاريف الإدارية... الخ).	4.2836	0.76547	مرتفع
4	يعمل النظام على تحسين الإنتاجية (productivity)	4.2612	0.70237	مرتفع
5	يؤدي النظام إلى زيادة الانتاج (output)	4.1493	0.73955	مرتفع
6	يؤدي النظام إلى تحسن قدرة الشركة على إدارة حجم متزايد من أنشطة العمل.	4.2425	0.62780	مرتفع
7	يؤدي النظام إلى تبسيط إجراءات العمل في المنشأة.	4.3284	0.61536	مرتفع
8	يحسن النظام من امكانية تطبيق الاعمال (التجارة) الالكترونية	4.2537	0.65556	مرتفع
	المتوسط الحسابي	4.2794		مرتفع

يتضح من خلال نتائج الجدول(12) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بعد تأثير نظام المعلومات على مستوى المنشأة قد تراوحت ما بين (4.14-4.40) على مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى مستوى متوسط تأثير لنظام المعلومات على مستوى المنشأة، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم(5) ونصها " نظام المعلومات المحاسبية يستحق التكلفة التي دفعت مقابله " بمتوسط حسابي بلغ (4.40) وانحراف معياري بلغ (0.64325)، فيما حصلت الفقرة رقم (9) ونصها " يؤدي النظام إلى زيادة الانتاج (output)" على المرتبة الأخيرة وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (4.14) وانحراف معياري بلغ (0.73955). وبشكل عام يتبين أن مستوى تأثير نظام المعلومات على مستوى المنشأة من وجه نظر عينة الدراسة كان مرتفعا وبمتوسط حسابي عام (4.27).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن نظام المعلومات المحاسبية يخفض تكاليف العمال والموظفين في المنشأة، حيث يؤدي النظام إلى تبسيط إجراءات العمل في المنشأة، ويخفض النظام تكاليف المنشأة الأخرى (مثل تكاليف الاحتفاظ بالمخزون، والمصاريف الادارية...الخ). بالإضافة إلى تحسين وزيادة إنتاجية أداء الأعمال المحاسبية ويلبي جميع احتياجات العمل في جميع الأوقات وبشكل متكامل.

ثالثا: بعد جودة المعلومات

من أجل تقييم بعد مستوى جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية من تقارير ومعلومات مطبوعة أو على الشاشة، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو موضح في الجدول رقم (13):

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى لفقرات بعد مستوى جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1.	المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية مهمة جدا للمنشأة	4.4291	0.55974	مرتفع
2.	ينتج النظام تقارير تطابق تماما احتياجاتي في ادارة مهام العمل	4.1940	0.65888	مرتفع
3.	التقارير التي ينتجها النظام تكون متوفرة بشكل دائم (في اي وقت)	4.4888	0.67310	مرتفع
4.	يوفر النظام المعلومات بشكل جاهز للاستخدام فورا بدون معالجة اضافية	4.0896	0.74916	مرتفع
5.	المعلومات التي ينتجها النظام سهلة الفهم	4.2351	0.63065	مرتفع
6.	المعلومات التي ينتجها النظام قابلة للقراءة، واضحة وجيدة التنسيق.	4.2015	0.63340	مرتفع
7.	برغم دقة النظام غالبا الا ان بعض التقارير التي ينتجها النظام تكون غير دقيقة أحيانا	3.7313	1.05407	مرتفع
8.	التقارير التي ينتجها النظام تكون مختصرة	4.0299	0.92360	مرتفع
9.	المعلومات المنتجة من النظام تتوفر عادة في الوقت المناسب عند الحاجة لها.	4.2127	0.61467	مرتفع
10.	المعلومات التي ينتجها هذا النظام لا تتوفر في اي نظام اخر في السوق	3.7239	1.02692	مرتفع
	المتوسط الحسابي	4.0445		مرتفع

يتضح من خلال نتائج الجدول (13) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بعد مستوى جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية قد تراوحت ما بين (3.72-4.48) على مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى مستوى مرتفع لمستوى جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (15) ونصها " التقارير التي ينتجها النظام تكون متوفرة بشكل دائم (في اي وقت)" بمتوسط حسابي بلغ (4.48) وانحراف معياري بلغ (0.67310)، فيما

حصلت الفقرة رقم (22) ونصها " المعلومات التي ينتجها هذا النظام لا تتوفر في أي نظام آخر في السوق " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.7239) وانحراف معياري بلغ (1.02692). وبشكل عام يتبين أن مستوى جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية من وجه نظر عينة الدراسة كان مرتفعا و بمتوسط حسابي عام (4.0445).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن التقارير التي ينتجها النظام تكون متوفرة بشكل دائم (في أي وقت) حيث إن المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية مهمة جدا للمنشأة، كما أن المعلومات التي ينتجها النظام سهلة الفهم.

رابعاً: بُعد جودة النظام من الناحيتين الفنية والتصميمية

من أجل تقييم بعد مستوى جودة النظام من الناحيتين الفنية والتصميمية، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو موضح في الجدول رقم (14):

جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات بعد جودة النظام من الناحيتين الفنية والتصميمية

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1.	بيانات النظام عادة تحتاج مراجعة وتصحيح قبل استخدامها	3.8881	0.83608	مرتفع
2.	مخرجات النظام من المعلومات المحاسبية كافية.	3.9739	0.85857	مرتفع
3.	نظام المعلومات يفتقد لبيانات هامة غير متوفرة فيه	3.9030	0.81530	مرتفع
4.	نظام المعلومات المحاسبي سهل الاستخدام من الناحية الفنية	4.0634	0.81632	مرتفع
5.	نظام المعلومات المحاسبية سهل التعلم والتدرب عليه من الناحية الفنية	4.2276	0.62745	مرتفع
6.	غالبا ما يكون من الصعب الوصول للمعلومات الموجودة على النظام.	3.8955	0.87640	مرتفع
7.	يلبي نظام المعلومات المحاسبية حاجات العمل.	4.1455	0.66851	مرتفع
8.	يحتوي نظام المعلومات المحاسبية الخصائص والوظائف الضرورية.	4.1306	0.64891	مرتفع
9.	يؤدي النظام ما يتوقع منه تحقيقه من مهام	4.0970	0.82896	مرتفع
10.	واجهة المستخدم يمكن تكييفها بسهولة مع متطلبات الخاصة	3.9701	0.85188	مرتفع
11.	نظام المعلومات يتم تحديثه بشكل دائم ويعمل كما يجب	4.0970	0.92303	مرتفع
12.	يستجيب نظام المعلومات للأوامر بسرعة كافية.	4.0560	0.86150	مرتفع
13.	يتطلب نظام المعلومات حد ادنى من الشاشات والايقونات لانجاز اي مهمة.	4.0634	0.85661	مرتفع
14.	مختلف التقارير التي ينتجها النظام متكاملة ومتسقة مع بعضها البعض	4.1269	0.69154	مرتفع
15.	يمكن تعديل، تصحيح، وتطوير النظام بسهولة	4.0299	0.75392	مرتفع
	المتوسط الحسابي	4.0445		مرتفع

يتضح من خلال نتائج الجدول (14) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بعد جودة النظام من الناحيتين الفنية والتصميمية قد تراوحت ما بين (3.88-4.22) على مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى مستوى مرتفع لجودة النظام من الناحيتين الفنية والتصميمية، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (27) ونصها " نظام المعلومات المحاسبية سهل التعلم والتدرب عليه من الناحية الفنية " بمتوسط حسابي بلغ (4.22) وانحراف معياري بلغ (0.62745)، فيما حصلت الفقرة رقم (23) ونصها بيانات النظام عادة تحتاج مراجعة وتصحيح قبل استخدامها " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري بلغ (0.83608). وبشكل عام يتبين أن مستوى جودة النظام من الناحيتين الفنية والتصميمية من وجه نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً وبمتوسط حسابي عام (4.04).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن نظام المعلومات المحاسبية سهل التعلم والتدرب عليه من الناحية الفنية، حيث إن تصميمه سهل وبسيط وذو جودة عالية في الوصول إلى الشاشات المختلفة لأجراء العمليات المحاسبية المختلفة، وسهولة التعامل مع إدخال واستخراج المعلومات المختلفة.

نتائج تحليل محددات رضا المستخدمين عن نظام المعلومات المحاسبية

من أجل معرفة درجة محددات رضا المستخدمين عن نظام المعلومات المحاسبية في الشركات الصغيرة والمتوسطة في محافظات الضفة الغربية عن نظم المعلومات المحاسبية، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات، كما هو موضح في الجدول رقم (15):

جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة محددات رضا المستخدمين عن نظام المعلومات المحاسبية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1.	منفعة مخرجات النظام	4.2761	0.55272	مرتفع
2.	وضوح النظام	4.1604	0.54773	مرتفع
3.	دقة النظام	4.2761	0.74845	مرتفع
4.	كفاية المعلومات المنتجة	4.1903	0.95458	مرتفع
5.	حدثة المعلومات المنتجة	4.0896	0.83431	مرتفع
6.	التوقيت المناسب للمعلومات	4.1343	0.75243	مرتفع
7.	تلبية الاحتياجات	4.3470	0.71035	مرتفع
8.	سهولة الاستخدام	4.3582	0.72311	مرتفع
	المتوسط الحسابي	4.2290		مرتفع

يتضح من خلال نتائج الجدول (15) أن المتوسطات الحسابية لفرقات محددات رضا المستخدمين عن نظام المعلومات المحاسبية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية عن نظم المعلومات المحاسبية قد تراوحت ما بين (4.08-4.35) على مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى مستوى مرتفع لرضا العاملين في الشركات المتوسطة والصغيرة ومكاتب تدقيق الحسابات وشركات تصنيع البرامج المحاسبية في محافظات الضفة الغربية عن نظم المعلومات المحاسبية، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (8) ونصها "سهولة الاستخدام" بمتوسط حسابي بلغ (4.35) وانحراف معياري بلغ (0.72311)، فيما حصلت الفقرة رقم (5) ونصها حدثة المعلومات المنتجة على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.08) وانحراف معياري بلغ (0.83431).

وبشكل عام يتبين أن مستوى رضا العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في محافظات الضفة الغربية عن نظم المعلومات المحاسبية كان مرتفعاً وبمتوسط حسابي عام (4.22).

ويفسر الباحث ذلك إلى أن المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصغيرة والمتوسطة في محافظات الضفة الغربية راضون عن النظام حيث يستفيدون من مخرجات النظام في اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات، كما أن النظام واضح ويسهل فهمه واستخدامه، حيث إن المستخدمين يفهمون جميع متطلباته واستخداماته لأنه يتصف بالسهولة والوضوح، ويستفاد منه في جميع القرارات والخطط المستقبلية حيث إن هذا النظام يتصف بالدقة والفعالية، كما أن المعلومات يتم الحصول عليها في الوقت المناسب دون تأخير وهي كافية يتوفر فيها جميع متطلبات اتخاذ القرارات حيث إنها تلبي احتياجات المستخدم والمؤسسة.

نتائج تحليل توجهات المكلفين نحو التهرب الضريبي

من أجل معرفة درجة آراء المبحوثين بما يخص توجه المكلف نحو التهرب الضريبي، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو موضح في الجدول رقم (16):

جدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين بما يخص توجهه المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية في الشركات المتوسطة والصغيرة الفلسطينية

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1.	إن التهرب الضريبي أمر مبرر إذا ما أنفقت الأموال المحصلة على المشاريع التي لا تخدمني شخصيا	2.6045	0.92424	مرتفع
2.	التهرب الضريبي أمر مبرر إذا كان النظام الضريبي غير عادل	2.5970	1.06084	مرتفع
3.	التهرب من دفع الضرائب هو أمر مبرر إذا علمت ان جزءا كبيرا من الأموال المحصلة يتم إهداره	2.5299	1.01073	مرتفع
4.	التهرب الضريبي أمر مبرر إذا كانت معدلات الضريبة مرتفعة جدا.	2.4813	0.93798	مرتفع
5.	التهرب الضريبي امر مبرر إذا كان الجميع يفعلون ذلك	2.5112	0.93409	مرتفع
6.	التهرب الضريبي امر مبرر إذا كانت السلطات الضريبية تغض الطرف عن بعض المكلفين وتفرض الضريبة على البعض الآخر	2.7090	1.09698	متوسط
7.	إن التهرب الضريبي أمر مبرر حتى وإن تم إنفاق اموال الضريبة على مشاريع قيمة للمجتمع	2.3806	1.04788	متوسط
8.	التهرب الضريبي هو أمر مبرر حتى وإن تم إنفاق أموال الضريبة على مشاريع تخدمني شخصيا.	2.4366	1.01657	متوسط
9.	التهرب الضريبي هو أمر مبرر حتى لو أنفقت الأموال التي تم جمعها في مكانها المناسب.	2.2015	0.90177	منخفض
10.	التهرب الضريبي أمر مبرر حتى لو لم تكن معدلات الضريبة مرتفعة جدا	2.1306	0.92899	منخفض
	المتوسط الحسابي	2.4582		

يتضح من خلال نتائج الجدول (16) أن المتوسطات الحسابية لآراء المبحوثين بما يخص توجه المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية في الشركات المتوسطة والصغيرة الفلسطينية قد تراوحت ما بين (2.70-2.13) على مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى عدم موافقة المبحوثين على المبررات المطروحة لعدم الالتزام الضريبي، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (6) ونصها " التهرب الضريبي أمر مبرر إذا كانت السلطات الضريبية تغض الطرف عن بعض المكلفين وتفرض الضريبة على البعض الآخر " بمتوسط حسابي بلغ (2.70) وانحراف معياري بلغ (1.09698)، فيما حصلت الفقرة رقم (10) ونصها التوقيت المناسب للمعلومات" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.13) وانحراف معياري بلغ (0.92899).

ويفسر الباحث ذلك بأن جميع مستخدمي نظم المعلومات يرون أن التهرب الضريبي غير مبرر، حيث يتم إنفاق أموال الضريبة على مشاريع قيمة للمجتمع، حيث يتبين أن التهرب الضريبي غير مبرر حتى إذا أنفقت الأموال المحصلة على المشاريع التي لا تخدم شخصية المكلف، أو حتى لو أنفقت الأموال التي تم جمعها في مكانها المناسب، حتى لو كان الجميع يفعلون ذلك. فالتهرب الضريبي غير مبرر في كل الأحوال مهما كان السبب ومهما بلغت الثغرات المتوفرة في نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الشركات.

اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة سيتم تقدير النموذج التالي

$$Y = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5T + b_6T.X_3 + b_7T.X_4 + e$$

حيث b_i هي معاملات الانحدار، و X_i هي محددات الرضا عن النظام المحاسبي، و T

هي توجه المكلف نحو التهرب الضريبي، و e هي حد الخطأ العشوائي.

نلاحظ أن النموذج يحوي حدين هما عبارة عن تفاعل توجه المكلف نحو التهرب

الضريبي مع جودة النظام وجودة المعلومات، وهذان الحدان يقيسان أثر التفاعل أو التأثير الذي

يحدثه توجه المكلف نحو التهرب على العلاقة بين جودة المعلومات وبين الرضا عن النظام وكذلك بين جودة النظام وبين الرضا عن النظام، حيث يطلق على متغير توجه المكلف نحو التهرب الضريبي متغيراً معدلاً (Moderating variable) في هذه الحالة.

ولتقدير النموذج أعلاه، يتم استخدام نماذج الانحدار الهرمي (hierarchical regression analysis) حيث يتم إدخال المتغيرات الأصلية بدون متغيري التفاعل بين المتغيرات في النموذج الأول ثم يضاف للنموذج متغيري التفاعل بين المتغيرات في النموذج الثاني، فإذا كانت المتغيرات التي تم إضافتها هامة إحصائياً وقد أثرت على قدرة النموذج التفسيرية بشكل كبير فإن المتغير المعدل يكون هاماً أي إن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تعتمد عليه، أما إذا كانت المتغيرات التفاعلية غير هامة إحصائياً فإن العلاقة لا تعتمد على المتغير المعدل، أي ان النموذجين هما كما يلي:

$$Y = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5T + e \text{ Model 1}$$

$$Y = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5T + b_6T.X_3 + b_7T.X_4 + e \text{ Model 2}$$

ولتقدير العلاقة السابقة يمكن استخدام القيم الأصلية للمتغيرات بعد توسيطها أو القيم المعيارية للمتغيرات، وقد اخترنا هنا استخدام القيم الأصلية بعد توسيطها، لذلك نقوم بالخطوات التالية:

1. توسيط (centering) المتغيرات المستقلة عن طريق طرح متوسط المتغير من جميع قيم المتغير بحيث نحصل على متغير جديد له نفس الانحراف المعياري ولكن متوسطه صفر.
2. حساب المتغيرات التفاعلية بعد التوسيط عن طريق ضرب متغير جودة المعلومات بمتغير التوجه نحو التهرب الضريبي وكذلك متغير جودة النظام بمتغير التوجه نحو التهرب الضريبي.
3. استخدام نماذج الانحدار الهرمي (hierarchical regression analysis) لتقدير النموذج واختبار الفرضيات.

إن عملية التوسيط في تقدير نموذج الانحدار الذي يحوي متغيراً معدلاً مهمة لأسباب منها: أنها تخفض من قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغيرات التفاعلية في النموذج وبالتالي يمكن التمييز بين أثر كل من المتغيرات بصورة أفضل، كذلك فإن وجود وسط صفري للمتغيرات يساعد في تفسيرها حيث إن كل معامل انحدار يقيس حساسية المتغير التابع لذلك المتغير بينما باقي المتغيرات قيمتها صفر.

يعرض جدول (17) للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات الداخلة في النموذج بعد توسيطها وحساب المتغيرات التفاعلية، حيث نلاحظ أن كافة المتغيرات المستقلة لها متوسط صفر بينما الانحراف المعياري لم يتأثر بهذه العملية.

جدول (17) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
268	0.533	4.229	الرضا عن النظام
268	0.436	0.00	الاثر الفردي (بعد التوسيط)
268	0.489	0.00	الاثر على المؤسسة (بعد التوسيط)
268	0.493	0.00	جودة المعلومات (بعد التوسيط)
268	0.548	0.00	جودة النظام (بعد التوسيط)
268	0.801	0.00	توجهات الملكلف نحو التهرب (بعد التوسيط)
268	0.347	0.016	توجهات الملكلف نحو التهرب × جودة المعلومات
268	0.442	0.060	توجهات الملكلف نحو التهرب × جودة النظام

لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين كل متغيرين من متغيرات النموذج بدون ضبط العلاقة مع باقي المتغيرات فقد قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات، وهذه العملية تفيد أيضاً للتأكد من صلاحية نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي وعدم وجود تداخل خطي بين أبعاد المتغير المستقل، وكانت النتائج كما في جدول (18).

جدول (18) مصفوفة معامل الارتباط بين أبعاد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

توجهات المكلف × نحو التهرب	توجهات المكلف × نحو التهرب × جودة المعلومات	توجهات المكلف نحو التهرب (بعد التوسيط)	جودة النظام (بعد التوسيط)	جودة المعلومات (بعد التوسيط)	الاثر على المؤسسة (بعد التوسيط)	الاثر الفردي (بعد التوسيط)	الرضا عن النظام	الإحصاءات	المتغيرات
							1	معامل الارتباط	الرضا عن النظام
								مستوى الدلالة	
						1	.337**	معامل الارتباط	الاثر الفردي (بعد التوسيط)
							.000	مستوى الدلالة	
					1	.531**	.402**	معامل الارتباط	الاثر على المؤسسة (بعد التوسيط)
						.000	.000	مستوى الدلالة	
				1	.146*	.365**	.545**	معامل الارتباط	جودة المعلومات (بعد التوسيط)
					.016	.000	.000	مستوى الدلالة	
					.055	.187**	.547**	معامل الارتباط	جودة النظام (بعد التوسيط)
					.369	.002	.000	مستوى الدلالة	
		1	.136*	.041	-.324**	-.284**	-.270**	معامل الارتباط	توجهات المكلف نحو التهرب (بعد التوسيط)
			.025	.507	.000	.000	.000	مستوى الدلالة	
		.348**	.112	-.038	-.172**	-.256**	-.005	معامل الارتباط	توجهات المكلف نحو التهرب × جودة المعلومات
		.000	.067	.536	.005	.000	.938	مستوى الدلالة	
1	.838**	.537**	.211**	.098	-.321**	-.326**	-.020	معامل الارتباط	توجهات المكلف نحو التهرب × جودة النظام
	.000	.000	.001	.111	.000	.000	.745	مستوى الدلالة	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تشير النتائج في الجدول (18) إلى وجود علاقة ارتباط طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الرضا عن النظام و (الأثر الفردي، الأثر على المؤسسة، جودة المعلومات، جودة النظام) حيث بلغ مستوى الدلالة المحسوب 0.000 وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية = 0.05 α ، كما أشارت النتائج في الجدول أن العلاقة بين الرضا عن النظام وتوجهات المكلف نحو التهرب عكسية سالبة حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.27)، كما أشارت النتائج في الجدول عدم وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين كل بعد الرضا عن النظام وأبعاد (توجهات المكلف نحو التهرب × جودة المعلومات، وتوجهات المكلف نحو التهرب × جودة النظام).

كما أشارت النتائج في الجدول أن العلاقة بين الأثر على المؤسسة والأثر الفردي طردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.53) كما وجدت علاقة ارتباط طردية ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات والأثر الفردي والأثر على المؤسسة حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما على التوالي (0.36، 0.14). ووجدت علاقة ارتباط طردية ذو دلالة إحصائية بين جودة النظام والأثر الفردي وجودة المعلومات حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما على التوالي (0.18، 0.79). كما ووجدت علاقة ارتباط طردية ذو دلالة إحصائية بين توجهات المكلف نحو التهرب والأثر الفردي والأثر على المؤسسة وجودة النظام حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما على التوالي (0.28، 0.32، 0.13).

ووجدت علاقة ارتباط عكسية سالبة ذو دلالة إحصائية بين توجهات المكلف نحو التهرب × جودة المعلومات والأثر الفردي والأثر على المؤسسة حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما على التوالي (-0.25، -0.17). وأيضاً وجدت علاقة ارتباط عكسية سالبة ذو دلالة إحصائية بين توجهات المكلف نحو التهرب × جودة النظام والأثر الفردي والأثر على المؤسسة حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما على التوالي (-0.32، -0.32). كما أشارت النتائج في الجدول أن العلاقة بين توجهات المكلف نحو التهرب وفق جودة النظام وتوجهات المكلف نحو التهرب وفق جودة المعلومات طردية مرتفعة حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.83).

إن وجود قيم ارتباط مرتفعة بين بعض المتغيرات المفسرة في النموذج يثير الشك بوجود تداخل خطي بين هذه المتغيرات لذلك سيتم أيضا إجراء اختبارات إضافية لهذه العلاقات المتداخلة من خلال مؤشرات VIF و Tolerance كما هي معروضة في جدول (21)، حيث تعتبر اي قيمة VIF اكبر من 10 مؤشرا على وجود مشكلة تداخل خطي ويجب اسقاط المتغير من النموذج، اما Tolerance فإنها تدل على وجود مشكلة ان كانت اقل من 0.1، ونلاحظ من الجدول انه لا يوجد اي مشكلة تداخل خطي في النموذج.

بداية وقبل عرض نتائج الانحدار سيتم عرض قيم اختبار ف لفحص معنوية النموذج ككل، وكذلك قيمة معامل التفسير (R square) لمعرفة قدرة كل نموذج على تفسير التباين في المتغير التابع، يعرض جدول (19) لنتائج اختبار ف.

جدول (19) يبين نتائج تحليل التباين الاحادي واختبار ف لنماذج الانحدار

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط مجموع مربعات الانحرافات MS	درجات الحرية DF	مجموع مربعات الانحرافات SS	مصدر التباين	نموذج الانحدار
0.000	53.664	7.661	5	38.306	الانحدار	Model 1
		0.143	262	37.404	الخطأ	
			267	75.710	الكلية	
0.000	39.978	5.607	7	39.247	الانحدار	Model 2
		0.140	260	36.463	الخطأ	
			267	75.710	الكلية	

يتضح من الجدول (19) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب من العينة للنموذج الاول والثاني قد بلغت على التوالي (0.00، 0.00) وهذه القيم أقل من قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$) مما يؤكد على معنوية النموذج لكل من نماذج الانحدار الخطي المتعدد المراحل وصلاحيتهما من الناحية الإحصائية.

أما معامل التفسير (R square) والتغير الذي حصل في هذا المؤشر بعد إدخال المتغيرات المعدلة فيعرضه جدول (20)، حيث نلاحظ أن معامل التفسير كان 50.6% للنموذج

الأول وأن إضافة المتغيرات المتداخلة قد جعل معامل التفسير 51.8% أي أن التغير كان إضافة 1.2% فقط وهي زيادة قليلة في القدرة التفسيرية للنموذج.

جدول (20): قيم معامل التفسير ومقدار التغير في النموذج بعد إضافة المتغيرات المتداخلة

Change Statistics					Adjusted R Square	R Square	النموذج
Sig. F Change	df2	df1	F Change	R Square Change			
.000	262	5	53.664	.506	.497	.506	Model 1
.037	260	2	3.353	.012	.505	.518	Model 2

أخيرا يعرض جدول (21) لنتائج تحليل الانحدار للنموذجين، حيث يتضح من النموذج الأول وجود أثر معنوي ايجابي بين أبعاد النموذج الأول: الاثر المؤسسي، جودة المعلومات وجودة النظام على درجة الرضا عن النظام، أما الأثر الفردي فقد ظهر أنه لا يؤثر على درجة الرضا عن النظام، أخيرا فإن توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي كان لها أثر سلبي على الرضا عن النظام.

جدول (21) ملخص النموذج لنتائج تحليل الانحدار المتعدد المراحل لمتغيرات الدراسة

Collinearity Statistics		مستوى الدلالة Sig.*	قيمة t	معاملات الانحدار		النموذج	
VIF	Tolerance			الخطأ المعياري	معامل الانحدار B		
		.0000	183.231	.023	4.229	الثابت	Model 1
1.663	.601	.5340	-.623	.068	-0.043	C.individual	
1.461	.685	.0000	5.500	.057	0.314	C.firm	
3.194	.313	.0160	2.425	.084	0.203	C.info	
2.910	.344	.0000	5.698	.072	0.410	C.sys	
1.184	.844	.0000	-5.326	.031	-0.167	C.Evasion	
		.000	179.562	.023	4.219	الثابت	Model 2
1.729	.578	.904	-.121	.069	-.008	C.individual	
1.518	.659	.000	5.688	.058	.328	C.firm	
3.417	.293	.022	2.305	.086	.198	C.info	
3.002	.333	.000	5.343	.073	.387	C.sys	
1.530	.654	.000	-5.855	.035	-.207	C.Evasion	
3.940	.254	.968	-.040	.131	-.005	cinfo.cevasion	
5.106	.196	.143	1.469	.117	.172	csys.cevasion	

حيث أن (C.individual: الاثر الفردي، C.firm: الاثر على المؤسسة، C.info: جودة المعلومات، C.sys: جودة النظام، c.Evasion: توجهات المالك نحو التهرب، cinfo.cevasion: توجهات المالك نحو التهرب × جودة المعلومات، csys.cevasion: توجهات المالك نحو التهرب × جودة النظام)

أما النموذج الثاني المعدل الذي أضيفت له المتغيرات المتداخلة (cinfo.cevasion، csys.cevasion) فقد دلت نتائج التحليل بأن هذه المتغيرات لم يكن لها تأثير معنوي، وبالتالي فإن التوجهات نحو التهرب الضريبي لا تؤثر على العلاقة بين جودة النظام وبين الرضا عن النظام من جهة وبين جودة المعلومات وبين الرضا عن النظام من الجهة الأخرى.

أخيرا يمكن تلخيص نتائج اختبار الفرضيات كما في جدول (22)، حيث:

جدول (22): ملخص نتائج الدراسة

النتيجة	الفرضية
لم يتم دعم الفرضية	1. يوجد تأثير ايجابي للأثر الفردي لنظام المعلومات على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
تم دعم الفرضية	2. يوجد تأثير ايجابي للأثر المؤسسي لنظام المعلومات على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
تم دعم الفرضية	3. يوجد تأثير ايجابي لجودة النظام المحوسب على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
تم دعم الفرضية	4. يوجد تأثير ايجابي لجودة المعلومات التي يوفرها النظام المحوسب على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
تم دعم الفرضية	5. يوجد تأثير سلبي لتوجهات المالك نحو التهرب الضريبي على درجة الرضا عن النظام
لم يتم دعم الفرضية	6. يحدد توجه المستخدم نحو التهرب الضريبي مدى قوة العلاقة بين جودة النظام وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
لم يتم دعم الفرضية	7. يحدد توجه المستخدم نحو التهرب الضريبي مدى قوة العلاقة بين جودة المعلومات وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويفسر ذلك بأن وجود تأثير ايجابي للأثر المؤسسي لنظام المعلومات على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يقلل من الفترة الزمنية المطلوبة لعمليات احتساب الوعاء الضريبي وتحديد المبالغ الضريبية، مما يزيد من فعالية وسهولة التحاسب الضريبي ويزيد من دقته. حيث يقيس أثر نظام المعلومات المحاسبية المستخدم على قدرات وفعالية العمل في الشركات المتوسطة والصغيرة، حيث يؤدي النظام إلى تحسن قدرة الشركات على إدارة حجم متزايد من أنشطة العمل ويساعد على ضبط التحاسب الضريبي من خلال تقديم جميع المعلومات المتعلقة بهذه الشركات ودخلها ومصروفاتها مما يسهل عملية التحاسب الضريبي ويحد من التهرب الضريبي لديها. وتعمل نظم المعلومات المحاسبية على تسهيل إيصال المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين والدوائر الضريبية بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في تحديد الوعاء الضريبي والمبالغ الضريبية وبالتالي قد يحقق العدالة الضريبية.

أما وجود تأثير ايجابي لجودة النظام المحوسب على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإن حوسبة نظام المعلومات المحاسبي المطبقة والمستخدمة في الشركات وربطه مع الدوائر الضريبية يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، إذ تبين أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر نظام متكامل ومحوسب وفق الأسس العلمية والمتعارف عليها، وبالتالي فإن هذه الحوسبة تسهم بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي إذا ما تم ربط البرامج المحاسبية لدى الشركات بالدوائر الضريبية.

ويعد تقديم المعلومات التي تطمح إليها الدوائر الضريبية من الأمور الأساسية لنجاح نظم المعلومات المحاسبية حيث إن فشل ونجاح النظام يتوقف بشكل كبير على مستوى التعاون المفترض والمتوقع ما بين الدوائر الضريبية والمكلفين لتسهيل عملية التحاسب الضريبي والحد من التهرب الضريبي من خلال التغلب على الخروقات التي كان يسمح بها النظام التقليدي مما يسبب العديد من المنازعات الضريبية بين المكلف والدوائر الضريبية.

ويشير استخدام النظام إلى مدى اعتماد الدوائر الضريبية على المخرجات التي يوفرها النظام في زيادة فاعلية التحاسب الضريبي وضبطه، وعدم الوقوع في فخ التهرب الضريبي من قبل المكلف من خلال الربط المباشر بين الدوائر الضريبية والمكلفين، وبالتالي تساهم في زيادة فاعلية التحاسب الضريبي الفعال.

كما أن البرامج المحاسبية توفر معلومات وافية ودقيقة فيتم التأكد من أن النظام المحاسبي يعطي رقم متسلسل للمستندات الداخلية (فواتير المبيعات) ، ويتم طباعة كلمة أصل على كل نسخة يتم استخراجها من الجهاز بصورة تلقائية.

فجودة نظام المعلومات تؤثر بشكل ايجابي على نجاحه حيث يركز مؤشر جودة النظام على الخصائص المرغوبة في النظام نفسه حيث يوفر نظام المعلومات المحاسبية المستخدم الموثوقية والملائمة والدقة والشمول وسهولة الاستخدام، والتكامل مع الأنظمة الأخرى، والمرونة، وزمن الاستجابة، وإدراك توقعات الدوائر الضريبية لنوعية المعلومات التي يوفرها النظام ليزيد من سهولة وفعالية عملية التحاسب الضريبي وضبط الوعاء الضريبي.

أما وجود تأثير ايجابي لجودة المعلومات التي يوفرها النظام المحوسب على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أن إنتاج واستغلال المعلومات المحاسبية يمكن الدوائر الضريبية من تسهيل مهامهم في تحديد وعاء الضريبة والمبالغ الضريبية، حيث إن البرامج المحاسبية توفر بيانات تتوافق مع متطلبات الدوائر الضريبية لعملية التحاسب الضريبي، فجميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي يكون مطبوعاً عليها اسم المكلف ورقم المشتغل وعنوانه ونشاطه وسمته التجارية، ويتم التأكد من أنه لم يتم تجاهل إدخال بعض الصفقات في النظام المحاسبي مما يزيد من صعوبة التهرب الضريبي.

لذلك تسعى الدوائر الضريبية وبالتعاون مع شركات تصميم البرامج المحاسبية إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لتحقيق الهدف من خلال تسهيل التحاسب الضريبي والحد من التهرب، وذلك لضمان وصول

المعلومات الجيدة والدقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في شتى المجالات، ومنها تحديد الوعاء الضريبي، ومحل الضريبة والمبالغ الضريبية.

أما وجود تأثير سلبي لتوجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على درجة الرضا عن النظام، حيث إن نظام آلية التحاسب الضريبي القائم على البرامج المحوسبة يستفيد بشكل كبير من المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام ويتفق كلياً مع وظائف وأهداف المحاسبة الضريبية ولكن بشكل أكثر دقة تفصيلاً ويتحدد بالقانون في جميع إجراءاته، وبالتالي لا يوجد مبرر للتهرب الضريبي حتى وإن انفقت الأموال المحصلة على المشاريع التي لا تخدم المكلف شخصياً أو إذا كانت معدلات الضريبة مرتفعة جداً، أو إذا كانت السلطات الضريبية تغض الطرف عن بعض المكلفين وتفرض الضريبة على البعض الآخر.

وبالتالي فإن ما توفره البرامج المحاسبية من ملاءمة وموثوقية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية، ويفسر ذلك بأن البرنامج المحاسبي يوفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير التي يتطلبها القانون الضريبي، حيث يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة، كما تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية تعديل المستندات والقيود المحاسبية.

ويرتبط هذا كله برضا المستخدمين حيث يعتبر هذا المؤشر من أكثر المقاييس استخداماً لتقييم نجاح نظم المعلومات، ويحدد رضا الدوائر الضريبية والشركات لمدى استجابة المستخدم للاستخدام الفعال لنظام المعلومات، فضلاً عن كونه الأساس الذي تعتمد عليه الدوائر الضريبية في استخدام النظام لأغراض التحاسب الضريبي. فالنظام يفي بحاجة الدوائر الضريبية من المعلومات لتسهيل عمليات التحاسب الضريبي، وبالتالي ضبط جميع التعاملات والحد ممن التهرب الضريبي في جميع الحالات المتاحة للتهرب.

أما بالنسبة للأثر الفردي فلا يوجد تأثير إيجابي للأثر الفردي لنظام المعلومات على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث إن نظام المعلومات

المحاسبية يساهم بشكل كبير في زيادة دقة التحاسب الضريبي وتحديد مبالغ الضريبة بدقة. لأنه يعتمد أكثر على الفهم والقدرة على تذكر المعلومات المتعلقة بعمل الشركات وجميع الأعمال المحاسبية وبالتالي وضوح عمليات التحاسب الضريبي وعدم احتواء النظام على منافذ للتهرب الضريبي.

أما من الناحية الأخرى:

لا يحدد توجه المستخدم نحو التهرب الضريبي مدى قوة العلاقة بين جودة النظام وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث لا يوجد ارتباط بين توجه الشركة نحو التهرب الضريبي ومدى جودة النظام المحاسبي، فمهما كانت خصائص النظام المحاسبي عالية الجودة من حيث التصميم والدقة والترتيب والمرونة والموقوتية والملائمة والسرية والأمان فقد يوجد بعض المنافذ في هذه الأنظمة يمكن من خلالها التوجه نحو التهرب الضريبي.

كما لا يحدد توجه المستخدم نحو التهرب الضريبي مدى قوة العلاقة بين جودة المعلومات وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. حيث أن توفر جودة معلومات النظام ورضا المستخدمين عن النظام ومخرجاته لا يمكن أن تمنع التهرب الضريبي، حيث إن معايير نجاح نظم المعلومات قد تختلف حسب اختلاف وجهات نظر المستفيدين، إلا أن هناك سمات عامة تصف إطار أي نظام معلومات ناجح وهي دقة وصحة النظام، واستقلالية النظام، واستخدامه بشمولية من قبل مختلف الأطراف المستفيدة، حيث إن توافر السمات المذكورة يدعم النظام ويرتقي بجودته مما يؤدي بالتالي إلى رفع جودة المنظمة وإدارتها، ورغم ذلك قد تلجأ الشركات إلى التهرب الضريبي.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

النتائج

بعد تحليل وعرض نتائج الدراسة التي تحدثت عن أثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، فإن الدراسة الحالية توصلت إلى النتائج التالية:

أولاً: نتائج تحليل أسئلة الدراسة:

1. يوجد أثر لإستخدام نظم المعلومات المحاسبية في مكاتب الضريبة على كفاءة التحصيل الضريبي في فلسطين، تبعاً لمتغير الأثر الفردي والأثر على المؤسسة، جودة المعلومات، جودة النظام من الناحيتين الفنية والتصميمية، ويفسر ذلك بأن نظام المعلومات المحاسبية يحقق زيادة في إنتاجية المستخدمين، ويزيد من دقة التحاسب الضريبي، ويسهل فهم وعملية التحاسب الضريبي ويزيد من كفاءة التحصيل في الدوائر الضريبية. وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (جودة، 2004) التي أكدت أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم في تحديد العبء الضريبي ووعاء الضريبة وبالتالي تسهيل عملية التحاسب الضريبي وتساهم في الحد من التهرب الضريبي.

2. يوجد محددات لرضا المستخدمين عن نظام المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، ويفسر ذلك بأن نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في الشركات المتوسطة والصغيرة واضح ودقيق، وطبيعة المعلومات التي يوفرها كافية، ومحدثة وتلبي احتياجات المستخدمين وسهلة الاستخدام، وتساعد في ضبط التحاسب الضريبي وتوفير معلومات دقيقة تسهل عملية التحاسب الضريبي التي بدورها تزيد من كفاءة التحصيل الضريبي. وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عبد الكريم، 2012) التي أكدت أن نظم المعلومات

المحاسبية تساهم في زيادة الرقابة في تحديد العبء الضريبي وبالتالي تسهيل عملية التحاسب الضريبي وتساهم في الحد من التهرب الضريبي.

3. يوجد تأثير سلبي لتوجه المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، ويفسر ذلك بأن التهرب الضريبي أمر مبرر إذا كان النظام الضريبي غير عادل، كما أن التهرب من دفع الضرائب هو أمر مبرر إذا علمت ان جزءا كبيرا من الأموال المحصلة يتم إهداره، وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (جودة، 2004) التي أكدت أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم في الحد من التهرب الضريبي بشكل مباشر، حيث تتوفر في النظام الخصائص التي تكفل حسن سير العملية المحاسبية للتحاسب الضريبي

ثانياً: نتائج تحليل فرضيات الدراسة:

1. لا يوجد تأثير ايجابي للأثر الفردي لنظام المعلومات على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويقيس هذا الأثر الفردي أثر نظام المعلومات المحاسبية المستخدم على قدرات وفعالية المستخدمين في العمل، فلا يمكن اتباع الطرق التقليدية في عمليات قياس وعاء الضريبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية، وذلك لغياب دور التدقيق على القوائم المالية بشكل متكرر، وإن استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قياس وعاء الضريبة يؤدي إلى زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية بشكل كبير حيث أن فرض الضريبة على المكلفين يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي، كما أن نظام المعلومات المحاسبية المستخدم حالياً في المنشآت لا يقدم الكثير من سبل تعلم كيفية التعامل مع النظام لعدم وجود دليل مكتوب لكيفية عمل النظام أو توفر دورات تدريبية كافية يمكن الاستفادة منها في كيفية التعامل مع نظم المعلومات المحاسبية. ولا يمكن لهذا النظام تعزيز الفعالية والإنتاجية للعديد من المستخدمين بسبب عدم الإلمام بطريقة عمله وخبائاه. حيث ما زال هناك اساليب للتهرب الضريبي يمكن ممارستها. وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (جودة،

2004) التي أكدت أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم في تحديد العبء الضريبي ووعاء الضريبة وبالتالي تسهيل عملية التحاسب الضريبي وتساهم في الحد من التهرب الضريبي.

2. يوجد تأثير ايجابي للأثر المؤسسي لنظام المعلومات على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويقاس أثر نظام المعلومات المحاسبية المستخدم على قدرات وفعالية العمل في الشركات المتوسطة والصغيرة من حيث تبسيط إجراءات العمل المحاسبي في المنشأة وتبسيط إجراءات احتساب وعاء الضريبة ومبالغ الضريبة، حيث يؤدي النظام المحاسبي المستخدم إلى تحسن قدرة الدوائر الضريبية على ضبط واحتساب المبالغ الضريبية، ويعمل النظام على زيادة الرقابة على عمليات التحاسب الضريبي من خلال تحسين أداء المستخدمين لنظم المعلومات وتفادي الأخطاء السابقة وتصحيحها، كما أن نظام المعلومات المحاسبية يخفض تكاليف العمال والموظفين في الشركات ويعمل على تحسين وزيادة الإنتاجية، ويواجه التهرب الضريبي. وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عبد الكريم، 2012) التي أكدت أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم في زيادة الرقابة في تحديد العبء الضريبي وبالتالي تسهيل عملية التحاسب الضريبي وتساهم في الحد من التهرب الضريبي.

3. يوجد تأثير ايجابي لجودة النظام المحوسب على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتختص بجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية من تقارير ومعلومات مطبوعة او على الشاشة، فالتقارير التي ينتجها النظام تكون متوفرة بشكل دائم (في اي وقت)، حيث أن المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية مهمة جدا للشركات وللدوائر الضريبية ويساعد على ضبط عمليات التحاسب الضريبي، والحد من التهرب الضريبي من خلال معالجة الثغرات التي قد تحتويها البرامج المحاسبية، وينعكس ذلك على النظام الذي قد ينتج تقارير تطابق تماما احتياجات المستخدمين في إدارة مهام العمل، حيث إن المعلومات التي ينتجها النظام سهلة الفهم وقابلة للقراءة، واضحة وجيدة التنسيق، كما يوفر النظام المعلومات بشكل جاهز للاستخدام فوراً بدون معالجة إضافية. وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عبد الكريم، 2012) التي أكدت أن جودة نظم المعلومات المحاسبية تساهم في زيادة الاعتماد عليها في عملية التحاسب الضريبي وتساهم في الحد من التهرب الضريبي.

4. يوجد تأثير ايجابي لجودة المعلومات التي يوفرها النظام المحوسب على مدى رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. فتتوفر جودة للنظام من الناحيتين الفنية والتصميمية في الشركات المتوسطة والصغيرة، حيث إن نظام المعلومات المحاسبي سهل الاستخدام من الناحية الفنية، وسهل التعلم والتدريب عليه من الناحية التقنية والتصميمية، حيث يعمل على ضبط التحاسب الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، ويلبي نظام المعلومات المحاسبية حاجات العمل، كما يحتوي نظام المعلومات المحاسبية الخصائص والوظائف الضرورية، وأيضاً واجهة المستخدم يمكن تكييفها بسهولة مع متطلبات المستخدم الخاصة، ويتم تحديثه بشكل دائم ويعمل كما يجب. وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عبد الكريم، 2012) التي أكدت أن جودة نظم المعلومات المحاسبية تساهم في تحسين الإجراءات المتبعة في عملية التحاسب الضريبي وتساهم في الحد من التهرب الضريبي.

5. يوجد تأثير سلبي لتوجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على درجة الرضا عن النظام، حيث إن التهرب الضريبي أمر غير مبرر حتى وإن أنفقت الأموال المحصلة على المشاريع التي لا تخدم المكلفين شخصياً، والتهرب من دفع الضرائب هو أمر غير مبرر وإن كان جزءاً كبيراً من الأموال المحصلة يتم إهداره، والتهرب الضريبي أمر غير مبرر وإن كانت السلطات الضريبية تغض الطرف عن بعض المكلفين وتفرض الضريبة على البعض الآخر. والتهرب الضريبي هو أمر غير مبرر حتى لو أنفقت الأموال التي تم جمعها في مكانها غير المناسب، وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (جودة، 2004) التي أكدت أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم في الحد من التهرب الضريبي بشكل مباشر، حيث تتوفر في النظام الخصائص التي تكفل حسن سير العملية المحاسبية للتحاسب الضريبي.

6. لا يحدد توجه المستخدم نحو التهرب الضريبي مدى قوة العلاقة بين جودة النظام وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويفسر ذلك بأن نظام المعلومات المحاسبية وإن كان واضحاً ودقيقاً، والمعلومات المحاسبية المنتجة كافية وحديثة، ونظم المعلومات المحاسبية تعمل على تلبية الاحتياجات ويوجد رضا عن دقة النظام وسهولة استخدامه

وحدائة وكفاية معلوماته وتوفرها في الوقت المناسب، فهذا لا ينفى وجود أو عدم وجود تهرب ضريبي، فقد تحتوي نظم المعلومات المحاسبية على ثغرات ومنافذ قد تؤدي بالمستخدمين للتوجه نحو التهرب الضريبي، وإن كان غير مبرراً، فهو يساهم في إهدار المال العام، وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عبد الكريم، 2012) التي أكدت أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يسهل عملية التحاسب الضريبي ويزيد من فاعلية الالتزام الضريبي.

7. لا يحدد توجه المستخدم نحو التهرب الضريبي مدى قوة العلاقة بين جودة المعلومات وبين رضا المستخدمين عن النظام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فتوفر جودة المعلومات المحاسبية وتكاملها وملائمتها بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها وتقاريرها لا تبرر التهرب الضريبي، فتوفر دقة النظام وتكامله وموثوقيته لا تنفي التوجه إلى التهرب الضريبي، من خلال توافر العديد من الطرق والمسارات الثغرات الفنية والتصميمية في البرامج المحاسبية قد تؤدي إلى التهرب الضريبي. وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عبد الكريم، 2012) التي أكدت أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يسهل عملية التحاسب الضريبي ويزيد من فاعلية الالتزام الضريبي.

التوصيات

بعد عرض نتائج الدراسة فقد أوصت بعدة توصيات وهي:

1. حث الشركات المصنعة للبرامج المحاسبية على معالجة الثغرات التي قد تؤدي إلى التهرب الضريبي من خلال توفير التصميم والمتطلبات التقنية لبناء نظام متكامل يعمل على تسهيل مهام التحاسب الضريبي بين الإدارة الضريبية والمكلفين.

2. العمل على إيجاد التعاون ما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المصنعة للبرامج المحاسبية والدوائر الضريبية لضمان ضبط التحاسب الضريبي والحد من التهرب الضريبي من خلال ربط البرامج المحاسبية كشبكة تربط المكلف والدائرة الضريبية والأطراف ذوي العلاقة.

3. حث الدوائر الضريبية على اعتماد برامج معينة كالبرامج السحابية معتمدة وموثوق بها تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الفعالة تعمل على ضبط وتسهيل التحاسب الضريبي والحد من التهرب الضريبي.

4. حث الشركات المصنعة للبرامج المحاسبية على موازنة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية، للحد من التهرب الضريبي وضبط التحاسب الضريبي. ومنها: أن يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة، وألا تتوفر في البرنامج المحاسبية المحوسب إمكانية تعديل المستندات والقيود المحاسبية.

5. حث الدوائر الضريبية على بناء قاعدة بيانات لكافة المكلفين والشركات المصنعة ومتابعتها لنظم المعلومات المحاسبية واعتمادها لعمليات التحاسب الضريبي.

6. تدريب الموظفين في الأقسام المحاسبية وموظفي الدوائر الضريبية على التأكد من فحص نظام المعلومات المحاسبي ودقته في التحاسب الضريبي من حيث ضرورة وضوح طريقة تدفق المعلومات ومصادر البيانات التي يعتمد عليها النظام.

7. حث الشركات المصنعة للبرامج المحاسبية على تطوير برامجها وبما يحقق أهداف الدوائر الضريبية في ضبط التحاسب الضريبي وتحقيق أهداف المكلفين من الشركات لتجنب المنازعات الضريبية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب

الجزراوي، ابراهيم، والجنابي، عامر، (2009)، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار
اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن.

حامد، عبد الله، (2015)، نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار أمجد
للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الحسبان، عطا الله، (2013)، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر
والتوزيع، عمان، الأردن.

خلف، فليج، (2008)، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الرمحي، نضال محمود (2015) نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة لمنشر والتوزيع،
الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

الرمحي، نضال محمود، والذبية، زياد (2014) نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة لمنشر
والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

السيد، سيد، (2009)، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العتور، رنا ابراهيم، (1993) التهرب من ضريبة الدخل في الأردن، مطابع الشمس، عمان،
الأردن.

عودة، أحمد، ملكاوي، فتحي (1992): أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية،
مكتبة الكتاني، اربد، الأردن.

عياصرة، أحمد (2013)، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار الإعصار العلمي للنشر، عمان، الأردن.

قباجة، احمد، (2011)، النظام الضريبي الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.

مهنا، محمد (2013)، نظم المعلومات المحاسبية، منشورات جامعة فلسطين التقنية خضوري، طولكرم، فلسطين.

مهنا، محمد (2015)، نظم المعلومات المحاسبية- تطبيقات الشامل المحاسبي-، منشورات جامعة فلسطين التقنية خضوري، طولكرم، فلسطين.

الوادي، محمود (2007)، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

ثانياً: الرسائل الجامعية

أحمد، بسام محمد، (2006) دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

النتنر، محمد، (2015)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

جاد الله، جهاد (2011)، كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

جمعة، محمد (2005) التهرب الضريبي لدي أصحاب المهن الحرة في مدينة جنين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.

جودة، إبراهيم ناصر محمد، (2004) نظم المعلومات المحاسبية - المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل وأثرها على فاعلية الدائرة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

حامدي، علي، (2011)، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

الحسني، خالد (2007)، مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة والخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الحو، مفيدة، (2005) بيئة قرار التقدير في ضريبة الدخل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الداية، منذر يحيى، (2009) أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الدعيس، فائز (2008)، دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

سعد، علاء (2014)، تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الشريف، حرية شعبان محمد، (2006) مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عبد الكريم، منال (2012)، نظم المعلومات المحاسبية ودورها في قياس وعاء الضريبة على القيمة المضافة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

العلمي، حسام (2015)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

القاضي، محمد (2016)، أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

قاعود، عدنان محمد، (2007) تقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

مخادمة، حمود، (2005) أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ثالثاً: المجالات والدوريات

إسماعيل، مجبل، (2011)، اثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية بحث تطبيقي في احد المصارف الحكومية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (3)، بغداد، العراق.

باقر، علي، (2008)، دور الإجراءات والتشريعات الضريبية في التهرب الضريبي، بحث غير منشورة، جامعة بابل، العراق.

بن محمد، عبد اللطيف، وآخرون، (2010)، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية، بحث غير منشور، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

بو حايك، عبد الباسط، (2015)، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

حمدان، محمد (2013)، التهرب الضريبي يستنزف خزينة الدولة ويشعل الضوء الأحمر، مجلة القدس الاقتصادي، المجلد (1)، العدد (4)، رام الله، فلسطين.

زويلف، أنعام، (2014)، نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في مراحل إدارة الأزمات، بحث غير منشور، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

سلمان، محمد، والبدران، عبد الخالق، (2009)، الفروقات المهمة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية وإمكانية التقريب بينهم، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد (24)، بغداد، العراق.

شحاتة، حسين، (دون تاريخ)، دور تقنية الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات في تطوير الإدارة الضريبية في مصر، منشورات جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

عليما، خالد (2013)، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة المنارة، المجلد (19)، العدد (2)، عمان، الأردن.

عمورة، أحمد (2010)، صور وأشكال التهرب الضريبي، مجلة أكاديمية أجياد للتدريب والاستشارات، العدد (5)، السعودية.

فرج الله، محمد، (2011)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة- الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

رابعاً: المواقع الالكترونية

https://taxaccountingaudit.blogspot.com/2015/08/blog-post_24.html

Read More at:<https://accdiscussion.com/acc6124.html>

المراجع الأجنبية

Gable, G., D. Sedera, and T. Chan. (2003) “**Enterprise Systems Success: A Measurement Model.**” Proceedings of the 24th International Conference on Information Systems, Seattle, Washington, 2003, pp. 576-591.

Gable, Guy G. and Sedera, Darshana and Chan, Taizan (2008) *Re-conceptualizing information system success: the IS-Impact Measurement Model. Journal of the Association for Information Systems*, 9(7). pp. 377-408.

Müller, B., Viering, G., Legner, C., & Riempp, G. (2010). *Understanding the economic potential of service-oriented architecture. Journal of Management Information Systems*, 26(4), 147–182.

Nicolaou A.I. and Bhattacharaya.S. (2006) *Enterprise System and reshaping of Accounting System*./ International Journal of Accounting Information System, 7, 18-35.

SAIDANI, Mohamed-(2014) *Les voies et Moyens de lutte contre la fraude fiscale-Direction des recherches et vérifications*, Algérie.

Yukcu, Suleyman and Gonen seckin, Seçkin,(2012), *Fraud auditing in electronic accounting practices*, African Journal of Business Management Vol. 6(4), pp. 1222-1233,1 February, 2012, Available online at <http://www.academicjournals.org/AJBM>

الملاحق

ملحق (1)

قائمة أسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الصفة
1	د. سهير إبراهيم الشوملي	محاضر في جامعة فلسطين التقنية خضوري
2	د. عبد الجبار عطير	محاضر في جامعة فلسطين التقنية خضوري
3	أ.د. حسني محمد عوض	عميد البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة
4	د. مجيد مصطفى منصور	رئيس قسم التسويق في الجامعة العربية الأمريكية
5	أ. محمد فتحي مهنا	محاضر في جامعة فلسطين التقنية خضوري
6	أ. أسماء إبراهيم سمارة	محاضرة في جامعة فلسطين التقنية خضوري

ملحق (2)

الاستبانة

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

تخصص منازعات ضريبية

استبانة

السيدة/ة المحترم/ة

تحية طيبة وبعد

هذه الاستبانة موجهة نحو مسؤولي/مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية في منشآت القطاع الخاص، وتهدف إلى دراسة العلاقة بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية والالتزام الضريبي.

إن مساهمتكم في الإجابة عن هذه الاستبانة تشكل دعماً للبحث العلمي وخدمة لطلبة العلم حيث ستستخدم النتائج لاتمام بحث الحصول على درجة الماجستير في تخصص المنازعات الضريبية للباحث.

أرجو التكرم بالإجابة عن أسئلة الاستبانة علماً أن المعلومات التي ستدلون بها ستستخدم لأغراض البحث العلمي، وستعرض كأرقام إجمالية فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم واستجابتكم

الباحث: هادي تفال

جوال: 0595452052

1	هل لدى المنشأة نظام محوسب للمعلومات المحاسبية	1. نعم	2. لا
إذا كانت الإجابة "لا"، شكرا لتعاونكم، انتهت الاستبانة.			

أولاً: الأسئلة الشخصية

ضع إشارة أمام الإجابة المناسبة لكل سؤال من الأسئلة الشخصية التالية

1	المؤهل العلمي	1. دبلوم فأقل	2. بكالوريوس	3. دراسات عليا
2	التخصص	1. محاسبة	2. نظم معلومات محاسبية	3. تخصصات إدارية أخرى
		4. حاسوب		5. تخصصات أخرى، حدد.....
3	طبيعة العمل	1. قسم المحاسبة	2. قسم التدقيق الداخلي	
		3. مدقق الشركة الخارجي	4. قسم آخر، حدد.....	
4	عدد سنوات الخبرة	1. أقل من 5 سنوات	2. من 5 إلى 10 سنوات	3. أكثر من 10 سنوات

ثانياً: بيانات خاصة بالمنشأة/الشركة

ضع إشارة X أمام كل سؤال من الأسئلة الخاصة بشركتكم/ منشأتكم التالية:

1	المحافظة التي يقع فيها المقر الرئيس	
2	سنة التأسيس	
3	عدد العاملين الدائمين	4
		عدد العاملين المؤقتين
5	عدد الفروع	
6	النطاق الجغرافي للمبيعات	1. داخل المحافظة
		2. داخل أكثر من محافظة
		3. في كامل الضفة الغربية
		4. يتم التصدير إلى الخارج وللسوق الإسرائيلي

ثالثاً: نظام المعلومات المحاسبية

2	هل النظام المستخدم هو	1. نظام محلي مخزن على أجهزة الشركة	2. نظام سحابي Cloud
3	هل النظام المتوفر مرتبط بأنظمة معلومات أخرى لدى الشركة	1. نظام رواتب وموظفين	2. نظام ERP (Enterprise resource planning)
		3. نظام مخازن	4. أنظمة أخرى، حدد.....
		5. غير مرتبط بأي نظام آخر	
4	(اختياري) ما اسم النظام المستخدم لديكم		

رابعاً: تقييم نظام المعلومات

الرجاء تقييم نظام المعلومات المستخدم لديكم من خلال اختيار الإجابة التي تعبر عن رأيكم مقابل كل عبارة من العبارات الآتية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: الأثر الفردي ويعنى بقياس اثر نظام المعلومات المحاسبية المستخدم على قدراتك وفعاليتك في العمل						
1	تعلمت الكثير من نظام المعلومات المحاسبية المستخدم حالياً في المنشأة					
2	أعتمد على نظام المعلومات المحاسبية في الفهم والقدرة على تذكر المعلومات المتعلقة بعملتي.					
3	يعزز نظام المعلومات المحاسبية من فعاليتي في العمل.					
4	يحقق نظام المعلومات المحاسبية زيادة في إنتاجية المستخدمين.					
ثانياً: الأثر على المؤسسة						
ويقيس تأثير نظام المعلومات على مستوى المنشأة (أي على نتائج وامكانيات المنشأة)						

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	نظام المعلومات المحاسبية يستحق التكلفة التي دفعت مقابله					
6	نظام المعلومات المحاسبية يخفض تكاليف العمال والموظفين في المنشأة					
7	يخفض النظام تكاليف المنشأة الأخرى (مثل تكاليف الاحتفاظ بالمخزون، والمصاريف الإدارية... الخ).					
8	يعمل النظام على تحسين الإنتاجية (productivity)					
9	يؤدي النظام إلى زيادة الانتاج (output)					
10	يؤدي النظام إلى تحسن قدرة الشركة على إدارة حجم متزايد من أنشطة العمل.					
11	يؤدي النظام إلى تبسيط إجراءات العمل في المنشأة.					
12	يحسن النظام من امكانية تطبيق الاعمال (التجارة) الالكترونية					
ثالثاً: جودة المعلومات ويعني جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية من تقارير ومعلومات مطبوعة او على الشاشة						
13	المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية مهمة جدا للمنشأة					
14	ينتج النظام تقارير تطابق تماما احتياجاتي في ادارة مهام العمل					
15	التقارير التي ينتجها النظام تكون متوفرة بشكل دائم (في اي وقت)					
16	يوفر النظام المعلومات بشكل جاهز للاستخدام فوراً بدون معالجة اضافية					
17	المعلومات التي ينتجها النظام سهلة الفهم					
18	المعلومات التي ينتجها النظام قابلة للقراءة، واضحة وجيدة التنسيق.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
19	برغم دقة النظام غالبا الا ان بعض التقارير التي ينتجها النظام تكون غير دقيقة أحيانا					
20	التقارير التي ينتجها النظام تكون مختصرة					
21	المعلومات المنتجة من النظام تتوفر عادة في الوقت المناسب عند الحاجة لها.					
22	المعلومات التي ينتجها هذا النظام لا تتوفر في اي نظام اخر في السوق					
رابعاً: جودة النظام ويعنى بتقييمك لأداء النظام من الناحية الفنية والتصميمية						
23	بيانات النظام عادة تحتاج مراجعة وتصحيح قبل استخدامها					
24	مخرجات النظام من المعلومات المحاسبية كافية					
25	نظام المعلومات يفتقد لبيانات هامة غير متوفرة فيه					
26	نظام المعلومات المحاسبي سهل الاستخدام من الناحية الفنية					
27	نظام المعلومات المحاسبية سهل التعلم والتدرب عليه من الناحية الفنية					
28	غالبا ما يكون من الصعب الوصول للمعلومات الموجودة على النظام.					
29	يلبي نظام المعلومات المحاسبية حاجات العمل.					
30	يحتوي نظام المعلومات المحاسبية الخصائص والوظائف الضرورية.					
31	يؤدي النظام ما يتوقع منه تحقيقه من مهام					
32	واجهة المستخدم يمكن تكييفها بسهولة مع متطلباتي الخاصة					
33	نظام المعلومات يتم تحديثه بشكل دائم ويعمل كما يجب					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
34	يستجيب نظام المعلومات للأوامر بسرعة كافية.					
35	يتطلب نظام المعلومات حد ادنى من الشاشات والايقونات لانجاز اي مهمة.					
36	مختلف التقارير التي ينتجها النظام متكاملة ومتسقة مع بعضها البعض					
37	يمكن تعديل، تصحيح، وتطوير النظام بسهولة					

خامساً: الرضا عن النظام

كيف تقيم رضاك عن نظام المعلومات المحاسبي من حيث كل مما يلي

	راضي جدا	راضي	محايد	غير راضي	غير راضي نهائيا
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					

سادسا: ما هي وجهة نظركم بما يخص مبررات الالتزام او عدم الالتزام الضريبي من خلال

اختيار الإجابة الملائمة أمام كل عبارة من العبارات الآتية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إن التهرب الضريبي أمر مبرر إذا ما أنفقت الأموال المحصلة على المشاريع التي لا تخدمني شخصيا					
2	التهرب الضريبي أمر مبرر إذا كان النظام الضريبي غير عادل					
3	التهرب من دفع الضرائب هو أمر مبرر إذا علمت ان جزءا كبيرا من الأموال المحصلة يتم إهداره					
4	التهرب الضريبي أمر مبرر إذا كانت معدلات الضريبة مرتفعة جدا.					
5	التهرب الضريبي امر مبرر اذا كان الجميع يفعلون ذلك					
6	التهرب الضريبي امر مبرر اذا كانت السلطات الضريبية تغض الطرف عن بعض المكلفين وتقرض الضريبة على البعض الاخر					
7	إن التهرب الضريبي أمر مبرر حتى وإن تم إنفاق اموال الضريبة على مشاريع قيمة للمجتمع					
8	التهرب الضريبي هو أمر مبرر حتى وإن تم إنفاق أموال الضريبة على مشاريع تخدمني شخصيا.					
9	التهرب الضريبي هو أمر مبرر حتى لو أنفقت الأموال التي تم جمعها في مكانها المناسب.					
10	التهرب الضريبي أمر مبرر حتى لو لم تكن معدلات الضريبة مرتفعة جدا					

شاكرين لكم حسن تعاونكم واستجاباتكم

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The impact of the taxpayer's attitude towards
tax evasion on the determinants of his
satisfaction with the accounting information
system used by Palestinian SMEs**

**By
Hade Zaher Asa'd Taffal**

**Supervisor
Dr. Islam Abdeljawad**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master in Taxation Disputes,
Faculty of Graduate Studies, An- Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2018

The impact of the taxpayer's attitude towards tax evasion on the determinants of his satisfaction with the accounting information system used by Palestinian SMEs

By
Hade Zaher Asa'd Taffal
Supervisor
Dr. Islam Abdeljawad

Abstract

The study aimed to identify the effect of the taxpayer's orientation toward tax evasion on the determinants of his satisfaction with the accounting information system used in Palestinian SMEs. The study sought to achieve several objectives: The impact on the organization of accounting information systems, the quality of the system information, the quality of the accounting information system) on the accounting information system used by Palestinian SMEs.

In order to achieve the objective of the study, the analytical descriptive approach was used. The questionnaire and interviews were used as tools for the implementation of the study, and the size of the study community in the interview tool was 45 employees and accounting software company employees and 155 employees of audit offices. The study sample consisted of (15) employees and employees of accounting software companies and employees of auditing offices in the West Bank.

The size of the study society in the questionnaire was about (2555) employees and employees working in the Palestinian medium and small companies, according to the sources of chambers of commerce and industry in the West Bank governorates for the year 2018. The sample of

the actual study consisted of (268) employees and employees working in these companies.

The statistical SPSS program was used to derive the results of the study questions and hypotheses. After analyzing them, the most important results were as follows:

1. There is a positive impact (on the institutional impact of the information system, the quality of the computerized system, and the quality of information provided by the computerized system) on the satisfaction of users with the system in small and medium enterprises.
2. There is no positive impact of the individual impact of the information system on user satisfaction with the system in small and medium enterprises
3. The user's approach to tax evasion does not determine the strength of the relationship between (system quality, quality of information) and user satisfaction with the system in small and medium enterprises

The research study recommended accounting operations to address the gaps that have been introduced to tax evasion by providing demand and technological requirements to operate an integrated system that facilitates tax accounting functions between tax administration and taxpayers. Working to find cooperation between companies, diplomats and the United Nations.